

التَّوَضُّعُ

في كَيْفِيَّةِ إِعْلَاكِ الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ، لِلْأَحَادِيثِ
فِي الْأَبْوَابِ مِنْ: «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»

تَأَلَّفَ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمري

حفظه الدكتور

التوضيح

في كَيْفِيَّةِ إِعْلَالِ الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ، لِلْحَادِيثِ

فِي الْأَبْوَابِ مِنْ: «الْجَامِعِ الْمُسْتَدِرِّ الصَّحِيحِ»

حُقوقُ الطبعِ مَحفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥



مكتبة

أَهْلِ الْحَدِيثِ

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

التوضيح

في كيفية إغلاك الحافظ البخاري، للأحاديث
في الأبواب من: «الجامع المسند الصحيح»

تأليف

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حفظه الله وعاه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ سِرِّرٍ وَأَعْنِ فَإِنَّكَ نِعْمَ الْمَعِينُ الْمُقَدِّمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.
أَمَّا بَعْدُ...

فَإِنَّ التَّنْقِيَةَ لِلْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ الَّتِي وَرَدَتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي «الْأَحْكَامِ»، وَنَخَلَهَا مِنْ كُتُبِ السُّنَنِ، بِذِكْرِ عِلَلِهَا فِي أَسَانِيدِهَا وَمُتُونِهَا؛ مِنْ أَجْلِ الْعُلُومِ النَّافِعَةِ الَّتِي يُتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَتَعْوِيضِهَا بِالْآثَارِ الصَّحِيحَةِ، وَذَلِكَ لِحِفْظِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَصَوْنِهَا مِنْ أَنْ لَا يُدْخَلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا مِنَ الْأَحْكَامِ الدَّخِيلَةِ فِي الدِّينِ، مِنْ ذَلِكَ: الْأَحَادِيثُ الَّتِي وَرَدَتْ فِي أَبْوَابِ: «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمُخْتَصَرِ» لِلْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهِيَ مَعْلُوقَةٌ فِي أَسَانِيدِهَا، وَمُتُونِهَا، جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا؛ كَمَا سَوْفَ يَأْتِي. * وَهَذَا يُسَمَّى بِ«عِلَالِ الْحَدِيثِ»؛ وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ الْعُلُومِ عِنْدَ أُمَّةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٤٠): (ذِكْرُ النَّوعِ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ؛ هَذَا النَّوعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ عِلَالِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ

بِرَأْسِهِ غَيْرَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ... فَإِنَّ مَعْرِفَةَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ هَذِهِ الْعُلُومِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَغْدَادِيُّ رحمته فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّائِي» (ج ٢

ص ٢٩٤): (مَعْرِفَةُ الْعِلَلِ أَجَلُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ). اهـ

* فَمِنْ الْأَحَادِيثِ مَا تَخْفَى عِلَّتُهُ فَلَا يُوقَفُ عَلَيْهَا إِلَّا بَعْدَ النَّظَرِ الشَّدِيدِ وَمُضِيِّ

الزَّمَنِ الْبَعِيدِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رحمته فِي «عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٨١): (اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ

عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَدَقُّهَا وَأَشْرَفُهَا، وَإِنَّمَا يَضْطَلِعُ بِذَلِكَ أَهْلُ

الْحِفْظِ وَالْخِبْرَةِ، وَالْفَهْمِ الثَّاقِبِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْمُتَاوَى» (ج ١٣ ص ٣٥٢)؛ عَنْ أَهْلِ

الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ: (يُضَعَّفُونَ مِنْ حَدِيثِ الثِّقَةِ الصَّدُوقِ الضَّابِطِ أَشْيَاءَ تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ غَلِطَ

فِيهَا بِأُمُورٍ يَسْتَدِلُّونَ بِهَا، وَيُسَمُّونَ هَذَا «عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ» وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ عُلُومِهِمْ؛

بِحَيْثُ يَكُونُ الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ ثِقَةٌ ضَابِطٌ، وَغَلِطَ فِيهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَائِيُّ رحمته: (وَهَذَا الْفَنُّ: أَعْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدَقُّهَا

مَسْلُكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ فَهَمًّا غَايِصًا، وَاطَّلَاعًا حَاوِيًّا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ

الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَابِتَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ أَيْمَّةٌ هَذَا الشَّانِ، وَحُدَاقِهِمْ؛ كَابْنِ

الْمَدِينِيِّ، وَالْبُخَارِيِّ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَأَمْثَالِهِمْ).^(١) اهـ

(١) انظر: «النُّكْتُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٢ ص ٧٧٧).

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ، وَيَسَلِّكَ سَبِيلَهُ، وَيَعْمَلَ بِحَقِّهِ لِكَيْ يَضْبِطَ أَصُولَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ.^(١)

* فَيَعْمَلُ جَادًّا فِي الْبَحْثِ^(٢) عَمَّا يُسْتَنْبَطُ مِنْهُمَا مِنْ مَعَانِي وَأَحْكَامٍ فَهِيئَةً، لِكَيْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَفِيمَا ثَبَتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ.

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ أَنْ

يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ الَّتِي لَيْسَتْ بِصَحِيحَةٍ، وَلَا حَسَنَةٍ). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَمَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٤٨): (الضَّعِيفُ الَّذِي

يَبْلُغُ ضَعْفَهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ؛ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ

(١) وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ لِلْمُسْلِمِ الْحَقُّ مَدَى الْفَرْقِ الشَّاسِعِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبَيْنَ أَهْلِ الْجَهْلِ؛ لِأَنَّهُمْ أَبْعَدُ مَا يَكُونُونَ عَنْ نَفْقِهِ هَذَا الْعِلْمِ الثَّاقِبِ، وَعَنْ مَعْرِفَةِ أَصُولِهِ. اللَّهُمَّ غُفْرًا.

انظُر: «الْجَامِعُ لِأَخْلَاقِ الرَّائِي» (ج ٢ ص ٢٥٧).

(٢) وَلَا يَنْظُرُ إِلَى شُهْرَةِ الْأَحَادِيثِ وَالْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بِدُونِ نَظَرٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ، أَوْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، لِأَنَّهُمْ بَسَرُوا، وَمِنْ طَبِيعَةِ الْبَسْرِ؛ يُخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، فَافْتَهُمُ هَذَا تَرَشُدًا.

قَالَ الْعَلَمَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَبْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ١٥): (مَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ - بِعُنْيِي: عَنِ الْحَدِيثِ بِصِحَّتِهِ

أَوْ حُسْنِهِ جَارَ الْعَمَلِ بِهِ، وَمَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِضَعْفِهِ، لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أَطْلَقُوهُ، وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ؛ لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ؛ إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ، إِنْ كَانَ الْبَاحِثُ أَهْلًا لِذَلِكَ). اهـ.

فِي إِثْبَاتِ شَرْعِ عَامٍّ، وَإِنَّمَا يُثْبِتُ الْحُكْمَ بِالصَّحِيحِ، وَالْحَسَنِ لِدَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، لِحُصُولِ
الظَّنِّ بِصِدْقِ ذَلِكَ، وَثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ. اهـ
قُلْتُ: وَالتَّعَبُّدُ لِلَّهِ بِغَيْرِ مَا شَرَعَهُ مِنْ أخطَرِ الْأُمُورِ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِمَا يَجْعَلُهُ يُحَادُّ اللَّهُ
تَعَالَى، وَرَسُولَهُ ﷺ. (١)

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧
ص ٣٦٧): (الْحَقُّ مَا قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَلَيْسَ الْحَقُّ فِيمَا عَمِلَهُ النَّاسُ). اهـ
وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٦ ص ٣٠٢):
(وَصَاحِبُ الْهَوَى يُقْبَلُ مَا وَافَقَ هَوَاهُ بِلا حُجَّةٍ تُوجِبُ صِدْقَهُ، وَيَرُدُّ مَا خَالَفَ هَوَاهُ بِلا
حُجَّةٍ تُوجِبُ رَدَّهُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْمَزِينِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢ ص ٣٢٦): (لَوْ سَكَتَ مَنْ
لَا يَدْرِي لَاسْتِرَاحَ وَأَرَاحَ، وَقَلَّ الْخَطَأُ، وَكَثُرَ الصَّوَابُ). اهـ

(١) وَهَؤُلَاءِ الْمُقَلَّدَةُ الْمُتَعَصِّبَةُ أَكْثَرُهُمْ مُقَلَّدُونَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا عَلَى أَقْلِهِ، وَلَا يَكَادُونَ يُمَيِّزُونَ بَيْنَ صَاحِحِهِ
مِنْ سَقِيمِهِ، وَلَا يَعْرِفُونَ جَيِّدَهُ مِنْ رَدِيئِهِ، وَلَا يَعْبُونَ بِمَا يَبْلُغُهُمْ مِنْهُ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.
قُلْتُ: وَعَلَى هَذَا عَادَةُ أَهْلِ التَّقْلِيدِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا آرَاءُ الرِّجَالِ أَصَابُوا أَمْ أَخْطَأُوا، إِلَّا أَنْ
عُدَّ الْعَالِمُ لَيْسَ عُدْرًا لِغَيْرِهِ إِنْ تَبَيَّنَ، أَوْ بَيَّنَّ لَهُ الْحَقُّ، وَقَدْ وَرَدَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ تُؤَكِّدُ هَذَا الشَّيْءَ، وَتُبَيِّنُ
مَوْقِفَهُمْ مِنْ تَقْلِيدِهِمْ، وَأَنَّهُمْ بَرَّءُوا مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عِلْمِهِمْ، وَتَقْوَاهُمْ حَيْثُ أَشَارُوا بِذَلِكَ إِلَى
أَنَّهُمْ لَمْ يَحِطُوا بِالسُّنَّةِ كُلِّهَا.

انظُرْ: «هِدَايَةُ السُّلْطَانِ» لِلْمُعْصُومِيِّ (ص ١٩)، وَلِكِتَابِي: «الْحَوْزَةُ الْفَرِيدَةُ فِي نَهْيِ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ التَّقْلِيدِ»،
وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

وَقَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ: (هَدَفْنَا هُوَ اتَّبَاعُ الْحَقِّ لَا

الْإِنْتِصَارُ لِلْآرَاءِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٠ ص ٤٤٩): (وَمَنْ تَكَلَّمَ

فِي الدِّينِ بِلَا عِلْمٍ كَانَ كَاذِبًا، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ: (الَّذِي يُرِيدُ الْحَقَّ، يَفْرَحُ

بِالنَّصِيحَةِ، وَيَفْرَحُ بِالتَّنْبِيهِ عَلَى الْخَطَا).^(١) اهـ

وَقَالَ الْعَلَمَةُ اللَّكْنَوِيُّ الْهِنْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْأَجْوِبَةِ الْفَاضِلَةِ» (ص ١٤٠): (لَا

يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ فِي الْأَحْكَامِ بِكُلِّ مَا فِي الْكُتُبِ الْمَذْكُورَةِ وَأَمْثَالِهَا، مِنْ غَيْرِ تَعَمُّقٍ

يُرِيدُ إِلَى التَّمْيِيزِ لِمَا مَرَّ أَنَّهَا مُشْتَمَلَةٌ عَلَى الصَّحَاحِ، وَالْحِسَانِ، وَالضَّعَافِ، فَلَا بُدَّ مِنَ

التَّمْيِيزِ بَيْنَ الصَّحِيحِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، أَوْ الْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، فَيَحْتَجُّ بِهِ، وَبَيْنَ

الضَّعِيفِ بِأَقْسَامِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، فَيَأْخُذُ الْحَسَنَ مِنْ مِثْلَانِهِ، وَالصَّحِيحَ مِنْ مِثْلَانِهِ، وَيَرْجِعُ

إِلَى تَصْرِيحَاتِ النُّقَادِ الَّذِينَ عَلَيْهِمُ الْاِعْتِمَادُ، وَيَتَّقِدُ بِنَفْسِهِ إِنْ كَانَ أَهْلًا لِذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ

يُوجَدُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ تَوَقَّفَ فِيمَا هُنَالِكَ).^(٢) اهـ

قُلْتُ: فَلَا يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ فِي الدِّينِ بِجَمِيعِ مَا فِي الْكُتُبِ مِنْ أَحَادِيثٍ مِنْ غَيْرِ

وَقَفَةٍ، وَنَظَرٍ.

وَقَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا الْاِنْتِصَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْبَاقِي» (ج ١ ص ١٠٧):

(مَنْ أَرَادَ الْاِحْتِجَاجَ بِحَدِيثٍ مِنَ السُّنَنِ، أَوْ مِنَ الْمَسَانِيدِ: إِنْ كَانَ مُتَّهَلًا لِمَعْرِفَةِ مَا

(١) انظر: «سَرَحُ الْعُبُودِيَّةِ» لهُ (ص ٢٥٢).

(٢) أَي: ذَلِكَ الْعَالَمُ الْمُتَمَيِّزُ بَيْنَ الصَّحِيحِ، وَالضَّعِيفِ.

يُحْتَجُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ حَتَّى يَنْظُرَ فِي اتِّصَالِ إِسْنَادِهِ، وَأَحْوَالِ رُؤَاتِهِ، وَإِلَّا فَإِنَّ
وَجَدَ أَحَدًا مِنَ الْأَيْمَةِ صَحَّحَهُ، أَوْ حَسَّنَهُ، فَلَهُ تَقْلِيدُهُ، وَإِلَّا فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ). اهـ
* وَعَلَى هَذَا؛ فَالْمُتَكَلِّمُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ لَمْ يَتَعَلَّمْهَا عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ،
وَلَمْ يَأْتِ الْعِلْمَ مِنْ أَبَوَائِهِ، فَهَذَا يُعْتَبَرُ عَامِيًّا فِي هَذَا الشَّانِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَدَامَةَ رحمته الله فِي «رَوْضَةِ النَّاطِرِ» (ج ١ ص ٣٥٠): (وَمَنْ يَعْرِفُ مِنَ
الْعِلْمِ مَا لَا أَثَرَ لَهُ فِي مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ... فَهُوَ كَالْعَامِيِّ لَا يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِ، فَإِنَّ كُلَّ أَحَدٍ عَامِيٍّ
بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا لَمْ يُحْصَلْ عِلْمُهُ، وَإِنْ حَصَلَ عِلْمًا سِوَاهُ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ بَدْرَانَ رحمته الله فِي «نُزْهَةِ الْخَاطِرِ» (ج ١ ص ٣٥١): مُعَلِّقًا:
(خُصُوصًا إِنْ كَانَ جَاهِلًا، جَهْلًا مُرَكَّبًا يَجْهَلُ، وَيَجْهَلُ أَنَّهُ يَجْهَلُ). اهـ
* ثُمَّ إِنْ مِنْ أَسْبَابِ حِفْظِ اللَّهِ تَعَالَى، لِهَذَا الدِّينِ: أَنْ هَيَأَلُهُ رِجَالًا، لَا يَخَافُونَ فِي
اللَّهِ تَعَالَى؛ لَوْمَةً لِأَيْمٍ، نَذَرُوا حَيَاتَهُمْ لَهُ، وَأَفْنَوْا أَعْمَارَهُمْ فِي تَحْصِيلِهِ، وَالذَّبِّ عَنْهُ،
وَعَمَلُوا عَلَى تَشْبِثِ قَوَاعِدِهِ وَأُصُولِهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الْحَجَرُ: ٩].

* فَهَؤُلَاءِ؛ هُمْ: أَيْمَةُ الْحَدِيثِ النَّقَّادُ، الَّذِينَ يَنْتَقِدُونَ الْحَدِيثَ، لِيُمَيِّزُوا جَيِّدَهُ مِنْ
زَائِفِهِ، وَرَسَمُوا: مِنْهَجًا، لِمَنْ بَعْدَهُمْ فِي بَيَانِ صَحِيحِ الْأَحَادِيثِ مِنْ سَقِيمِهَا، وَوَضَعُوا
عِلْمَ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَعِلْمَ التَّعْلِيلِ وَالتَّخْرِيجِ.

* وَمَا هَذَا الْكِتَابُ: الَّذِي بَيْنَ يَدَيْكَ، إِلَّا هُوَ فِي تَبْيِينِ عِلْمِ عِلَلِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو عَلِيٍّ اللَّخْمِيُّ رحمته الله، فِي «رِسَالَةِ»، بَعَثَ بِهَا إِلَى الْعِمَادِ
الْأَصْفَهَانِيِّ رحمته الله، يَعْتَذِرُ إِلَيْهِ مِنْ كَلَامِ اسْتَدْرَكِهِ عَلَيْهِ: (إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّهُ لَا يَكْتُبُ إِنْسَانٌ

كِتَابًا فِي يَوْمِهِ، إِلَّا قَالَ فِي غَدِهِ: لَوْ غَيْرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَنَ، وَلَوْ زِيدَ كَذَا، لَكَانَ يُسْتَحْسَنُ،
وَلَوْ قُدِّمَ هَذَا لَكَانَ أَفْضَلَ، وَلَوْ تَرِكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَلَ، هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْعِبَرِ، وَهُوَ دَلِيلٌ
عَلَى اسْتِيْلَاءِ النَّقْصِ عَلَى جُمْلَةِ الْبَشَرِ^(١). اهـ

قُلْتُ: وَمِنْ هُنَا فَنَحْنُ عَازِمُونَ عَلَى تَصْحِيحِ، وَتَصْوِيبِ، وَتَبْيِينِ، مَا فِي: الْكُتُبِ،
وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ عِلَلٍ فِي الْأَحَادِيثِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، مَا طَالَتْ بِنَا الْحَيَاةَ، وَجَرَى
الْقَلَمُ بَيْنَ الْأَتَامِلِ، وَوَقَعَ النَّظَرُ عَلَى ضَعْفِ الْبَشَرِ!، وَاللَّهُ الْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ.
* فَإِنَّ عِلْمَ الْعِلَلِ، هُوَ أَدْقُ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَعَمَّقُهَا غَوْرًا، وَأَكْثَرُهَا أَهْمِيَّةً،
وَأَصْعَبُهَا تَنَاوُلًا؛ لِمَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنْ تَدْقِيقِ فِي الْأَلْفَاظِ، وَثَبْتِ فِي الْأَسَانِيدِ، وَسَعَةِ فِي
الطَّرِيقِ وَالرَّوَايَاتِ، وَاطِّلَاعِ فِي عُلُومِ عِدَّةٍ.
* وَهَذَا الْعِلْمُ لَا يَخُوضُهُ؛ إِلَّا مَنْ عَلَا فِي الْفَهْمِ كَعْبُهُ، وَاتَّسَعَتْ رُقْعَتُهُ مَعَارِفِهِ
وَدَرَايَتِهِ، إِذِ الْقَاصِرُ فِيهِ مُخَبِّطٌ، وَالنَّاقِصُ فِيهِ مُخَلِّطٌ.

قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ رحمته الله: (مَا كَانَ أَشَدَّ انْتِقَادِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، لِلرَّجَالِ، وَأَعْلَمُهُ
بِشَأْنِهِمْ).^(٢)

(١) وَأَنْظَرُ: «إِتِحَافَ السَّادَةِ الْمُتَمِّينَ» لِلزُّبَيْدِيِّ (ج ١ ص ٣).

(٢) أَنْزَرَ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ١ ص ٢٣).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (كَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ إِذَا شَكَّ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ، طَرَحَهُ

كُلَّهُ).^(١)

قُلْتُ: وَعِلْمُ الْعِلَالِ مِنَ أَنْقَلِ الْعُلُومِ، بَلْ هُوَ مِنْ أَصْعَبِ الْعُلُومِ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ، لِمَا فِيهِ مِنَ الدَّقَّةِ الْخَفِيَّةِ فِي عِلَالِ الْأَحَادِيثِ، فَهُوَ أَدَقُّ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَلَا يَقُومُ بِهِ؛ إِلَّا مَنْ فَهَمَهُ اللهُ تَعَالَى هَذَا الْعِلْمَ الثَّاقِبَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (وَهَذَا الْفَنُّ أَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدَقُّهَا مَسَلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللهُ تَعَالَى فَهْمًا غَائِصًا، وَاطَّلَاعًا حَاطِيًا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَاقِبَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أَيْمَّةِ هَذَا الشَّانِ وَحُدَاقِهِمْ، وَإِلَيْهِمْ الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ لِمَا جَعَلَ اللهُ فِيهِمْ مِنْ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ، وَالاطَّلَاعِ عَلَى غَوَامِضِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يُمَارِسْ ذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ الْعِلَالِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٦٦٢): (وَلَا بُدَّ فِي هَذَا الْعِلْمِ مِنْ طُولِ الْمُمَارَسَةِ، وَكَثْرَةِ الْمُذَاكِرَةِ، فَإِذَا عُدِمَ الْمُذَاكِرَةُ بِهِ، فَلْيُكْثِرْ طَالِبُهُ الْمُطَالَعَةَ فِي كَلَامِ الْأَيْمَةِ الْعَارِفِينَ بِهِ؛ كَيْحَيِّ بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَمَنْ تَلَقَّى عَنْهُ؛ كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَابْنَ مَعِينٍ، وَغَيْرِهِمَا.

* فَمَنْ رَزِقَ مُطَالَعَةَ ذَلِكَ، وَفَهَمَهُ، وَفَقِهَتْ نَفْسُهُ فِيهِ، وَصَارَتْ لَهُ فِيهِ قُوَّةٌ نَفْسِ

وَمَلَكَةٌ، صَلَحَ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ). اهـ

(١) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ١ ص ٢١).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته فِي «شَرْحِ الْعِلَالِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٦٦٢): (اعْلَمْ

أَنْ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ؛ يَحْصُلُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ رِجَالِهِ، وَثِقَتِهِمْ وَصَعْفِهِمْ، وَمَعْرِفَةُ هَذَا هَيْئًا؛ لِأَنَّ الثَّقَاتِ،

وَالضُّعَفَاءَ قَدْ دُونُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّصَانِيفِ، وَقَدْ اشْتَهَرَتْ بِشَرْحِ أَحْوَالِهِمُ التَّالِيفُ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ، وَتَرْجِيحُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ،

إِمَّا فِي الْإِسْنَادِ، وَإِمَّا فِي الْوَصْلِ وَالْإِرْسَالِ، وَإِمَّا فِي الْوَقْفِ، وَالرَّفْعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

* وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَإِتْقَانِهِ، وَكَثْرَةِ مُمَارَسَتِهِ: الْوُقُوفُ عَلَى

دَقَائِقِ عِلَلِ الْحَدِيثِ). اهـ

فَهَذِهِ الرِّسَالَةُ اللَّطِيفَةُ، قَائِمَةٌ عَلَى الْحُجَّةِ وَالْبُرْهَانِ، لِتَعْلَمَ بَيِّنَةً وَاضِحَةً،

وَلِتَسْتَبِينَ لَكَ الضَّحَالَةُ الْعِلْمِيَّةُ، لِأُولَئِكَ الْخَائِضِينَ فِيمَا لَا يَعْلَمُونَ فِي الدِّينِ. ^(١)

* لِتَتَأَكَّدَ لَكَ؛ الْجُمْلَةُ الشَّهِيرَةُ الدَّائِعَةُ: «مَنْ تَكَلَّمَ فِي غَيْرِ فَنِّهِ، أَتَى بِالْعَجَائِبِ»،

وَنَادَى عَلَى نَفْسِهِ بِالْجَهْلِ الْمُرَكَّبِ الْفَاضِحِ، الْوَاضِحِ. ^(٢)

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته فِي «الرِّسَالَةِ» (ص ٤١): (فَالْوَاجِبُ عَلَى الْعَالِمِينَ، أَنْ

لَا يَقُولُوا إِلَّا مِنْ حَيْثُ عِلْمُوا، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي الْعِلْمِ مَنْ لَوْ أَمْسَكَ عَنْ بَعْضِ مَا تَكَلَّمَ فِيهِ

مِنْهُ، لَكَانَ الْإِمْسَاكَ أَدْلَى بِهِ، وَأَقْرَبَ لَهُ مِنَ السَّلَامَةِ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ). اهـ

(١) وَأَنْظَرِ: «الْبُرْهَانُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلْجَوْنِيِّ (ج ١ ص ٢٨٧)، وَ«الْبَحْرُ الْمُحِيطُ» لِلزَّرْكَشِيِّ (ج ٣ ص ٢٩)،

وَ«نَهَايَةُ السُّؤْلِ فِي شَرْحِ مِنْهَاجِ الْأُصُولِ» لِلْإِسْنَوِيِّ (ج ١ ص ١٢٣)، وَ«الْإِبْهَاجُ فِي شَرْحِ الْمِنْهَاجِ» لِلْسُّبْخِيِّ (ج ١

ص ٢٨١)، وَ«الْحَاشِيَّةُ عَلَى أَسْنَنِ الْمَطَالِبِ» لِلرَّمْلِيِّ الْكَبِيرِ (ج ٤ ص ٢٨٢).

(٢) وَأَنْظَرِ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٣ ص ٥٨٤).

* فَاللَّهُ الْعَظِيمُ؛ أَسْأَلُ أَنْ يَرْزُقَنَا الْعِلْمَ النَّافِعَ، وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ، وَأَنْ يَكْتُبَنَا فِي زُمْرَةِ
الذَّابِّينَ عَنْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ؛ إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ.
وَأَخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.
كَتَبَهُ

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَثَرِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمَدْخَلُ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ، ثَبَتَ عَنْهُ، أَنَّهُ أَعْلَى الْأَحَادِيثِ، لَيْسَتْ بِالْيَسِيرَةِ، فِي

كِتَابِ: «الْجَامِعِ الْمُسْتَنْدِ الصَّحِيحِ»، فِي عِدَّةٍ مِنَ الْأَبْوَابِ، مِنْ كِتَابِهِ هَذَا،

وَذَلِكَ لِحِمَايَةِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، أَنْ يَدْخُلَ فِيهَا، مَا لَيْسَ مِنْهَا

اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ: أَنَّ الْحُكْمَ فِي تَعْلِيلِ الْأَحَادِيثِ، مِنَ الْأَحْكَامِ الْكُبْرَى فِي عِلْمِ

الْحَدِيثِ وَأُصُولِهِ، وَقَدْ تَصَدَّى لَهَا جَهَابُذَةُ هَذَا الشَّانِ؛ مِنْ أُمَّةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، مِنْ

أَمْثَالِ: الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

* وَقَدْ ذَكَرَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، لِعِدَّةٍ مِنْ عِلَلِ الْأَحَادِيثِ، فِي عِدَّةٍ

مِنَ الْأَبْوَابِ^(١)، وَذَلِكَ لِحِمَايَةِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَصِيَانَةِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، أَنْ يَدْخُلَ فِيهَا

مَا لَيْسَ مِنْهَا، وَهَذَا يَعْرِفُهُ مَنْ أُتِيَ فَهَمًّا فِي أُصُولِ الْحَدِيثِ، وَتَخْرِيجِهِ، وَعَلَلِهِ.

(١) وَمَعَ ذَلِكَ: اعْتَمَدَ الْمُقَلِّدَةُ عَلَى مَا يُورِدُهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ، فِي حَيْزِ الْاِحْتِجَاجِ

بِهَا، وَهِيَ مَعْلُومَةٌ عِنْدَهُ فِي أُصُولِهِ!

* بَلْ وَيَنْسُبُونَ إِلَيْهِ تَقْوِيَةَ الْأَحَادِيثِ بِمُجَرَّدِ إِخْرَاجِهَا فِي كِتَابِهِ، مَعَ أَنَّهُ عِنْدَ الْبَحْثِ، وَالتَّحْقِيقِ فِيهَا، لَا تَثْبُتُ

هَذِهِ الْأَحَادِيثُ عَلَى شَرْطِهِ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْتَنْدِ الصَّحِيحِ»، بَلْ هِيَ مِنْ قِسْمِ: الْمَعْلُولِ، فَتَنْبَهُ.

* وَالْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ رحمته، هُوَ أَوَّلُ مَنْ اعْتَنَى بِجَمْعِ: «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَتَلَاهُ تَلْمِيذُهُ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ رحمته: فَصَنَّفَ فِي: «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» أَيْضًا فِي الْأَحَادِيثِ.

* وَ«الْجَامِعُ الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ»، لِلْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ، أَصَحُّ مِنْ: «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» لِلْحَافِظِ مُسْلِمٍ، لِأَنَّ الْحَافِظَ الْبُخَارِيَّ: اشْتَرَطَ فِي إِخْرَاجِهِ الْحَدِيثَ فِي كِتَابِهِ هَذَا، لِأَصُولٍ دَقِيقَةٍ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، لَا تَكُونُ فِي كِتَابِ الْحَافِظِ مُسْلِمٍ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رحمته فِي «مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» (ص ١٩): (أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ الصَّحِيحَ: الْبُخَارِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيُّ مَوْلَاهُمْ، وَتَلَاهُ: أَبُو الْحُسَيْنِ، مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ النَّيْسَابُورِيُّ الْقَشِيرِيُّ، وَكِتَابَاهُمَا: أَصَحُّ الْكُتُبِ). اهـ

(١) فَ«الْجَامِعُ الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ» لِلْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ، أَرْجَحُ، فَهُوَ أَصَحُّ الْكُتُبِ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ.

* وَلَا يُقَالُ: إِنَّ: «الْجَامِعَ الْمُسْنَدَ الصَّحِيحَ» لِلْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ، هُوَ أَصَحُّ الْكُتُبِ بَعْدَ: «كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى» مُبَاشَرَةً، فَإِنَّ هَذَا الْقَوْلَ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ، لِأَنَّ: «كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى» لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ؛ أَيُّ كِتَابٍ مِنْ كُتُبِ الْمَخْلُوقِينَ، وَهُوَ كِتَابٌ مُسْتَقِلٌّ لَوْحِدِهِ فِي إِحْكَامِهِ، جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا؛ لِأَنَّهُ كِتَابُ الْخَالِقِ: «لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ» [فُصِّلَتْ: ٤٢]؛ فَلْيَصَحَّ هَذَا الْقَوْلُ فِي كُتُبِ الْعُلَمَاءِ؛ بِقَوْلِهِمْ: «أَنَّ الصَّحِيحَ»، هُوَ أَصَحُّ الْكُتُبِ بَعْدَ: «كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى».

* وَلَمْ يَكُنْ لِلْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ رحمته، أَنْ يَدَّعِيَنَّ أَنَّ: «كِتَابَهُ»: أَصَحُّ الْكُتُبِ، بَعْدَ: «كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى» مُبَاشَرَةً، وَلَمْ يَكُنْ يَخْطُرُ بِبَالِهِ أَنْ عَدَدًا مِنَ الْمُفَلِّدَةِ سَيَصِلُ بِهِمْ الْأَمْرُ إِلَى الْقَوْلِ بِذَلِكَ، حَيْثُ زَعَمُوا أَنَّ: «كِتَابَهُ» أَصَحُّ الْكُتُبِ بَعْدَ: «الْقُرْآنِ» مُبَاشَرَةً!.

* وَكَذَا الْقَوْلُ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» لِلْحَافِظِ مُسْلِمٍ.

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّقْرِيبِ» (ج ١ ص ٧٠): (أَوَّلُ مُصَنَّفٍ فِي

الصَّحِيحِ الْمَجْرَدِ: صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ثُمَّ مُسْلِمٍ، وَهُمَا أَصَحُّ الْكُتُبِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «اِخْتِصَارِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٩٨): (فَائِدَةٌ: أَوَّلُ

مَنْ اعْتَنَى بِجَمْعِ الصَّحِيحِ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ.

* وَتَلَاهُ صَاحِبُهُ وَتَلْمِيزُهُ: أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ النَّيْسَابُورِيُّ، فَهُمَا أَصَحُّ

كُتُبِ الْحَدِيثِ، وَالْبُخَارِيُّ: أَرْجَحُ). اهـ

* وَقَدْ وَقَعَتْ عِلَلٌ فِي الْأَحَادِيثِ، مِنْ: «الصَّحِيحِ» لِلْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ،

و«الصَّحِيحِ» لِلْحَافِظِ مُسْلِمٍ، وَقَدْ بَيَّنَّ أئِمَّةُ الْحَدِيثِ، هَذِهِ الْعِلَلُ فِي «صَحِيحَيْهِمَا».

قَالَ الْحَافِظُ الْبَاجِي رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيعِ» (ج ١ ص ٢٨٦): (وَكَمَا أَنَّهُ

قَدْ وُجِدَ فِي الْكِتَابَيْنِ - يَعْنِي: فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» - مَا فِيهِ الْوَهْمُ.

* وَأَخْرَجَ ذَلِكَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ - يَعْنِي: الدَّارِقُطَنِيُّ - وَجَمَعَهُ فِي جُزْءٍ.

* وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِحَسَبِ الْإِجْتِهَادِ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْإِجْتِهَادِ وَالْعِلْمِ؛ بِهَذَا الشَّانِ

لَزِمَهُ أَنْ يَنْظُرَ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ، وَحَقَّقَهُ بِمِثْلِ مَا نَظَرَ.

* وَمَنْ لَمْ تَكُنْ تِلْكَ حَالَهُ، لَزِمَهُ تَقْلِيدُهُمَا فِي مَا ادَّعَيَا صِحَّتَهُ، وَالتَّوَقُّفُ فِيمَا لَمْ

يُخَرِّجَاهُ فِي «الصَّحِيحِ».

* وَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ: أَحَادِيثَ، اعْتَقَدَ صِحَّتَهَا، تَرَكَهَا مُسْلِمٌ، لَمَّا اعْتَقَدَ فِيهَا:

غَيْرَ ذَلِكَ.

* وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ: أَحَادِيثَ اعْتَقَدَ صِحَّتَهَا، تَرَكَهَا الْبُخَارِيُّ، لَمَّا اعْتَقَدَ فِيهَا: غَيْرَ مُعْتَقَدِهِ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ طَرِيقُهُ الْاجْتِهَادُ، مِمَّنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: بِهَذَا الشَّانِ، وَقَلِيلٌ مَا هُمْ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رحمته فِي «التَّبَعِ» (ص ٢٠٩): (ابْتِدَاءُ ذِكْرِ أَحَادِيثَ، مَعْلُومَةٌ: اشْتَمَلَ عَلَيْهَا كِتَابُ: الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ، أَوْ أَحَدِهِمَا، بَيَّنَّتْ عِلَلَهَا، وَالصَّوَابُ: مِنْهَا). اهـ

قُلْتُ: وَالْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ رحمته، أَخَذَ فِي أُصُولِ الْحَدِيثِ وَعِلَلِهِ، مِنْ الْحَافِظِ مُسْلِمٍ رحمته، وَهَذَا بِالْإِجْمَاعِ.

قَالَ الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ رحمته فِي «الْجَامِعِ» (ج ٦ ص ٢٣٢): (لَمْ أَرِ فِي مَعْنَى الْعِلَلِ، وَالرَّجَالِ: أَعْلَمَ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ). اهـ

* وَلَوْلَا الْبُخَارِيُّ، لَمَا كَانَ عِنْدَ مُسْلِمٍ، تَفْصِيلُ أُصُولِ الْحَدِيثِ وَعِلَلِهِ.
* وَيَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ، أَنَّ مُسْلِمًا، قَدْ اطَّلَعَ عَلَى جَمِيعِ كُتُبِ: الْبُخَارِيِّ، وَعَرَفَ مَا فِيهَا، وَاسْتَفَادَ مِنْهَا، وَنَقَلَ مِنْهَا فِي كُتُبِهِ؛ خَاصَّةً: «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، كَيْفَ لَا يَكُونُ، وَهُوَ تَلْمِيذُهُ الْقَرِيبُ.

فَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ الصَّيْرَفِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ الدَّارِقُطْنِيَّ يَقُولُ: (لَوْلَا الْبُخَارِيُّ، لَمَا ذَهَبَ مُسْلِمٌ، وَلَا جَاءَ).^(١)

(١) أُنْزِلَ صَحِيحٌ.

وَعَنِ الْحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ الْأَخْرَمِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ:
رَأَيْتُ مُسْلِمَ بْنَ الْحَجَّاجِ: بَيْنَ يَدَيَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ، وَهُوَ يَسْأَلُهُ: سُؤَالَ
الصَّبِيِّ الْمُتَعَلِّمِ.^(١)

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ فِي التَّوَسُّلِ وَالْوَسِيلَةِ»
(ص ٨٦): (وَلَا يَبْلُغُ تَصْحِيحَ مُسْلِمٍ، مَبْلَغَ تَصْحِيحِ الْبُخَارِيِّ).

* بَلْ كِتَابُ الْبُخَارِيِّ أَجَلٌ مَا صُنِّفَ فِي هَذَا الْبَابِ، وَالْبُخَارِيُّ مِنْ أَعْرَفِ خَلْقِ
اللَّهِ بِالْحَدِيثِ وَعِلَلِهِ، مَعَ فَقْهِهِ فِيهِ.

وَقَدْ ذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ: أَنَّهُ لَمْ يَرَ أَحَدًا أَعْلَمَ بِالْعِلَلِ مِنْهُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مِنْهَاجِ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ١ ص ١٢٠): (وَمِنْ أَخْصَرَ
مَا تَرَجَّحَ بِهِ اتِّفَاقُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ: «الْبُخَارِيَّ» أَجَلُّ مِنَ «مُسْلِمٍ»، وَأَعْلَمُ بِصِنَاعَةِ
الْحَدِيثِ مِنْهُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ١٩): قِسْمُ الْحَدِيثِ:
(وَالْبُخَارِيُّ: أَحَدٌ، وَأَخْبَرُ بِالْفَنِّ مِنْ مُسْلِمٍ). اهـ

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٣ ص ١٠٠)، وَأَبُو عَلِيٍّ الْعَسَاكِينِيُّ فِي «تَقْيِيدِ الْمُهْمَلِ» (ج ١ ص ٥٥)،
وَعَيْرُهُمَا.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(١) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٢ ص ٢٩).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْجَرِّحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٢ ص ٥٣):
رَأَيْتُ: أَبِي يُطَبِّبُ فِي مَدْحِهِ، وَيَذْكُرُهُ بِالْعِلْمِ وَالْفِقْهِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ١٧): (فَلِهَذَا؛ لَمْ
يَرَوْ: الْبُخَارِيَّ؛ إِلَّا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ، وَهُوَ أَخَذَ، مِنْ مُسْلِمٍ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمَنْهَاجِ» (ج ١ ص ٢٤): (وَقَدْ صَحَّ: أَنَّ مُسْلِمًا
كَانَ مِمَّنْ يَسْتَفِيدُ مِنَ الْبُخَارِيِّ، وَيَعْتَرِضُ، بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ). اهـ
قُلْتُ: وَلَمْ يَكُنْ لِلْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ كِتَابَهُ أَصَحُّ الْكُتُبِ، بَعْدَ كِتَابِ
اللَّهِ تَعَالَى مُبَاشَرَةً، وَلَمْ يَكُنْ يَخْطُرُ بِبَالِهِ أَنْ عَدَدًا مِنَ الْمُقَلِّدَةِ سَيَصِلُ بِهِمُ الْأَمْرُ إِلَى
ذَلِكَ. ^(١)

فَيُقَالُ: إِنَّ «صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ»، أَصَحُّ الْكُتُبِ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ، أَوْ أَصَحُّ الْكُتُبِ
الْمُصَنَّفَةِ؛ مِنْ قِبَلِ الْمَخْلُوقِينَ.

قَالَ الْإِمَامُ السَّخَاوِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «فَتْحِ الْمُغِيثِ» (ج ١ ص ٤٤): (وَبِالْجُمْلَةِ:
فَكِتَابُهُمَا: أَصَحُّ كُتُبِ الْحَدِيثِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي الْعِزِّ الْحَنْفِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْإِتْبَاعِ» (ص ٤٦): (الصَّحِيحَانِ:
الَّذَانِ، جَمَعَهُمَا: الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ: أَصَحُّ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ، هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ أَيْمَةُ
الْإِسْلَامِ). اهـ

(١) فَيَزْعُمُونَ: أَنَّ كِتَابَهُ أَصَحُّ الْكُتُبِ، بَعْدَ الْقُرْآنِ مُبَاشَرَةً، وَكِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى لَوْحِدِهِ، لَيْسَ مَعَهُ؛ أَيُّ كِتَابٍ، فَهُوَ:
مُسْتَقْبَلٌ لَوْحِدِهِ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

* وَهَلْ يَتَجَرَّأُ عَالِمٌ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ كُلَّ حَدِيثٍ فِي كِتَابِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مِنْ قِسْمِ الصَّحِيحِ، وَأَنْ جَمِيعَ رِجَالِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَدْ جَاوَزُوا الْقَنْطَرَةَ.

قُلْتُ: وَقَدْ اشْتَمَلَ كِتَابُ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَحَادِيثَ سَاقَهَا فِي تَبْوِيهِ، عَلَى سَبِيلِ التَّعْلِيلِ وَالتَّضْعِيفِ، وَعَلَى الْأَحَادِيثِ الْمُعْلَقَةِ الضَّعِيفَةِ، وَعَلَى الْأَحَادِيثِ الشَّاهِدَةِ، أَوْ الْمُتَابِعَةِ، الَّتِي تَتَضَمَّنُ الشُّدُودَ، وَالنَّكَارَةَ.

* إِذَا؛ فَلِمَاذَا تَصِرُونَ عَلَى انْتِفَاءٍ مِثْلِ: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ فِي كِتَابِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِذَا كَانَ هُوَ سَبَقَكُمْ إِلَى تَضْعِيفِهَا^(١)، وَالَّذِي لَا يَعْلَمُ يَسْأَلُ، فَقَدْ قَالَ تَعَالَى:

﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٧].

* وَقَدْ بَيَّنَّ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِوُجُودِ الْأَحَادِيثِ الْمُعْلَقَةِ فِي «صَحِيحِهِ»، مِنْ نَاحِيَةِ خَفَةِ الضَّعْفِ.

* وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ وَاضِحًا؛ أَنْ عُلُومَنَا كُلَّهَا، وَمَعَارِفُنَا كُلَّهَا مَنْقُودَةٌ مِنْ دَاخِلِهَا، وَمَدْلُولٌ عَلَى الْخَطَأِ، وَالْوَهْمِ فِيهَا، مُنْذُ اللَّحْظَةِ الْأُولَى لِتَدْوِينِ الْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ.

* فَالْتَّقْدُ عِنْدَنَا سَارٍ مَعَ التَّأْلِيفِ خُطْوَةً، خُطْوَةً، وَهَذَا الْمَنْهَجُ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ مِنَ الْقَبُولِ وَالرَّدِّ، وَالتَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيحِ، قَدْ ائْتَتْهُ إِلَى سَائِرِ الْعُلُومِ الْأُخْرَى، وَإِنَّ بَابَ التَّقْدِ فِي تَرَاثِنَا، وَعُلُومِنَا بَابٌ وَاسِعٌ جِدًّا، وَضَخْمٌ جِدًّا.

(١) أَفَلَا تَحْجُلُونَ، وَتَسْتَحُونَ، بَلْ أَلَا تَتَّقُونَ اللَّهَ تَعَالَى فِي سُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ، فَتَحَافِظُونَ عَلَيْهَا مِنَ الدَّخِيلِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنَّهَائَةِ» (ج ١٤ ص ٥٣٤): (وَشَرَطُهُ - يَعْنِي: الْبُخَارِيَّ - هَذَا أَعَزُّ مِنْ شَرْطِ كُلِّ كِتَابٍ صُنَّفَ فِي الصَّحِيحِ، لَا يُوَازِيهِ فِيهِ غَيْرُهُ، لَا صَحِيحٌ مُسْلِمٍ، وَلَا غَيْرُهُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَهْدِيبِ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ» (ج ١ ص ٧١): (وَأَعْلَمُ أَنَّ وَصْفَ الْبُخَارِيِّ بِارْتِفَاعِ الْمَحَلِّ، وَالتَّقَدُّمِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، عَلَى الْأَمْثَالِ وَالْأَقْرَانِ). اهـ
* وَيَبْغِي أَنْ يَكُونَ وَاضِحًا أَيْضًا: أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ لَمْ تَغْفُلْ عَنْ تَرَاثِمِ هَذِهِ الْأَمَادِ الطُّوَالَ حَتَّى يَجِيءَ مُبْتَدِعُهُ هَذَا الزَّمَانَ لِيَتَّقِدُوا، وَيَجْرَحُوا، وَيَخْطِئُوا عَلَى أَهْوَائِهِمْ. (١)
قُلْتُ: وَالْأُمَّةُ لَا تُقَدِّسُ عُلَمَاءَهَا، وَرِجَالَهَا، وَتَتَعَصَّبُ لَهُمْ، أَصَابُوا، أَوْ أَخْطَأُوا، إِذِ الشَّرْعُ حَاكِمٌ عَلَى الْجَمِيعِ، وَكُلُّهُ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ، وَيُتْرَكُ، عَدَا مَنْ نَبَتَ لَهُ الْعِصْمَةُ ﷺ.

* وَيُقَدَّرُ الْأُمَّةُ هَذَا الْأَمْرَ تَقْدِيرًا مُتَسَلِّسًا، جِيلاً بَعْدَ جِيلٍ. (٢)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفُرُوسِيَّةِ» (ص ٢٢٨): (وَلَسْنَا مِمَّنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ بِالرِّجَالِ، وَإِنَّمَا مِمَّنْ يَعْرِفُ الرِّجَالَ بِالْحَقِّ، وَلَسْنَا مِمَّنْ يَعْرِضُ الْحَقَّ عَلَى آرَاءِ الْخَلْقِ، فَمَا وَافَقَهُ مِنْهَا قَبْلَهُ، وَمَا خَالَفَهُ رَدَّهُ).

* وَإِنَّمَا نَحْنُ مِمَّنْ يَعْرِضُ آرَاءَ الرِّجَالِ، وَأَقْوَالَهَا عَلَى الدَّلِيلِ؛ فَمَا وَافَقَهُ مِنْهَا اعْتَدَّ بِهِ وَقَبِلَهُ، وَمَا خَالَفَهُ خَالَفَهُ). اهـ

(١) وَأَنْظُرْ: «الْمَقَالَاتِ لِطَنَاجِيٍّ» (ج ١ ص ٣٠٨).

(٢) وَأَنْظُرْ: «الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ج ٢٠ ص ٢١١)، وَ«إِعْلَامُ الْمُوقِّعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٢ ص ٢٠٠)، وَ«مَدَارِحُ السَّالِكِينَ» لَهُ (ج ٢ ص ٣٨).

قُلْتُ: وَهَذَا دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْأُمَّةَ تَرْحَبُ بِالْمُرَاجَعَةِ، وَالنَّقْدِ؛ لَكِنْ وَفَّقَ الْأُصُولُ،
وَالْقَوَاعِدَ الْعِلْمِيَّةَ، وَأَدَوَاتِ النَّقْدِ الْمُعْتَبَرَةَ^(١)، لَا وَفَّقَ الْهَوَى وَالشَّهْيَ، أَوْ مُجَازَفَاتِ مَنْ
لَا يُعْلَمُ لَهُ فِي هَذَا الشَّانِ.

* وَاتَّفَقُوا عَلَى الرَّجُوعِ فِي كُلِّ فَنٍّ إِلَى أَهْلِهِ، وَمَنْ تَعَاطَى تَحْرِيرَ فَنٍّ غَيْرِ فَنِّهِ، فَهُوَ
مُتَعَنَّ، بِلَا طَائِلٍ.^(٢)

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الرِّسَالَةِ» (ص ٣٤): (فَالْوَجِبُ عَلَى الْعَالِمِينَ؛ أَلَّا
يَقُولُوا إِلَّا مِنْ حَيْثُ عَلِمُوا، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي الْعِلْمِ مَنْ لَوْ أَمْسَكَ عَنْ بَعْضِ مَا تَكَلَّمَ فِيهِ
مِنْهُ؛ لَكَانَ الْإِمْسَاكُ أَوْلَى بِهِ، وَأَقْرَبَ إِلَى السَّلَامَةِ مِنْهُ إِنْ شَاءَ اللهُ). اهـ

* وَلَقَدْ اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الْمَرْءَ مَهْمَا أَحْكَمَ قَوْلَهُ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُخْطِئَ كَائِنًا
مَنْ كَانَ، وَأَنَّ عَمَلَهُ لَا بُدَّ أَنْ يَتَعَرَّضَ لِلْخَطَأِ فِي الدِّينِ.

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ قَوَاعِدِ ابْنِ رَجَبٍ»
(ص ١٨): (صَحِيحٌ: فَالْإِنْسَانُ لَا يَخْلُو مِنَ الْخَطَأِ). اهـ

* وَلَقَدْ انْتَقَدَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي أُصُولِهِ: «صَحِيحِهِ» فِي عَدَدٍ مِنَ
الْأَحَادِيثِ، مِنْ قِبَلِ أُمَّةِ الْحَدِيثِ وَأَعْلُوها، لِأَنَّ الْأَمْرَ يَقْتَضِي ذَلِكَ.

(١) وَمَنْ طَالَعَ عُلُومَ الْحَدِيثِ، وَعِنَايَةَ عُلَمَائِهِ بِالنَّقْدِ وَالسُّبُوتِ، يَجْزِمُ قَطْعًا بَعْدَ تَوْقُفِ النَّقْدِ الْمُعْتَبَرِ فِي الدِّينِ.

(٢) وَأَنْظَرُ: «فَتْحُ الْمُغِيثِ» لِلْسَّخَاوِيِّ (ج ١ ص ٢٨٩).

* وَمَا كَانَ ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ جَمِيعًا، أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَيُّ كِتَابٍ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا،

إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى. ^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْقَوَاعِدِ» (ص ٣): (وَيَأْتِي اللَّهُ الْعِصْمَةَ لِكِتَابٍ

غَيْرِ كِتَابِهِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ قَوَاعِدِ ابْنِ رَجَبٍ»

(ج ١ ص ١٩): (فَلْيَعْلَمْ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى، لَمْ يَعْطِ الْعِصْمَةَ: لِكِتَابٍ غَيْرِ كِتَابِهِ). اهـ

* وَقَدْ اشْتَمَلَ الصَّحِيحُ عَلَى أَحَادِيثَ سَاقَهَا الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ عَلَى سَبِيلِ التَّعْلِيلِ،

وَالتَّضْعِيفِ، وَعَلَى أَحَادِيثَ مُعَلَّقَةٍ ضَعِيفَةٍ، وَعَلَى أَحَادِيثَ شَاهِدَةٍ، أَوْ مُتَابِعَةٍ تَتَضَمَّنُ

الشُّذُودَ، وَالنَّكَارَةَ. ^(٢)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النُّكْتِ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ» (ج ١ ص ٣٢٤):

(وَقَالَ فِي ذِكْرِ التَّعْلِيقِ الْجَازِمِ: «ثُمَّ إِنَّ مَا يَتَّقَعَدُ مِنْ ذَلِكَ عَنْ شَرْطِ الصَّحِيحِ: قَلِيلٌ

يُوجَدُ فِي «كِتَابِ الْبُخَارِيِّ» فِي مَوَاضِعَ مِنْ تَرَاجِمِ الْأَبْوَابِ، دُونَ مَقَاصِدِ الْكِتَابِ

وَمَوْضُوعِهِ» ^(٣)... انْتَهَى.

(١) وَأَنْظُرْ: «مَنَاقِبَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ لِلْبَيْهَقِيِّ» (ج ٢ ص ٣٦)، وَ«تَوَالِي التَّائِسِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٠٧)، وَ«مُقَدِّمَةٌ

عَلَى شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيِّ» (ص ٢٢)، وَ«الْبَاعِثُ عَلَى الْخَلَاصِ» لِلْعِرَاقِيِّ (ص ٩٨)، وَ«شَرْحَ قَوَاعِدِ ابْنِ

رَجَبٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ١ ص ١٨ و ١٩).

(٢) فَلَمَّاذَا بَصُرَ الْمُقَدِّدَةُ عَلَى انْتِفَاءِ مِثْلِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي «الصَّحِيحِ» لِلْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، إِذَا كَانَ هُوَ سَبَقَكُمْ إِلَى

تَضْعِيفِهَا.

* أَفَلَا تَخْجَلُونَ، وَتَسْتَحُونَ، بَلْ أَلَا تَتَّقُونَ اللَّهَ تَعَالَى فِي سُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ، فَتَحَافِظُونَ عَلَيْهَا مِنَ الدَّخِيلِ.

(٣) أَنْظُرْ: «مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ (ص ٢٢).

أَقُولُ: بَلِ الَّذِي يَتَّقَعْدُ عَنْ شَرْطِ الْبُخَارِيِّ كَثِيرٌ، لَيْسَ بِالْقَلِيلِ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْقَلَّةِ: قَلَّةً نَسَبِيَّةً إِلَى بَاقِي مَا فِي الْكِتَابِ، فَيَتَّجِهْ، بَلْ جَزَمَ أَبُو الْحَسَنِ ابْنُ الْقَطَّانِ؛ بِأَنَّ التَّعْلِيْقَ الَّذِي لَمْ يُوَصِّلِ الْبُخَارِيُّ إِسْنَادَهَا: لَيْسَتْ عَلَى شَرْطِهِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَا يُقْبَلُ مِنْ ابْنِ الْقَطَّانِ عَلَى مَا سَنَوَّضَحُهُ.

وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ الصَّلَاحِ - فِي التَّعْلِيْقِ الْمُمْرَضِ -: «لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهُ حُكْمٌ بِالصَّحَّةِ عَلَى مَنْ عَلَّقَهُ عَنْهُ»؛ فَغَيْرُ مُسَلِّمٍ، لِأَنَّ جَمِيعَهُ صَحِيحٌ عِنْدَهُ، وَإِنَّمَا يَعْدِلُ عَنِ الْجَزْمِ لِعِلَّةٍ تَزْحِزِحُهُ عَنْ شَرْطِهِ.

* وَهَذَا بِشَرْطِ أَنْ يَسُوْقَهُ مَسَاقَ الْاِحْتِجَاجِ بِهِ، فَأَمَّا مَا أوردَهُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّعْلِيلِ لَهُ، وَالرَّدِّ، أَوْ صَرَاحٍ بِضَعْفِهِ، فَلَا.

* وَقَدْ بَيَّنْتُ ذَلِكَ عَلَى وُجُوهِهِ، وَأَقْسَامِهِ فِي كِتَابِي: «تَعْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ»^(١). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا التَّعْلِيلُ مِنَ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ: «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا أَهْلُ الشَّانِ، وَلَا يَفْهَمُ هَذَا الْمَأْخَذَ الدَّقِيقَ، إِلَّا أَهْلُ الْحَدِيثِ، فِي كُلِّ زَمَانٍ.

* فَإِنَّ: «الْجَامِعَ الْمُسْنَدَ الصَّحِيحَ»، جَمَعَ فِيهِ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ، الْأَحَادِيثَ الصَّحِيْحَةَ، وَذَكَرَ أَحَادِيثَ ذَاتَ عِلَلٍ خَفِيَّةٍ؛ بِقَصْدِ إِعْلَالِهَا، وَتَضْعِيفِهَا، لَا يُدْرِكُهَا؛ إِلَّا الْمُتَأَمِّلُ لَهَا مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، الْعَارِفُ بِطَرِيقَتِهِ، وَأُصُولِهِ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ».

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٧ ص ٢١٦)؛ مُتَحَدِّثًا عَنْ أُصُولِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ فِي ذَلِكَ: (لَا يَكَادُ يَرَوِي لَفْظًا، فِيهِ انْتِقَادٌ؛ إِلَّا وَيَرَوِي اللَّفْظَ

(١) انظُرْ: «تَعْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٢ ص ٨).

الْآخَرَ الَّذِي يُبَيِّنُ أَنَّهُ مُتَّقَدٌ، فَمَا فِي كِتَابِهِ: لَفْظُ مُتَّقَدٌ، إِلَّا وَفِي كِتَابِهِ: مَا يُبَيِّنُ أَنَّهُ مُتَّقَدٌ. اهـ.

قُلْتُ: وَمِمَّا يَتَّصِلُ بِهَذَا؛ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ رحمته: تَارَةً: يَكُونُ سُكُوتُهُ عَنْ حَدِيثٍ، لِشِدَّةِ وَضُوحِ وَهَمِّ الرَّايِ فِيهِ، وَاتِّفَاقِهِمْ عَلَى طَرَحِ رِوَايَتِهِ هَذِهِ.^(١)

وَتَارَةً: يَكُونُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَبَّمَا أوردَ الْحَدِيثَ لِنَقْدِهِ، وَبَيَانَ عِلَّتِهِ^(٢).^(٣)
وَتَارَةً: يَكُونُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي سُكُوتِهِ عَنْ حَدِيثٍ مَا، لِأَنَّهُ سَبَقَ لَهُ الْكَلَامُ عَنْهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ.

(١) وَقَدْ جَرَتْ عَادَةٌ كَثِيرٌ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ، لِدَوَاوِينِ السُّنَنِ عَلَى إِيرَادِ أَحَادِيثَ بِخِلَافِ الْقَصْدِ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ أَلَّفَ هَذَا الْكِتَابَ.

* فَرُبَّمَا سَاقَ مَنْ أَلَّفَ فِي «الصَّحَاحِ» مِثْلَ: الْإِمَامِ مُسْلِمٍ؛ حَدِيثًا، يَقْضُدُ نَقْدَهُ، وَبَيَانَ ضَعْفِهِ، وَهَذَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الصَّنْعَةِ.
(٢) فَكَذَلِكَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته، رَبَّمَا أوردَ الْحَدِيثَ لِنَقْدِهِ، وَبَيَانَ عِلَّتِهِ، وَاخْتِلَافِهِ فِي الْمَتْنِ، أَوْ الْإِسْنَادِ، فَافْتَهَمَ لِهَذَا تَرَشُّدًا.
(٣) وَحِينَ يَخْفَى هَذَا الْأَصْلُ عَلَى الْمُقْلِدِ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يُخْرِجُ الْحَدِيثَ مِنَ الْكِتَابِ، وَيُنْسِبُ إِلَى الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ تَقْوِيَتَهُ، لِسُكُوتِهِ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ!

* وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ ضَادٌّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ فِي قَصْدِهِ، وَيَزِدُّهُ الْأَمْرُ بَعْدًا حِينَمَا تَكُونُ طَرِيقَةُ الْمُصَنِّفِ فِي بَيَانِ الْحَدِيثِ الْمَعْلُولِ، طَرِيقَةً خَفِيَّةً، لَا يَتَنَبَّهُ لَهَا كُلُّ أَحَدٍ، وَإِنَّمَا يَتَنَبَّهُ لَهَا الْمُتَخَصِّصُونَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ.

* فَالْوَاجِبُ قَبْلَ نَسْبَةِ السُّكُوتِ إِلَى الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ: أَوْ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ: النَّظَرُ فِي طَرِيقَتَيْهِمَا، وَمَنْهَجَيْهِمَا فِي إِيرَادِ الْأَحَادِيثِ، فَلَا يَنْسَبُ إِلَيْهِمَا تَقْوِيَةَ حَدِيثٍ، إِلَّا إِذَا أوردَاهُ عَلَى أَصُولِهِمَا فِي الْاِحْتِجَاجِ فَحَسْبُ.

وَتَارَةً: يُورِدُهُ لِأَنَّهُ صَالِحٌ، لِإِسْتِشْهَادِ بِهِ، وَحُجَّةٌ لِلإِعْتِبَارِ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَكَيْسَ حُجَّةٌ فِي الْأُصُولِ، فَلَا بُدَّ أَنْ تُفَرِّقَ بَيْنَ الَّذِي لِلإِعْتِبَارِ، وَبَيْنَ الَّذِي فِي الْأُصُولِ.^(١)

قُلْتُ: وَهَذَا يَقْتَضِي النَّظَرَ فِي أَحَادِيثِ «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ».

وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ: أَنْ يُحْكَمَ عَلَى كُلِّ حَدِيثٍ بِمَا يَلِيقُ بِهِ، بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ وُجُودِهِ فِي «الصَّحِيحِ».

وَكَذَلِكَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ قَدْ ذَكَرَ فِي «صَحِيحِهِ» أَحَادِيثَ غَرِيبَةً، وَشَاذَةً: مَتْنًا، وَإِسْنَادًا، وَقَدْ تَعَرَّضَ لِعَدَدٍ مِنْهَا بِذِكْرِ غَرَائِبِهَا، وَاخْتِلَافِهَا، وَشُدُودِهَا فِي عِدَّةٍ مِنْ أَبْوَابِ.^(٢)

قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ فِي التَّوَسُّلِ وَالْوَسِيلَةِ» (ص ٨٦): (وَلِهَذَا كَانَ مِنْ عَادَةِ الْبُخَارِيِّ، إِذَا رَوَى حَدِيثًا، اخْتَلَفَ فِي إِسْنَادِهِ، أَوْ فِي

(١) فَمَحَلُّ التَّنْبِيهِ فِي هَذَا الإِيرَادِ: أَنَّ الْأَحَادِيثَ الَّتِي تُعْرَى إِلَى كِتَابِ مُصَنَّفٍ قَدْ اشْتَرَطَ إِخْرَاجَ مَا صَحَّ عِنْدَهُ، أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي أَخْرَجَهَا عَلَى جِهَةِ الْإِحْتِجَاجِ، وَالإِسْتِدْلَالِ بِهَا، وَهَذَا لَا يَكُونُ؛ إِلَّا بَعْدَ الْفَحْصِ، وَالتَّأَمُّلِ، وَالنَّظَرِ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّيَقُّظِ وَالتَّنْبِيهِ.

(٢) وَمِنْ طُرُقِ الإِمَامِ مُسْلِمٍ الْخَفِيَّةِ فِي بَيَانِ ضَعْفِ الْحَدِيثِ فِي «صَحِيحِهِ»، فَإِنَّهُ يُقَدِّمُهُ بِإِخْتِلَافِ إِسْنَادِهِ، أَوْ مُتُونِهِ، أَوْ بِالْعَكْسِ عَلَى حَسَبِ.

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١ ص ١٩): (إِذَنْ: فَهُوَ رَحِمَهُ اللهُ، يُرْتَّبُ الْأَحَادِيثَ، فَيَذُكِّرُ أَوَّلًا: الْأَسَانِيدَ الْعَالِيَةَ فِي الصَّحَّةِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ مَا دُونَهَا، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ مَا دُونَهَا، وَهَذِهِ فَائِدَةٌ نَسْتَفِيدُ مِنْهَا، بِحَيْثُ إِذَا جَاءَكَ حَدِيثٌ فِي بَابٍ مَعِينٍ، عَرَفْتَ: أَنَّ الْمُقَدَّمَ مِنْهَا مَنْ كَانَ رِجَالُهُ أَتَقَنَ وَأَضْبَطَ، ثُمَّ يَأْتِي مَنْ بَعْدَهُمْ؛ كَالْمُتَابِعِ، أَوْ الشَّاهِدِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ). اهـ

بَعْضِ أَلْفَاظِهِ، أَنْ يَذْكَرَ الْاِخْتِلَافَ فِي ذَلِكَ، لِئَلَّا يُغْتَرَّ بِذِكْرِهِ لَهُ؛ بَأَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَهُ: مَقْرُونًا بِالْاِخْتِلَافِ فِيهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رحمته فِي «مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» (ص ١٧): (ثُمَّ إِنَّ مَا يَتَقَاعَدُ مِنْ ذَلِكَ عَنْ شَرْطِ الصَّحِيحِ، قَلِيلٌ يُوجَدُ فِي كِتَابِ الْبُخَارِيِّ فِي مَوَاضِعَ مِنْ تَرَاجِمِ الْأَبْوَابِ، دُونَ مَقَاصِدِ الْكِتَابِ وَمَوْضُوعِهِ). اهـ

فَتَعَقَّبَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته فِي «النُّكْتِ» (ج ١ ص ٣٢٤): (بَلِ الَّذِي يَتَقَاعَدُ عَنْ شَرْطِ الْبُخَارِيِّ: كَثِيرٌ لَيْسَ بِالْقَلِيلِ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْقَلِيلَةِ، قَلَّةً نَسْبِيَّةً إِلَى بَاقِي مَا فِي الْكِتَابِ، فَيَتَّجِهُهُ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعِلَلَ الْمَوْجِهَةَ لِشَيْءٍ مِنْ: «أَحَادِيثِ الصَّحِيحِ»، لِلْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ، تَكُونُ مُقْبَعَةً، قَائِمَةً عَلَى سَاقِ الدَّلِيلِ، وَالْبُرْهَانِ، وَهِيَ وَاضِحَةٌ الْحُجَّةِ وَالْبَيَانِ.^(١)

وَقَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته إِلَى هَذِهِ الْعِلَلِ فِي «صَحِيحِهِ» فِي عِدَّةٍ مِنَ الْأَبْوَابِ، مِنْ نَاحِيَةِ الْإِسْنَادِ، أَوْ مِنْ نَاحِيَةِ الْمَنْ.

قُلْتُ: وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يُورَدُ فِي «صَحِيحِهِ» أَحَادِيثٌ مُعَلَّلَةٌ؛ أَي: ضَعِيفَةٌ، يُبَيِّنُ ضَعْفَهَا فِي أَبْوَابِهَا.

* فَهَلْ نُصَدِّقُ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ، أَمْ نُصَدِّقُ الْمُتَقَلِّدَةَ الْمُتَعَصِّبَةَ فِي عِلَلِ الْأَحَادِيثِ

فِي «صَحِيحِهِ»؟

(١) وَالنَّاقِدُ لِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ، تَقْوَمُ عِنْدَهُ عَلَى حَسَبِ الْمُرَجِّحَاتِ الْعِلْمِيَّةِ، فِي تَبْيِينِ عِلَلِهَا.

قُلْتُ: وَهَذَا التَّعْلِيلُ مِنَ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رحمته، لَا يَعْرِفُهُ، إِلَّا أَهْلُ الشَّانِ، وَلَا يَفْهَمُ هَذَا الْمَأْخَذَ الدَّقِيقَ، إِلَّا أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي كُلِّ زَمَانٍ.

* فَكِتَابُ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رحمته، جَمَعَ فِيهِ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ، وَذَكَرَ أَحَادِيثَ ذَاتَ عِلَلٍ خَفِيَّةٍ؛ بِقَصْدِ إِعْلَالِهَا، لَا يُدْرِكُهَا؛ إِلَّا الْمُتَمَّئِلُ لَهَا مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، الْعَارِفِ بِطَرِيقَتِهِ فِي كِتَابِهِ.

وَقَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته فِي «صَحِيحِهِ»؛ إِلَى أَنَّهُ يُورِدُ أَخْبَارًا مُعَلَّلَةً فِي «صَحِيحِهِ» لِيُبَيِّنَ أَنَّهَا مُسْتَقَدَّةٌ.

* صَارَ -يَعْنِي: الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته - أحيانًا يُرْتَّبُ الْأَحَادِيثَ، فَيَذْكُرُ أَوَّلًا الْأَسَانِيدَ الْغَايَةَ فِي الصَّحَّةِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ مَا دُونَهَا، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ مَا دُونَهَا.^(١) وَهَذِهِ فَائِدَةٌ نُسْتَفِيدُ مِنْهَا: أَنَّهُ إِذَا جَاءَتْ أَحَادِيثُ فِي بَابٍ مَعَيَّنٍ، وَعَرَفْتَ أَنَّ الْمُقَدَّمَ مِنْهَا: مَنْ كَانَ رِجَالُهُ أَتَقَنَ وَأَضْبَطَ، ثُمَّ يَأْتِي مَنْ بَعْدَهُمْ فِي الضَّبْطِ وَالِاتِّقَانِ، ثُمَّ قِيلَ: يَأْتِي مَنْ بَعْدَهُمْ، كَالْمُتَابِعِ، أَوِ الشَّاهِدِ^(٢)، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

قَالَ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ اللَّاحِمُ فِي «مُقَارَنَةِ الْمَرْوِيَّاتِ» (ج ٢ ص ٤٨١): (فَإِنَّ بَعْضَ مَا انْتَقَدَ عَلَيْهِمَا -يَعْنِي: الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ، وَالْإِمَامُ مُسْلِمًا- لَا عَتَبَ عَلَيْهِمَا فِي إِخْرَاجِهِ.

(١) وَأحيانًا بِالْعَكْسِ، فَيَذْكُرُ الْحَدِيثَ، مِمَّا: ثُمَّ يَذْكُرُ الْاِخْتِلَافَ عَلَيْهِ، أَوِ الْعِلَّةَ، ثُمَّ يَذْكُرُ الْحَدِيثَ، أَوِ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ، الَّتِي تُعْلَى هَذَا الْحَدِيثَ الْمُخْتَلَفَ فِيهِ.

(٢) وَهَذَا الَّذِي سَادَ عِنْدَ الْجَمْعِ، أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ رحمته، يُورِدُ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ؛ لِلاِسْتِشْهَادِ بِهَا وَالْمُتَابَعَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ. * بَلِ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته، يُورِدُ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ مِنْ: «الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ»، لِلاِخْتِجَاجِ بِهَا فِي الْأَصُولِ، وَلَيْسَتْ هِيَ: كَالْمُتَابِعِ وَالشَّاهِدِ، لِذَلِكَ عَابَ عَلَيْهِ الْأَيْمَةُ فِي ذَلِكَ، وَفِي إِخْتِجَاجِهِ بِالضُّعْفَاءِ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْتَدَّ الصَّحِيحِ».

* إِذْ غَرَضُهُمَا تَعْلِيلُهُ فِيمَا يَظْهَرُ^(١)... وَيَظْهَرُ جِدًّا مِنْ سَوْقِ مُسْلِمٍ لِأَسَانِيدِهَا، وَمُتُونِهَا؛ أَنْ غَرَضَهُ كَانَ بَيَانِ مَا فِيهَا مِنْ عِلَلٍ. اهـ

* وَالْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَهُ طُرُقٌ فِي ذِكْرِ الرَّوَايَاتِ فِي «صَحِيحِهِ» عَلَى حَسَبِ الْبَابِ، فَمَثَلًا: أَحْيَانًا، يَرُوي أَوَّلَ الْأَمْرِ أَصَحَّ حَدِيثٍ لَدَيْهِ فِي الْبَابِ، وَهُوَ الْمَرْوِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْحُفَاطِ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ.

* ثُمَّ يُخْرِجُ بَعْدَ الرَّوَايَةِ: الصَّحِيحَةَ، بِرَوَايَاتٍ أُخْرَى، فَيَظُنُّ أَنَّهَا تَزِيدُهَا بَيَانًا، وَهَذِهِ تُسَمَّى عِنْدَ الْبَعْضِ: بِالشَّوَاهِدِ، وَالْمُتَابَعَاتِ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ أَسَانِيدُهَا لِمُفْرَدَةٍ: وَضَعِيفَةٍ، لِكَوْنِهَا مِنْ طَرِيقِ رِجَالٍ ضَعْفَاءٍ.

قُلْتُ: وَيَعْرِفُ الْمُشْتَغِلُونَ بِالْحَدِيثِ؛ أَنَّ الرَّوَايَاتِ الْمُخَرَّجَةَ فِي الشَّوَاهِدِ وَالْمُتَابَعَاتِ، تَشْتَمِلُ عَلَى: الشَّاذِّ، وَالْمُضْطَرِّبِ، وَالْمُنْكَرِ.

* وَمِثَالٌ لِإِعْلَالِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ لِلْحَدِيثِ فِي الْأَبْوَابِ: مِثْلُ: حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ: (ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ، وَأَمْسَكَ إِنْسَانٌ بِخَطَامِهِ، أَوْ بِرِزْمِهِ، ثُمَّ قَالَ: أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ فَسَكْتْنَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ، سِوَى اسْمِهِ، قَالَ: أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟ فَسَكْتْنَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: أَلَيْسَ بِذِي الْحِجَّةِ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ: بَيْنَكُمْ، حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ: الْغَائِبَ، فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ).

(١) قُلْتُ: وَكَذَلِكَ مَا انْتَقَدَ عَلَيْهِمَا مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي الْأَصُولِ، فَتَنَّبَهُ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، فِي كِتَابِ: «الْعِلْمِ»، فِي بَابِ:
 «قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: رَبُّ مَبْلَغٍ أَوْ عَى مِنْ سَامِعٍ» (٦٧) مِنْ طَرِيقِ مُسَدِّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ قَالَ:
 حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ: ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ
 قَعَدَ عَلَيَّ بَعِيرَهُ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» فِي كِتَابِ: «الْعِلْمِ»، فِي بَابِ:
 «لِيُبَلِّغَ الْعِلْمَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ» (١٠٥) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ،
 عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ: (ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ:
 فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ - قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: وَأَحْسِبُهُ، قَالَ: وَأَعْرَاضَكُمْ - عَلَيْكُمْ
 حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، أَلَا لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ، الْغَائِبَ، وَكَانَ مُحَمَّدٌ
 يَقُولُ: صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، كَانَ ذَلِكَ: «أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟»، مَرَّتَيْنِ).

* وَفِي رِوَايَةٍ: أَبِي ذَرِّ الْهَرَوِيِّ، فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ
 بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ﷺ.

هَكَذَا قَيَّدَهُ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَمُومِيِّ، وَأَبِي الْهَيْثَمِ عَنِ الْفَرَبْرِِيِّ.

* سَقَطَ لَهُمَا ذِكْرُ: ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ١٩٩): (كَذَا لِلْمُسْتَمْلِي،

وَالْكُشْمِيهَنِيِّ، وَسَقَطَ عَنْ: «ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ» لِلْبَاقِينَ.

* فَصَارَ مُنْقَطِعًا؛ لِأَنَّ مُحَمَّدًا، لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي بَكْرَةَ.

* وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ: «مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ»، وَهِيَ خَطَأٌ، وَكَانَ: «عَنْ» سَقَطَتْ مِنْهَا.

* وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ «الْعِلْمِ» مِنْ طَرِيقِ أُخْرَى: «عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ»، وَهُوَ الصَّوَابُ. اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْغَسَّانِيُّ رحمته فِي «التَّنْبِيهِ عَلَى الْأَوْهَامِ» (ج ٢ ص ٥٧٠): (وَفِي نُسْخَةٍ: أَبِي ذَرِّ الْهَرَوِيِّ، فِي حَدِيثِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ).

* هَكَذَا: قَيَّدَهُ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَمَوِيِّ، وَأَبِي الْهَيْثَمِ عَنِ الْفِرْبَرِيِّ، سَقَطَ لَهُمَا ذِكْرُ: ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ. اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رحمته فِي «الْعِلَالِ» (ج ٧ ص ١٥٣): (وَقَالَ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: أُبَيَّتُ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَنْ نَبَّأَهُ). اهـ

* وَرَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْمُسْتَمَلِيُّ، وَسَائِرُ: رُوَاهُ، الْفِرْبَرِيُّ.

بِإِثْبَاتِ: ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، بَيْنَ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، وَأَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه.

* وَتَكَرَّرَ هَذَا الْحَدِيثُ: فِي «تَفْسِيرِ» سُورَةِ بَرَاءَةَ، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَذَكَرَهُ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، فِي كِتَابِ: «التَّفْسِيرِ»، فِي بَابِ: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التَّوْبَةُ: ٣٦]، (ص ٨٠٠).

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسَانِيُّ رحمته الله فِي «التَّنْبِيهِ عَلَى الْأَوْهَامِ» (ج ٢ ص ٥٧٠): (وَرَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْمُسْتَمْلِي، وَسَائِرُ رُؤَاةِ الْفَرَبْرِيِّ؛ بِإِثْبَاتِ: ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، بَيْنَ مُحَمَّدٍ، وَأَبِي بَكْرَةَ، وَتَكَرَّرَ هَذَا الْحَدِيثُ، فِي «تَفْسِيرِ»، سُورَةِ بَرَاءَةَ، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، أَيُّضًا: عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، بِإِثْبَاتِ: ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ بَيْنَهُمَا) ^(١). اهـ

* وَقَوْلُهُ: «وَسَائِرُ رُؤَاةِ الْفَرَبْرِيِّ»، وَقَعَ تَغَايُرٌ، بَيْنَ كَلَامِ الْحَافِظِ الْعَسَانِيِّ، وَالْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ.

حَيْثُ يُثْبِتُ الْحَافِظُ الْعَسَانِيُّ، أَنَّ الَّذِي سَقَطَ لَهُ: ابْنُ أَبِي بَكْرَةَ، مِنْ رُؤَاةِ الْفَرَبْرِيِّ، هُوَ أَبُو الْهَيْثَمِ، وَالْحَمُّوِيُّ، وَأَنَّ مَا سَوَاهُمَا: ثَبَتَ لَهُمْ ذَلِكَ.

* بَيْنَمَا بَيَّنَّ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ، أَنَّ الَّذِي ثَبَتَ لَهُمْ: هُوَ الْمُسْتَمْلِيُّ، وَالْكَشْمِيهَنِيُّ، وَسَقَطَ: لِلْبَاقِينَ. ^(٢)

* وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه.

(١) هَذَا الْقَوْلُ مِنَ الْحَافِظِ الْعَسَانِيِّ: يُوحِي بِعَدَمِ وُجُودِ اخْتِلَافٍ بَيْنَ الرُّؤَاةِ.

* لَكِنَّ الْحَافِظَ ابْنَ حَجْرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ١٩٩)؛ بَيَّنَّ أَنَّ بِهِذَا السَّنَدِ فِي «تَفْسِيرِ سُورَةِ بَرَاءَةَ»؛ يَأْسَقُطُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، لَكِنَّهُ لَمْ يُثَبِّتْ عَنْهُ شَيْءٌ.

(٢) وَأَنْظُرْ: «التَّنْبِيهِ عَلَى الْأَوْهَامِ» لِلْعَسَانِيِّ (ج ٢ ص ٥٧٠)، وَ«فَتْحِ الْبَارِي» لِابْنِ حَجْرٍ (ج ١ ص ١٩٩).

هَكَذَا ذَكَرَ الْحَافِظُ الْعَسَانِيُّ فِي «التَّنْبِيهِ عَلَى الْأَوْهَامِ» (ج ٢ ص ٥٧٠)؛ بِرِوَايَةٍ:
 الْأَصِيلِيِّ، «لِلْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، فِي كِتَابِ: «بَدْءِ الْخَلْقِ»، فِي بَابِ: «مَا جَاءَ فِي
 سَبْعِ أَرْضِينَ»، فَلَمْ يَذْكَرْ بَيْنَ: مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، وَبَيْنَ أَبِي بَكْرَةَ: أَحَدًا.^(١)
 * وَهَذَا وَهُمْ.

وَسَائِرُ رِوَاةِ الْفَرَبْرِيِّ: يَقُولُونَ فِيهِ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ،
 حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.
 أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، فِي كِتَابِ: «بَدْءِ الْخَلْقِ»، فِي
 بَابِ: «مَا جَاءَ فِي سَبْعِ أَرْضِينَ» (٢١٩٧).
 * وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَيْنِيُّ رحمته الله فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (ج ٢ ص ١٤٥): (وَفِي نُسْخَةِ
 الْأَصِيلِيِّ: عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَلَى الصَّوَابِ)^(٢). اهـ

(١) لَمْ يَتَّفَرَّدِ الْأَصِيلِيُّ: بِهَذَا، بَلْ وَافَقَهُ النَّسْفِيُّ فِي رِوَايَتِهِ: عَنِ الْبُخَارِيِّ.
 وَانظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٦ ص ٢٩٤ و ٢٩٥).
 (٢) وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، لِأَنَّ الْحَافِظَ الْعَسَانِيَّ، لَمْ يَقُلْ هُنَا عَلَى الصَّوَابِ.
 * وَهُوَ وَهُمْ: إِذْ أَغْلَبَ الرُّوَاةَ عَنِ الْبُخَارِيِّ؛ بِإِثْبَاتِ: ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، بَيْنَ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، وَبَيْنَ أَبِي بَكْرَةَ.
 * وَلَعَلَّ الَّذِي يَظْهَرُ: أَنَّهُ سَقَطَ عَلَى الْحَافِظِ الْعَيْنِيِّ، بَعْضُ كَلَامِ الْحَافِظِ الْعَسَانِيِّ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصِيلِيَّ: سَقَطَ
 عَلَيْهِ: ابْنُ أَبِي بَكْرَةَ، فِي كِتَابِ: «بَدْءِ الْخَلْقِ»، بَيْنَمَا، رَوَاهُ عَلَى الصَّوَابِ، فِي كِتَابِ: «الْمَغَارِي»، كَمَا بَيَّنَّ الْحَافِظُ
 الْعَسَانِيُّ نَفْسَهُ.

وَانظُرْ: «التَّنْبِيهِ عَلَى الْأَوْهَامِ» لِلْعَسَانِيِّ (ج ٢ ص ٥٧١)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ١٩٩).

* وَتَكَرَّرَ أَيْضًا عَلَى الصَّوَابِ؛ حَدِيثُ: مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (الزَّمَانُ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَةِ يَوْمٍ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ: ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَاتٌ: ذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ، وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبُ مُضَرَ، الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ، أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنْنَا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنْنَا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: أَلَيْسَ الْبُلْدَةَ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى شَظُنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ، - قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ - وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ، فَسَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ، أَلَا فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي ضَلَالًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، أَلَا لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَلَعَلَّ بَعْضٌ مَنْ يُبَلِّغُهُ أَنْ يَكُونَ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَنْ سَمِعَهُ. فَكَانَ مُحَمَّدٌ إِذَا ذَكَرَهُ يَقُولُ: صَدَقَ مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ» (مَرَّتَيْنِ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، فِي كِتَابِ: «الْمَغَازِي»، فِي بَابِ: «حَجَّةِ الْوَدَاعِ» (٤٤٠٦).

* وَفِي رِوَايَةٍ: الْقَابِسِيُّ، أَنَّ فِي نُسَخَةِ: أَبِي زَيْدِ الْمُرُوزِيِّ: عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه بِهِ، وَفِي نُسَخَةِ: عَنْ أَبِي بَكْرَةَ.

ذَكَرَ ذَلِكَ: الْحَافِظُ الْعَسَانِيُّ فِي «التَّبَيُّهِ عَلَى الْأَوْهَامِ» (ج ٢ ص ٥٧١).

* وَهَذَا وَهُمْ.

* وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ، عَلَى الصَّوَابِ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنِ ابْنِ أَبِي

بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

* وَهُوَ الصَّحِيحُ.

* وَكَرَّرَهُ أَيضًا: الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، فِي كِتَابِ: «التَّوْحِيدِ»،

فِي بَابِ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَجِئُوا يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [الْقِيَامَةُ: ٢٢ و ٢٣].

(٧٤٤٧)، فَقَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ

مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: (الزَّمَانُ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ

يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا: مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ، ثَلَاثُ

مُتَوَالِيَاتٍ، ذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ، وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ،

أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّىٰ ظَنَنَّا أَنَّهُ يُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ:

أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟ قُلْنَا: بَلَىٰ، قَالَ: أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّىٰ ظَنَنَّا

أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: أَلَيْسَ الْبَلَدَةَ؟ قُلْنَا: بَلَىٰ، قَالَ: فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ

وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّىٰ ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟ قُلْنَا:

بَلَىٰ، قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ - قَالَ مُحَمَّدٌ وَأَحْسِبُهُ قَالَ: وَأَعْرَاضَكُمْ - عَلَيْكُمْ حَرَامٌ،

كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ

أَعْمَالِكُمْ، أَلَا فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي ضَلَالًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، أَلَا لِيُبْلِغَ الشَّاهِدُ

الْغَائِبَ، فَלَعَلَّ بَعْضَ مَنْ يَبْلُغُهُ أَنْ يَكُونَ أَوْعَىٰ لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَنْ سَمِعَهُ. فَكَانَ مُحَمَّدٌ إِذَا

ذَكَرَهُ قَالَ: صَدَقَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟ أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ».

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، فِي كِتَابِ: «الْأَضَاحِي»، وَفِي بَابِ: مَنْ قَالَ: «الْأَضْحَى يَوْمَ النَّحْرِ» (٥٥٥٠)، فَقَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (إِنَّ الزَّمَانَ قَدِ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ، ثَلَاثٌ مُتَوَالِيَاتٌ: ذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ، وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبٌ مُضَرَّ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ، أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنْنَا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنْنَا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: أَلَيْسَ الْبَلَدَةُ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنْنَا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ - قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ - وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ، فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ، أَلَا فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي ضَلَالًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، أَلَا لِيَبْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَلَعَلَّ بَعْضٌ مَنْ يَبْلُغُهُ أَنْ يَكُونَ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَنْ سَمِعَهُ، وَكَانَ مُحَمَّدٌ إِذَا ذَكَرَهُ قَالَ: صَدَقَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ مَرَّتَيْنِ»).

قَالَ الْحَافِظُ الْغَسَّانِيُّ رحمته الله فِي «التَّنْبِيهِ عَلَى الْأَوْهَامِ» (ج ٢ ص ٥٧٠): (وَفِي نُسْخَةِ

أَبِي ذَرٍّ الْهَرَوِيِّ، فِي حَدِيثِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ.

* هَكَذَا قَيَّدَهُ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَمَوِيِّ، وَأَبِي الْهَيْثَمِ^(١)، عَنِ الْفَرَبْرِئِيِّ، سَقَطَ لَهُمَا ذِكْرُ «ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ».

* وَرَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْمُسْتَمَلِيُّ، وَسَائِرُ^(٢): رُؤَاةِ الْفَرَبْرِئِيِّ بِإِثْبَاتٍ: «ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ» بَيْنَ مُحَمَّدٍ، وَأَبِي بَكْرَةَ، وَتَكَرَّرَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي «تَفْسِيرِ سُورَةِ بَرَاءَةَ»، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ - أَيْضًا - عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ؛ بِإِثْبَاتِ «ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ» بَيْنَهُمَا.

* وَفِي كِتَابِ: «بَدْءِ الْخَلْقِ»، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، نَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ.

هَكَذَا فِي نُسْخَةِ الْأَصِيلِيِّ: عَنْ أَبِي أَحْمَدَ، لَمْ يَذْكَرْ بَيْنَ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، وَأَبِي بَكْرَةَ: أَحَدًا.

وَسَائِرُ رُؤَاةِ الْفَرَبْرِئِيِّ يَقُولُونَ فِيهِ: عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ^(٣)، غَيْرَ أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ الْقَابِسِيَّ: وَقَعَ فِي نُسْخَتِهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ.

وَهَذَا وَهُمْ فَاحِشٌ^(٤)!، وَصَوَابُهُ: أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ - هُوَ ابْنُ سِيرِينَ - عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ.

(١) لَكِنَّ الْحَافِظَ ابْنَ حَجَرَ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ٢٤٠)؛ جَعَلَ: أَبَا الْهَيْثَمِ الْكُشْمِيهَنِيَّ، مِمَّنْ ثَبَتَ لَهُ: «ابْنُ أَبِي بَكْرَةَ».

(٢) ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرَ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ٢٤٠)؛ أَنَّ الَّذِي ثَبَتَ لَهُ: «ابْنُ أَبِي بَكْرَةَ»، مِنَ الرُّؤَاةِ عَنِ الْفَرَبْرِئِيِّ، وَالْمُسْتَمَلِيِّ، وَالْكَشْمِيهَنِيِّ، وَسَقَطَ لِلْبَاقِينَ.

(٣) وَكَذَا فِي رِوَايَةِ النَّسْفِيِّ عَنِ الْبُخَارِيِّ، ذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرَ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٦ ص ٣٤٠).

(٤) قَالَ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرَ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٦ ص ٣٤٠): (وَافَقَ الْأَصِيلِيُّ، لَكِنْ صَحَّفَ «عَنْ» فَصَارَتْ «ابْنُ»، فَلِذَلِكَ وَصَفَهُ بِفُحْشِ الْوَهْمِ). اهـ

* وَتَكَرَّرَ - أَيْضًا - حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي بَابِ: «حَبَّةِ الْوَدَاعِ»، مِنْ كِتَابِ: «الْمَغَازِي»؛ فَذَكَرَ الْقَابِسِيُّ: أَنَّ فِي نُسْخَةِ أَبِي زَيْدٍ: أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ.

وَوَقَعَ فِي نُسْخَةِ الْأَصِيلِيِّ هَذَا الْمَوْضِعُ: عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَلَى الصَّوَابِ. اهـ

* وَذَكَرَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَالِ» (ج ٧ ص ١٥٣)؛ أَنَّ ابْنَ عَلِيَّةَ^(١)، وَعَبْدَ الْوَارِثِ؛ رَوَاهُ: عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ^(٢)، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، وَلَمْ يَذْكُرَا: بَيْنَهُمَا، أَحَدًا.

* وَكَذَلِكَ: رَوَاهُ يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه.

أُورِدَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَالِ» (ج ٧ ص ١٥٣).

وَرَوَاهُ: مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، وَعَنْ رَجُلٍ آخَرَ - هُوَ أَفْضَلُ فِي نَفْسِي مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ - عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: أَلَا تَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: أَلَيْسَ بِيَوْمِ النَّحْرِ؟ قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: أَيُّ بَلَدٍ هَذَا، أَلَيْسَتْ بِالْبَلَدَةِ الْحَرَامِ؟ قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ، وَأَبْشَارَكُمْ، عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟ قُلْنَا:

(١) رَوَاهُ: ابْنُ عَلِيَّةَ، أَخْرَجَهَا: أَحْمَدُ فِي «الْمُسْتَدِّ» (ج ٥ ص ٣٧).

(٢) قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَالِ» (ج ٧ ص ١٥٣): (وَرَوَاهُ: مُحَمَّدُ بْنُ حُسَيْنٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ عَنِ الْحَسَنِ، وَابْنِ سِيرِينَ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرَةَ، وَوَهَبٌ فِي قَوْلِهِ: «أَبُو بَكْرَةَ»، لِأَنَّهُمَا: لَمْ يَسْمَعَا مِنْهُ). اهـ

نَعَمْ، قَالَ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ، فَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَإِنَّهُ رَبُّ مُبْلَغٍ يُبَلِّغُهُ لِمَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ. فَكَانَ كَذَلِكَ، قَالَ: لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، فِي كِتَابِ: «الْفِتَنِ»، فِي بَابِ: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»: (٧٠٧٨).

* وَرَوَاهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، وَرَجُلٍ - أَفْضَلُ فِي نَفْسِي مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - : حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ﷺ قَالَ: خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّخْرِ، فَذَكَرَهُ. (١)

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، فِي كِتَابِ: «الْحَجِّ»، فِي بَابِ: «الْخُطْبَةُ أَيَّامَ مِنِّي»: (١٧٤١).

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٧ ص ١٥٢): (وَرَوَاهُ: قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ.

* وَرَجُلٌ أَفْضَلُ فِي نَفْسِي مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ فَسَمَّاهُ: أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ^(٢)، عَنْ قُرَّةَ، فَقَالَ: وَعَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَيْرِيِّ، وَلَمْ يُسَمِّهِ: وَيَحْيَى الْقَطَّانُ، فِي رِوَايَتِهِ عَنْ قُرَّةَ). اهـ

(١) وَهَذَا الْوَجْهُ عَلَى الصَّوَابِ أَيْضًا.

* وَرِوَايَةُ: أَبِي عَامِرٍ الْعَقَدِيِّ، أَخْرَجَهَا الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٤٠).

(٢) وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٤٣)؛ بِرِوَايَةِ: أَبِي عَامِرٍ الْعَقَدِيِّ، وَيَحْيَى الْقَطَّانِ.

* وَكَذَا: أَخْرَجَهُ أَحْمَدٌ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٣٩ و ٤٩) مِنْ طَرِيقِهِمَا.

* وَهُوَ عَلَى الصَّوَابِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْغَسَّانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّنْبِيهِ عَلَى الْأَوْهَامِ» (ج ٢ ص ٥٧٢): (وَاتَّصَلَ هَذَا الْإِسْنَادُ، وَصَوَابُهُ: أَنْ يَكُونَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ.

* وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ؛ أَيْضًا: عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ). اهـ

قُلْتُ: وَمَرَادُ الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ، فِي ذِكْرِهِ لِلرَّوَايَاتِ الْمُتَّصِلَةِ، وَالرَّوَايَاتِ الْمُنْقَطِعَةِ، لِيَسِنَّ عِلَّةَ الرَّوَايَاتِ الْمُنْقَطِعَةِ فِي الْأَبْوَابِ، كَمَا سَبَقَ ذِكْرُهَا فِي أَبْوَابِهَا، لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ؛ بِمِثْلِ: هَذِهِ الرَّوَايَاتِ الْمُرْسَلَةِ فِي الْأَسَانِيدِ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِعْلَالٌ، يَتَّفِقُ مَعَ الْقَوَاعِدِ الْحَدِيثِيَّةِ، وَلَا يُخَالِفُهَا أَلْبَتَّةَ.

* وَالغَرَضُ مِنْ هَذَا الْبَابِ كُلِّهِ، أَنْ مَنْ اسْتَدْرَكَ عَلَى الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَقَدْ أَخْطَأَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ مَرَادَهُ هُوَ إِعْلَالُ الْحَدِيثِ الْمُرْسَلِ، بِالْحَدِيثِ الْمُتَّصِلِ، وَقَدْ سَبَقَ تَفْصِيلُ ذَلِكَ.

* وَهَذَا يُظْهِرُ أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ، أوردَ: الْحَدِيثَ الْمُرْسَلِ، لِيَبَانَ الْعِلَّةُ فِيهِ؛ كَمَا هِيَ عَادَتُهُ فِي: «صَحِيحِهِ»، فِي عَدَدٍ مِنَ الْأَبْوَابِ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ، يَذْكُرُ فِي أَبْوَابِ كِتَابِهِ، أَحَادِيثَ مَعْلُومَةً، لِيُمَيِّزَ فِي الْأَبْوَابِ، بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الثَّابِتَةِ، وَالْأَحَادِيثِ الْمَعْلُومَةِ؛ حِرْصًا مِنْهُ عَلَى تَنْقِيَةِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، مِمَّا أُدْخِلَ فِيهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ.

* وَهَذَا التَّعْلِيلُ مِنَ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللهُ، لَا يَعْرِفُهُ؛ إِلَّا أَهْلُ الشَّانِ.

قُلْتُ: وَهَذَا يُبَيِّنُ الْفَرْقَ بَيْنَ مَا سَأَلَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْأُصُولِ

وَالِاحْتِجَاجَ بِهِ، وَمَا ذَكَرَهُ لِلْإِعْلَالِ! (١)

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (أَهْمُ شَيْءٍ فِي تَعْلِيلِ الرَّوَايَةِ عِنْدَ

الْمُحَدِّثِينَ: هُوَ الْبَحْثُ فِي عِلَلِ الْمُتُونِ، وَأَخْطَاءِ الرَّوَاةِ فِيهَا، وَهُوَ الْأَسَاسُ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ الْأَيْمَةُ الْحَفَاطُ نَقْدَهُمْ لِلْأَحَادِيثِ، يَعْرِفُ ذَلِكَ كُلُّ مَنْ مَارَسَ هَذِهِ الْفُنُونَ الْجَلِيلَةَ:

عُلُومِ الْحَدِيثِ) (٢). اهـ

* وَالْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: كَانَ يَعْرِفُ تِلْكَ الْقَوَاعِدَ، بَلْ كَانَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُفَعَّلِينَ

لَهَا.

قُلْتُ: فَالْنَّظَرُ يُبَغِي أَنْ يَتَّجِهَ إِلَى مَدَى احْتِرَامِهِ، لِتِلْكَ الْمَعَايِيرِ الْعِلْمِيَّةِ، لَا إِلَى

وُجُودِ الْحَدِيثِ فِي كِتَابِهِ فَحَسْبُ. (٣)

* وَهَنَّاكَ أَحَادِيثُ سَكَتَ عَنْهَا، وَرُبَّمَا ضَعَّفَهَا فِي مَوَاضِعَ أُخْرَى، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا

لِاشْتِهَارِ عِلَلِهَا عِنْدَ أَهْلِ الصَّنْعَةِ، فَلَا يَصِحُّ وَالْحَالَةَ هَذِهِ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ تَقْوِيَةُ الْحَدِيثِ،

(١) فَإِذَا كُنْتَ أَبُهَا الْمُقَلِّدُ الْمُتَعَالِمُ لَا تَسْتَطِيعُ التَّفْرِيقَ، وَلَا مَعْرِفَةَ هَذَا الْعِلْمِ، فَبِأَيِّ حَقٍّ تَتَطَاوَلُ عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي هَذَا الزَّمَانِ، إِذَا بَيَّنَّا عِلَّةَ حَدِيثٍ فِي «الصَّحِيحِينَ»، وَمُرَاعَاةَ لِأُصُولِ الْحَدِيثِ، وَحِفْظًا لِلسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ.

* فَإِذَا عَرَّضُوا لَكَ حَدِيثًا مَعْلُومًا فِي «الصَّحِيحِينَ»، أَوْ فِي غَيْرِهِمَا، وَلَمْ يَسْتَسْغِ عَقْلُكَ الشَّارِدُ، وَفَهْمُكَ السَّقِيمُ، فَلِمَ تُبَادِرُ بِجَهْلِكَ الْفَاضِحِ إِلَى اتِّهَامِ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِتَضْعِيفِ الْأَحَادِيثِ.

(٢) «مَقَالَاتُ الشَّيْخِ أَحْمَدَ شَاكِرٍ» (ج ١ ص ١٤٩).

(٣) فَالْكَتْفَى لِكُونَ ذَلِكَ مَعْرُوفًا، عِنْدَ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ.

بِمُجَرَّدِ ذِكْرِهِ فِي كِتَابِهِ، لِأَنَّهُ سَكَتَ عَنْهُ بِحَسَبِ شَهْرَتِهِ، وَنَكَارَتِهِ، وَعِلَّتِهِ^(١)، عِنْدَ أَهْلِ الشَّانِ.

قُلْتُ: فَالْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته، كَمَا التَزَمَ بِالصَّحَّةِ فِي «صَحِيحِهِ»، أَيْضًا التَزَمَ بِذِكْرِ الْعِلَلِ فِي مَوْضِعِهَا^(٢).

* وَقَدْ بَيَّنَّ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ لَهُمْ ذَلِكَ.

* وَالْقَوْمُ يَنْشُرُونَ الْأَحَادِيثَ الْمُعَلَّلَةَ بَيْنَ الْعَوَامِ، ثُمَّ يَقُولُونَ إِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ أَخْرَجَهَا الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»!، وَهِيَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، بَلْ هِيَ خَرَجَتْ مِنْ أَكْيَاسِهِمْ.

وَقَدْ نَصَّ الْإِمَامُ الْحَمِيدِيُّ فِي «الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ» (ج ١ ص ١٠٣)، أَنَّ الْحَفَاطَ انْتَقَدُوا: «الصَّحِيحَيْنِ»، فَقَالَ: (وَرُبَّمَا أَضْفَنَّا إِلَى ذَلِكَ نُبْدَأَ، مِمَّا تَنَبَّهْنَا عَلَيْهِ مِنْ كُتُبِ: أَبِي الْحَسَنِ الدَّارِقُطِيِّ، وَأَبِي بَكْرِ الإِسْمَاعِيلِيِّ، وَأَبِي بَكْرِ الْبَرْقَانِيِّ، وَأَبِي مَسْعُودِ الدَّمَشْقِيِّ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْحَفَاطِ الَّذِينَ عَنُوا بِالصَّحِيحِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْكِتَابَيْنِ؛ مِنْ تَنْبِيهِ عَلَيَّ غَرَضٍ، أَوْ تَتَمِيمٍ لِمَحْدُوفٍ، أَوْ زِيَادَةٍ فِي شَرْحٍ، أَوْ بَيَانٍ لِاسْمٍ، أَوْ نَسَبٍ، أَوْ كَلَامٍ

(١) وَهَذَا مِمَّا آدَى إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ فِي «صَحِيحِهِ».

(٢) فَإِذَا جَاءَتْ فِي ثَنَائِهَا الْأَبْوَابِ بَيْنَ عِلَلِهَا، عَلَى طَرِيقَةِ أُمَّةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، فَعَلِمَهَا مَنْ عَلِمَ، وَجَهَلَهَا مَنْ جَهَلَ.

يَقُولُ تَعَالَى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٧].

وَيَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النِّسَاءُ: ٨٣].

عَلَى إِسْنَادٍ، أَوْ تَتَّبِعِ لَوْهَمِ بَعْضِ أَصْحَابِ التَّعَالِيقِ فِي الْحِكَايَةِ عَنْهُمَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ
 الْغَوَامِضِ الَّتِي يَقِفُ عَلَيْهَا مَنْ يَنْفَعُهُ اللَّهُ تَعَالَى بِمَعْرِفَتِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى). اهـ
 قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ يُورِدُ أَحَادِيثَ مَعْلُومَةً فِي «صَحِيحِهِ»،
 وَقَدْ انْتَقَدَهُ عَلَيْهَا أئِمَّةُ الْحَدِيثِ، فَهَلْ مَنْ وَافَقَ هَؤُلَاءِ الْأئِمَّةَ فِي تَعْلِيلِ حَدِيثٍ فِي
 «الصَّحِيحَيْنِ»؛ عَلَى أَقْلٍ تَقْدِيرٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ؛ يُعَدُّ: تَعَدِّيًّا عَلَى «الصَّحِيحَيْنِ»؟! (١)
 قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ١٧): (وَمِمَّا قَدْ يُسَمَّى
 صَحِيحًا، مَا يُصَحِّحُهُ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ، وَآخَرُونَ يُخَالِفُونَهُمْ فِي تَصْحِيحِهِ،
 فَيَقُولُونَ: هُوَ ضَعِيفٌ لَيْسَ بِصَحِيحٍ). اهـ

* وَعَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ أَيْضًا فِي تَعْلِيلِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ لِلْأَحَادِيثِ فِي كِتَابِهِ:
 نَذَرُ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (حِينَ
 تَخَلَّفَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يُرِيدُ غَزْوَةَ الْإِلَافِ وَرَى بِغَيْرِهَا).
 أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمُخْتَصَرِ»، فِي كِتَابِ: «الْجِهَادِ
 وَالسَّيْرِ»، فِي بَابِ: «مَنْ أَرَادَ غَزْوَةَ فَوَرَى بِغَيْرِهَا» (٢٩٤٧) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ بُكَيْرٍ،
 حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ كَعْبٍ، وَكَانَ قَائِدًا: كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، مِنْ بَنِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ
 كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

(١) إِذَا لِمَاذَا الْمُقَلَّدُ: يَهْوِسُ، وَيَشْوَشُ عَلَى انْتِقَادَاتِ أَهْلِ الْحَدِيثِ لِأَحَادِيثِ فِي: «الصَّحِيحَيْنِ» عَلَى طَرِيقَةِ
 أئِمَّةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ الْمُتَّصِلِ، لِلْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَهُ فِي هَذَا الْبَابِ.^(١)

* ثُمَّ أَرَدَفَ عَلَيْهِ، الْإِسْنَادَ الْمَعْلُولَ، وَهُوَ مُحْتَمِلُ الْإِتِّصَالِ، لِيُعَلَّ بِهِ الْإِسْنَادَ الْمُتَّقَدِّمَ.

فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمُخْتَصَرِ»، فِي كِتَابِ «الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ»، فِي بَابِ: «مَنْ أَرَادَ غَزْوَةَ فَوَرَّى بِغَيْرِهَا» (٢٩٤٨) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه يَقُولُ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، قَلَمًا يُرِيدُ غَزْوَةَ يَغْزُوهَا إِلَّا وَرَى بِغَيْرِهَا...).

وَمُرَادُ: الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ بِذِكْرِهِ، لِهَذِهِ الرَّوَايَةِ، لِيُبَيِّنَ: الْوَهْمَ الَّذِي وَقَعَ فِي الْإِسْنَادِ بِقَوْلِهِ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ. فَقَوْلُهُ: سَمِعْتُ، كَعْبًا، هَذَا وَهْمٌ وَقَعَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ مُرْسَلٌ، عِنْدَ الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ.^(٢)

هَكَذَا؛ رُوِيَ هَذَا الْإِسْنَادُ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٩٤٨).

- (١) انظُرْ: «التَّنْبِيْهِ عَلَى الْأَوْهَامِ الْوَاقِعَةِ فِي الْمُسْنَدِ مِنَ الصَّحِيحَيْنِ لِلْغَسَانِيِّ (ج ٢ ص ٦٣١).
- (٢) وَانظُرْ: «التَّنْبِيْهِ عَلَى الْأَوْهَامِ الْوَاقِعَةِ فِي الْمُسْنَدِ مِنَ الصَّحِيحَيْنِ لِلْغَسَانِيِّ (ج ٢ ص ٦٣١)، وَ«التَّبَعِ» لِلدَّارِقُطِيِّ (ص ٣٨١)، وَ«تَهْدِيْبُ التَّهْدِيْبِ» لِابْنِ حَجْرٍ (ج ٧ ص ٧٣١)، وَ«هَدْيِ السَّارِي» لَهُ (ج ٢ ص ٩٥٩)، وَ«عُمْدَةَ الْقَارِي» لِلْعَيْنِيِّ (ج ١٢ ص ٣٠)، وَ«التَّعْلِيْقَ عَلَى التَّبَعِ» لِلشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ (ص ٣٨٢).

وَيُؤَيِّدُهُ: أَنَّ الْحَافِظَ الْبُخَارِيَّ ذَكَرَهُ أَيْضًا فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ٣٠٤)؛^(١)
فِي: تَرْجَمَةَ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ، لِيُبَيِّنَ أَنَّ هَذَا
الإِسْنَادَ فِيهِ عِلَّةٌ، وَهَذِهِ الْعِلَّةُ: هِيَ: «الْإِزْسَالُ»، وَأَنَّ: «السَّمَاعَ» فِيهِ: وَهُمْ.

فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ٣٠٤) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ
مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا: يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبًا رضي الله عنه يَقُولُ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَلَّمَا يُرِيدُ
عَزْوَةً؛ إِلَّا وَرَى بَعِيرَهَا).

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥)، رِوَايَةَ: عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، لِيُبَيِّنَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ
كَعْبٍ، يَرْوِي عَنْ أَبِيهِ، يَعْنِي: بِوَأَسْطَةٍ عَنْ جَدِّهِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، فَافْطَنُ لِهَذَا.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَلِيٍّ الْعَسَانِيُّ رحمته الله فِي «التَّنْبِيهِ عَلَى الْأَوْهَامِ» (ج ٢ ص ٦٣٢):
(كَذَا رُوِيَ هَذَا الإِسْنَادُ، عَنِ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ مَرْدَوَيْهِ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ فِي
«الْجَامِعِ الصَّحِيحِ».

* وَكَذَلِكَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ سَمِعْتُ
كَعْبًا.

* وَكَذَلِكَ: رِوَايَةُ ابْنِ السَّكَنِ، وَأَبِي زَيْدٍ، وَمَشَايخِ: أَبِي ذَرِّ الثَّلَاثَةِ ^(٢)، لِهَذَا
الْحَدِيثِ: الزُّهْرِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، سَمِعْتُ كَعْبًا. اهـ

(١) وَكِتَابُ: «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» أَلْفَهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ، فِي «مَعْرِفَةِ الْعِلَالِ وَالرِّجَالِ»؛ فِي الْأَحَادِيثِ.

(٢) وَهُمْ: الْمُسْتَمْلِيُّ، وَالْحَمَوِيُّ، وَالْكَشْمِيرِيُّ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رحمته الله فِي «التَّبَعِ» (ص ٣٨١): (وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ؛

حَدِيثَ تَوْبَةٍ: كَعْبِ رضي الله عنه، مِنْ طُرُقَاتِ صِحَاحٍ، عَنْ يُونُسَ، وَعُقَيْلٍ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاشِدٍ
عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ كَعْبِ رضي الله عنه، وَهُوَ
الصَّوَابُ.

* وَأَخْرَجَهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ
الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ كَعْبِ رضي الله عنه، مُرْسَلًا.
* وَقَدْ رَوَاهُ سُؤَيْدٌ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، مُتَّصِلًا، مِثْلَ: مَا قَالَ ابْنُ وَهْبٍ، وَاللَّيْثُ عَنْ
يُونُسَ.

* وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طُرُقَاتِ صِحَاحٍ، عَنْ يُونُسَ، وَعُقَيْلٍ، وَابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ،
عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَلَى الصَّوَابِ). اهـ

قُلْتُ: فَذَهَبَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رحمته الله فِي هَذَا الْإِسْنَادِ: إِنَّهُ مُرْسَلٌ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ
إِلَى قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ: «سَمِعْتُ كَعْبًا»، لِأَنَّهُ عِنْدَهُ: وَهُمْ، وَأَنَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ
بْنَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، لَمْ يَسْمَعْ مِنْ جَدِّهِ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ الْغَسَّانِيُّ رحمته الله فِي «التَّنْبِيهِ عَلَى الْأَوْهَامِ» (ج ٢ ص ٦٣٢): (قَالَ أَبُو
الْحَسَنِ الدَّارِقُطْنِيُّ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ، إِنَّهُ مُرْسَلٌ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ:
«سَمِعْتُ كَعْبًا»؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ وَهُمْ). اهـ

(١) وَأَنْظَرُ: «تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٧ ص ٧٣١)، وَ«عُمْدَةَ الْقَارِي» لِلْعَيْنِيِّ (ج ١٢ ص ٣٠)، وَ«التَّلْعِيقَ
عَلَى التَّبَعِ» لِلشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ (ص ٣٨٢).

قُلْتُ: وَمِمَّا يَشْهَدُ، لِقَوْلِ الْحَافِظِ الدَّارِقُطِيِّ رحمته، أَنَّ رِوَايَةَ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَلَى الْإِزْسَالِ، وَإِنَّمَا يَرَوِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ، وَعَنْ عَمِّهِ: عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ. ^(١)

* مَا ذَكَرَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الدُّهَلِيُّ رحمته فِي «عِلَلِ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ» (ج ٢ ص ٦٣٣) حَيْثُ قَالَ: (سَمِعَ الزُّهْرِيُّ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ.

* وَسَمِعَ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ.
* وَمِنْ أَبِيهِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، وَكَانَ قَائِدًا: كَعْبٌ مِنْ بَنِيهِ حِينَ عَمِيَ، وَلَا أَظُنُّ سَمِعَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ كَعْبٍ مِنْ جَدِّهِ شَيْئًا). اهـ

* وَقَدْ أَقْرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ج ٢ ص ٩٥٩).
قُلْتُ: وَهَذَا مِمَّا سَمِعَ الزُّهْرِيُّ، مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ أَبِيهِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ. ^(٢)

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسَانِيُّ رحمته فِي «التَّنْبِيهِ عَلَى الْأَوْهَامِ» (ج ٢ ص ٦٣٣): (وَمِمَّا يَشْهَدُ؛ لِقَوْلِ: أَبِي الْحَسَنِ الدَّارِقُطِيِّ - أَنَّ هَذَا عَلَى الْإِزْسَالِ - مَا ذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الدُّهَلِيُّ). اهـ

* وَقَدْ وَافَقَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ، الْحَافِظَ الدَّارِقُطِيَّ، عَلَى انْتِقَادِ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ جَدِّهِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ.

(١) وَأَنْظُرْ: «عُمْدَةُ الْقَارِي» لِلْعَيْنِيِّ (ج ١٢ ص ٣٠)، وَ«التَّعْلِيقُ عَلَى التَّبَعِ» لِلشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ (ص ٣٨٢).

(٢) وَأَنْظُرْ: «الْمِنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١٧ ص ٩٨ و ٩٩).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ج ٢ ص ٩٥٩)؛ بَعْدَ ذِكْرِهِ كَلَامَ الْحَافِظِ الدَّارِقُطْنِيِّ: (قُلْتُ: وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبًا.

* فَأَخْرَجَهُ عَلَى الْإِحْتِمَالِ؛ لِأَنَّ مِنَ الْجَائِزِ، أَنْ يَكُونَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ سَمِعَهُ مِنْ جَدِّهِ، وَتَبَّهَ فِيهِ أَبُوهُ.

* فَكَانَ فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ: يَرْوِيهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَرَبَّمَا رَوَاهُ عَنْ جَدِّهِ.

* لَكِنَّ رِوَايَةَ: سُوَيْدِ بْنِ نَصْرٍ، الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الدَّارِقُطْنِيُّ، تُوجِبُ أَنْ يَكُونَ الْخِلَافُ فِيهَا عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُبَارَكِ.

* وَحِينَئِذٍ فَتَكُونُ رِوَايَةُ: أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ شَاذَةً، فَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَى تَخْرِيجِهَا كَبِيرُ تَعْلِيلٍ، فَإِنَّ الْإِعْتِمَادَ، إِنَّمَا هُوَ عَلَى الرَّوَايَةِ الْمُتَّصِلَةِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٧ ص ٧٣١): (وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: رِوَايَتُهُ عَنْ جَدِّهِ مُرْسَلَةٌ).

قُلْتُ: وَالْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُنْهَاجِ»؛ يُوَافِقُ الْحَافِظَ الدَّارِقُطْنِيَّ.

قُلْتُ: إِذْنِ الْعَرَضُ مِنَ الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ، فِي ذِكْرِهِ، رِوَايَةَ: الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ جَدِّهِ: كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، فِي هَذَا الْبَابِ، لِيُعْلَلَ هَذِهِ الرَّوَايَةَ، وَهِيَ: الْمُرْسَلَةُ، بِرِوَايَةِ: الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، فَخَرَّجَهَا عَلَى الْإِتِّصَالِ.

* فَذَكَرَ أَوَّلًا، الرَّوَايَةَ؛ الْمُتَّصِلَةَ، ثُمَّ أَرَدَفَ بَعْدَهَا، الرَّوَايَةَ: الْمُرْسَلَةَ، لِيُبَيِّنَ عِلَّتَهَا

فِي هَذَا الْبَابِ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِعْلَالٌ، يَتَّفِقُ مَعَ الْقَوَاعِدِ الْحَدِيثِيَّةِ، وَلَا يُخَالِفُهَا أَلْبَتَّةَ.

قُلْتُ: وَالْغَرَضُ مِنْ هَذَا الْبَابِ كُلِّهِ، أَنَّ مَنْ اسْتَدْرَكَ عَلَى الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ رحمته، فِي حَدِيثٍ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، الَّذِي فِي أَوَّلِ الْبَابِ، فَقَدْ أَخْطَأَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ مُرَادَ الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ رحمته، إِعْلَالُ الْحَدِيثِ الْمُرْسَلِ، بِالْحَدِيثِ الْمُتَّصِلِ، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرْتُّدًا.^(١)

قُلْتُ: وَهَذَا يُظْهِرُ أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ، أَوْرَدَهُ لِيَبَيِّنَ الْعِلَّةَ فِيهِ؛ كَمَا هِيَ عَادَتُهُ فِي «صَحِيحِهِ»، فِي عَدَدٍ مِنَ الْأَبْوَابِ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

قُلْتُ: وَلَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَخَصِّصِ فِي السُّنَّةِ وَدَوَائِبِهَا، أَنَّ عَامَّةَ الْأَحَادِيثِ الْمَعْلُولَةِ فِي «الصَّحِيحِ»، لَمْ يُصَرِّحِ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ^(٢)، وَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِيهَا بِوُضُوحٍ، إِلَّا فِي الْيَسِيرِ مِنْهَا.

(١) فَلَمْ يَحْتَجْ بِحَدِيثِ، عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ جَدِّهِ، عَلَى شَرْطِ: «الْجَامِعِ الْمُسْتَدْرَكِ الصَّحِيحِ»، فَتَقَطَّنَ لِهَذَا.

(٢) وَلِلْعِلْمِ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُقْلَدَةِ يَنْسِبُ إِلَى الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ مَثَلًا، تَقْوِيَةَ حَدِيثٍ، بِمَجْرَدِ إِخْرَاجِهِ فِي «صَحِيحِهِ»، وَهَذَا لَيْسَ مِنَ الدَّقَّةِ بِمَكَانٍ.

* بَلِ الْمُقْلَدَةُ يَنْسَبُونَ إِلَيْهِ تَقْوِيَةَ حَدِيثٍ بِمَجْرَدِ سُكُوتِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، أَوْ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ عَنِ الْحَدِيثِ، وَإِخْرَاجِهِمَا لِلْحَدِيثِ فِي «الصَّحِيحِ»، وَهَذَا مِنَ الْفَهْمِ الْخَاطِئِ، مَعَ أَنَّهُمَا أَشَارَا إِلَى عِلَّةِ الْحَدِيثِ، وَهَذَا الْجَهْلُ مِنْ هَذَا الْبَاحِثِ بِحَمْلُهُمَا مَا لَمْ يَرِدْ عَنْهُمَا فِي كِتَابَيْهِمَا.

* وَإِنَّمَا أَشَارَا إِلَى الْعِلَلِ الَّتِي فِيهَا، وَذَلِكَ لِمَعْرِفَتِهِمَا، بِأَنَّ أَهْلَ الصَّنْعَةِ يَعْرِفُونَ هَذِهِ الْعِلَلَ فِي الْأَحَادِيثِ، وَهَذَا يُعْلَمُ بِالِاسْتِقْرَاءِ وَالتَّبَعِ، وَمَعْرِفَةِ الْقَرَائِنِ الَّتِي تَحْفُفُهَا، وَهَذَا لِمَنْ تَفَهُمَ هَذَا الشَّأْنَ.

قُلْتُ: وَيَظُنُّ الْمُقَلِّدَةُ، أَنَّ سُكُوتَ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، وَالْإِمَامِ مُسْلِمٍ عَنْ عَدَدٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَوْجُودَةِ فِي صَحِيحَيْهِمَا، هُوَ مِنَ الْإِقْرَارِ عَلَى صِحَّتِهَا كُلِّهَا، وَهَذَا فُضُورٌ فِي الْعِلْمِ^(١)، وَالْفَهْمِ مَعًا.

* فَلَا يَجُوزُ لِلْبَاحِثِ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ: أَنَّهُ احْتَجَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي «صَحِيحِهِ»، أَوْ أوردَهُ فِي كِتَابِهِ عَلَى جِهَةِ الْاِحْتِجَاجِ بِهِ^(٢)، لِأَنَّ الْاِحْتِجَاجَ مَعْنَى أَوْسَعُ مِنْ تَقْوِيَةِ الْحَدِيثِ، أَوْ الْإِسْنَادِ بغيرِهِ^(٣).

* فَلِذَلِكَ لَا بُدَّ مِنْ جَمْعِ الْأَحَادِيثِ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْمَعْلُولُ مِنْهَا، لِأَنَّ الْعَجَلَةَ فِي هَذَا الشَّأْنِ تَقْتَضِي نِسْبَةَ قَوْلٍ إِلَى عَالِمٍ لَمْ يَقُلْهُ، وَتَصْحِيحَ حَدِيثٍ لَمْ يُصَحِّحْهُ، وَالِافْتِيَاتُ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ لَيْسَ بِالْأَمْرِ الْهَيِّنِ فِي الدِّينِ.

قَالَ الْحَافِظُ السَّخَاوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ الْمُغِيثِ» (ج ١ ص ١٣٩): (يَنْبَغِي عَدَمُ

الْمُبَادَرَةِ لِنِسْبَةِ السُّكُوتِ، إِلَّا بَعْدَ جَمْعِ الرِّوَايَاتِ، وَاعْتِمَادِ مَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ). اهـ

(١) وَهَذَا مِمَّا يَنْبَغِي التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ، وَالتَّيَقُّظُ لَهُ.

(٢) فَالْوَاجِبُ تَحْرِيرُ الْمَعْنَى الْمُرَادِ قَبْلَ نِسْبَةِ الْحُكْمِ إِلَى الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، وَكَذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ مُسْلِمٍ.

لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ، وَالْأَسَانِيدَ فِي «الصَّحِيحِ»، تَتَفَاوَتْ فِي الصَّحَّةِ، وَالصَّبْطِ، وَالِإِتْقَانِ.

(٣) فَيَكُونُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ نَقْدَ الْحَدِيثِ، وَبَيَّنَّ عِلَّتَهُ فِي «كِتَابِهِ»، وَلَمْ يَسْكُتْ عَنْهُ.

لَكِنْ فِي بَابٍ آخَرَ غَيْرِ الَّذِي وَقَفَ عَلَيْهِ الْبَاحِثُ، لَمْ يَذْكَرِ الْعِلَّةَ فِيهِ، لِأَمْرِ مَا.

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رحمته فِي «التَّقْرِيبِ وَالتَّيْسِيرِ» (ص ٤٤): (وَالْعِلَّةُ عِبَارَةٌ عَنِ

سَبَبِ غَامِضٍ خَفِيِّ؛ قَادِحٍ، مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ السَّلَامَةَ مِنْهُ). اهـ

* وَهَذِهِ الْعِلَّةُ مِنَ الْأَسْبَابِ الْخَفِيَّةِ الْمُضْعَفَةِ؛ لِحَدِيثِ الرَّايِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَظْهَرُ إِلَّا

بِجَمْعِ الطَّرِيقِ وَالْأَسَانِيدِ، وَمَعْرِفَةِ الْاِخْتِلَافِ عَلَى الرَّايِ الَّذِي عَلَيْهِ مَدَارُ الرَّوَايَةِ فِي

كُلِّ سَنَدٍ، حَتَّى يَتَعَيَّنَ مَوْضِعُ الْاضْطِرَابِ، وَالْاِخْتِلَافِ فِي السَّنَدِ، أَوِ الْمَتْنِ، وَمِمَّنْ

هُوَ. ^(١)

قُلْتُ: وَلَا يَظْهَرُ هَذَا الْاضْطِرَابُ؛ إِلَّا بَعْدَ جَمْعِ طُرُقِ الْحَدِيثِ، فَجَمَعْنَاهَا فَوَجَدْنَا

الْاضْطِرَابَ فِيهِ وَاضِحًا.

* إِذَا مَنْ ذَا الَّذِي لَا يُخْطِئُ، وَمَنْ ذَا يَسْلَمُ مِنَ الْوَهْمِ. ^(٢)

(١) وَأَنْظَرُ: «شَرَحَ التَّقْرِيبِ وَالتَّيْسِيرِ» لِلْسَّخَاوِيِّ (ص ١٥٨ و ١٥٩)، وَ «فَتَحَ الْمُغِيثِ بِشَرَحِ أَلْفِيَّةِ الْحَدِيثِ» لَهُ

(ج ١ ص ٣١)، وَ «مَعْرِفَةَ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ (ص ٩٣)، وَ «شَرَحَ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ

(ج ٢ ص ٨٤٣)، وَ «اِخْتِصَارَ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ص ١٧٧)، وَ «الْمُتَمَنِّعَ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْمُثَنَّنِ

(ج ١ ص ٢٢١)، وَ «مَعْرِفَةَ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِلْحَاكِمِ (ص ١١٣ و ١١٤).

(٢) وَأَنْظَرُ: «شَرَحَ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١ ص ٤٣٦)، وَ «لِسَانَ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٢٦٤)،

وَ «التَّمْهِيدَ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١ ص ٣٦٤ و ٣٦٦)، وَ «فَتَحَ الْمُغِيثِ» لِلْسَّخَاوِيِّ (ج ٣ ص ٦٨)، وَ «تَضْحِيقاتِ

الْمُحَدَّثِينَ» لِلْعُسْكُرِيِّ (ج ١ ص ١٠)، وَ «تَقْيِيدَ الْمُهْمَلِ» لِلْعَسَائِنِيِّ (ج ١ ص ٨).

فَعَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (وَكَانَ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ^(١)، يُحْطِئُ فِي أَسْمَاءِ

الرِّجَالِ).^(٢)

قَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْعَسْكَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَصْحِيفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ١ ص ١٠):

(وَبَدَأَتْ بِذِكْرِ جُمْلَةٍ مِنْ أَخْبَارِ الْمُصَحِّفِينَ، وَبَعْضِ مَا وَهَمَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ، غَيْرَ قَاصِدٍ: لِلطَّعْنِ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا الْوَضْعِ مِنْهُ، وَمَا يَسْلِمُ أَحَدٌ مِنْ زَلَّةٍ، وَلَا خَطَأً؛ إِلَّا مَنْ عَصَمَ اللَّهُ تَعَالَى). اهـ

قُلْتُ: وَالسَّعِيدُ مَنْ عُدَّتْ غَلَطَاتُهُ، وَبَيَّنَتْ لَهُ، وَصَحَّحَهَا، وَهُوَ فَرِحَ بِذَلِكَ!.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٣٥٢): (وَكَمَّا أَنَّهُمْ

يَسْتَشْهِدُونَ، وَيَعْتَبِرُونَ بِحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ سُوءٌ حَفِظَ؛ فَإِنَّهُمْ أَيْضًا يُضَعِّفُونَ مِنْ حَدِيثِ الثِّقَةِ الصَّدُوقِ الضَّابِطِ أَشْيَاءَ تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ غَلِطَ فِيهَا، بِأُمُورٍ يَسْتَدِلُّونَ بِهَا، وَيُسَمُّونَ هَذَا: عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ٤٢): (وَقَدْ يَتْرُكُ مِنْ

حَدِيثِ الثِّقَةِ مَا عَلِمَ أَنَّهُ أَحْطَأَ فِيهِ). اهـ

(١) فَتَصْحِيفُ الْإِمَامِ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ.

* وَاعْتَدَرَ لَهُ الْحَافِظُ الدَّارِقُطِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١ ص ٢٧ و ٢٢٥ و ٣٩٩)؛ بِأَنَّهُ تَشَاغَلَ بِحِفْظِ الْمُتُونِ

لِلْحَادِيثِ.

(٢) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْعَسْكَرِيُّ فِي «تَصْحِيفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ١ ص ١٢)، وَالْعَسَانِيُّ فِي «تَقْيِيدِ الْمُهْمَلِ» (ج ١ ص ٨).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنِ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (لَوْ لَمْ نَكْتُبِ الْحَدِيثَ مِنْ ثَلَاثِينَ وَجْهًا،

مَا عَقَلْنَاهُ).^(١)

وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (الْحَدِيثُ إِذَا لَمْ تُجْمَعِ طُرُقُهُ لَمْ تَفْهَمْهُ)^(٢).

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ لَا بُدَّ أَنْ تُجْمَعَ طُرُقُهُ، لِكَيْ يَتَبَيَّنَ اضْطِرَابُهُ،

وَشُدُودُهُ، وَالْخَطَأُ فِي أَسَانِيدِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» (ص ١٩٣):

(وَالِاضْطِرَابُ مُوجِبٌ ضَعْفِ الْحَدِيثِ؛ لِإِشْعَارِهِ بِأَنَّهُ لَمْ يُضْبَطْ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٩ ص ١٦١): (الْعَلَطُ لَا يَسْلَمُ مِنْهُ

أَحَدٌ). اهـ

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّائِي» (١٧٠٠)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٣٣)، وَالْخَلِيلِيُّ فِي «الْإِرْشَادِ» (ج ٢ ص ٥٩٥).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) يَعْنِي: لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطُؤُهُ، وَضَعْفُهُ.

(٣) أَثَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّائِي» (١٧٠٠).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ طَاهِرٍ رحمته فِي «الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ» (ص ٢): (فَلَيْسَ يَسْلَمُ

أَحَدٌ مِنْ سَهْوٍ، وَخَطَأٍ)^(١). اهـ

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَلَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي مِنْ شَرْطِ الْإِمَامِ

الْبُخَارِيِّ، وَمِنْ شَرْطِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ، وَبَيْنَ الْأَحَادِيثِ الْمَعْلُومَةِ^(٢)، وَلَا شَكَّ أَنَّ فِي ثَنَائِيَا

كِتَابَيْهِمَا أَحَادِيثٌ كَثِيرَةٌ قَدْ أَخْرَجَاهَا فِي «صَحِيحَيْهِمَا»^(٣).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْعَطَّارِ رحمته فِي «غُرَرِ الْفَوَائِدِ» (ص ٥١٥): (وَوَقَعَ فِي «مُسْلِمٍ»

أَيْضًا: أَحَادِيثٌ فَوْقَ الْعَشْرَةِ مَرُورِيَّةً بِالْمُكَاتِبَةِ، لَمْ يَسْمَعْهَا الرَّاوي لَهَا مِمَّنْ كَاتَبَهُ بِهَا،

وَأِنَّمَا رَوَاهَا عَنْ كِتَابِهِ فَقَطْ؛ فَهِيَ مَقْطُوعَةٌ مِنْ طَرِيقِ السَّمَاعِ، مُتَّصِلَةٌ مِنْ طَرِيقِ

الْمُكَاتِبَةِ). اهـ

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ رحمته فِي «الْمُفْهِمِ» (ج ١ ص ٩٩)؛ عَنِ الْبُخَارِيِّ،

وَمُسْلِمٍ: (وَبَدَلًا جُهْدَهُمَا فِي تَبَرُّتِهِمَا مِنْ كُلِّ عِلَّةٍ: الْجُهْدُ، بِضَمِّ الْجِيمِ، الطَّاقَةُ

وَالْوُسْعُ، وَبِفَتْحِهَا: الْمَشَقَّةُ).

يَعْنِي: بِذَلِكَ أَنَّهُمَا قَدْ اجْتَهَدَا فِي تَصْحِيحِ أَحَادِيثِ كِتَابَيْهِمَا غَايَةَ الاجْتِهَادِ، غَيْرَ

أَنَّ الْإِحَاطَةَ، وَالْكَمَالَ لَمْ يَكْمُلَا؛ إِلَّا: لِذِي الْعِظَمَةِ وَالْجَلَالِ.

(١) وَهَذَا يُدَلِّقُ عَلَى أَنَّ الْعَالَمَ يُخْطِئُ، وَيُصِيبُ، فَلَا حَاجَةَ لَنَا أَنْ يَأْتِيَ مُقَلِّدٌ فَيَقُولُ، هَذَا الْحَدِيثُ صَحَّحَهُ فُلَانٌ، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ؛ فَإِنَّ الْخَطَأَ لَا يَسْلَمُ مِنْهُ أَحَدٌ، فَتَنَبَّهُ.

(٢) وَهِيَ مَاخِذُ نَاتِجَةٌ عَنْ طُولِ نَظَرٍ مِنْ قِبَلِ أَهْلِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَعَنْ تَتَبُعٍ فِي عِلَلِ الْأَحَادِيثِ، وَتَنْصِصِهِمْ عَلَى إِخْلَالِهِمَا بِشَرْطِهِمَا، وَهَذِهِ هِيَ الدَّقَّةُ الْعِلْمِيَّةُ الْمَطْلُوبَةُ.

(٣) وَعَدَدٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ كَانَ مِمَّا خَالَفَ فِيهَا الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ بِشَرْطِهِ، وَأَنَّهُ أُوْرَدَ فِي «صَحِيحِهِ» بَعْضُ الْأَحَادِيثِ الْمَعْلُومَةِ، قَدْ وَهَمَ فِيهَا، وَكَذَلِكَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ.

* فَقَدْ خَرَجَ النَّقَادُ؛ كَأَبِي الْحَسَنِ الدَّارِقُطَنِيِّ، وَأَبِي عَلِيٍّ الْجَيَّانِيِّ، عَلَيْهِمَا فِي كِتَابَيْهِمَا أَحَادِيثَ ضَعِيفَةً، وَأَسَانِيدَ عَلِيَّةً، لَكِنَّهَا نَادِرَةٌ قَلِيلَةٌ^(١). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ يُقَرُّونَ أَنَّ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» أَحَادِيثَ مَعْلُوقَةً ضَعِيفَةً، فَأَيْنَ الْإِجْمَاعُ الْمَرْعُومُ.

وَيَرْعُمُ الْمُقَلِّدُ: بِإِجْمَاعِ جَمِيعِ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ عَلَى صِحَّةِ كُلِّ حَدِيثٍ؛ أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ، وَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحَيْهِمَا، وَهَذَا فِيهِ نَظْرٌ.

* نَعَمْ نَقَلَ الْعُلَمَاءُ: أَنَّ جُمْهُورَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِي: «الصَّحِيحَيْنِ»، صَحِيحَةٌ، فَهَذَا الَّذِي نَقَلَهُ الْعُلَمَاءُ الْكِبَارُ، وَتَدَاوَلُوهُ فِي كُتُبِهِمْ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ١٧): (وَمِنْ الصَّحِيحِ: مَا تَلَقَّاهُ بِالْقَبُولِ، وَالتَّصَدِيقِ، أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ؛ كَجُمْهُورِ أَحَادِيثِ «الْبُخَارِيِّ»، وَ«مُسْلِمٍ»؛ فَإِنَّ جَمِيعَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ يَجْزِمُونَ بِصِحَّةِ جُمْهُورِ أَحَادِيثِ الْكِتَابَيْنِ، وَسَائِرِ النَّاسِ تَبِعَ لَهُمْ فِي مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ). اهـ.

* وَلَمَّا ادَّعَى الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» (ص ١٨ و١٩)؛ أَنَّ مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ مَقْطُوعٌ بِصِحَّتِهِ، لِتَلَقِّي الْأُمَّةِ لِلْأَحَادِيثِ بِالْقَبُولِ، وَالْإِجْمَاعِ حُجَّةٌ قَطْعِيَّةٌ^(٢).

(١) وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْكَتُبِ الْأُخْرَى، وَإِلَّا فِي «الصَّحِيحَيْنِ» أَحَادِيثٌ ضَعِيفَةٌ لَيْسَتْ بِالْيَسِيرَةِ، فَتَنَّبَهُ.

(٢) وَانظُرْ: «صِيَانَةَ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِابْنِ الصَّلَاحِ (ص ٨٥).

فَتَعَقَّبَهُ الْإِمَامُ الزَّرْكَشِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «النُّكْتِ» (ص ٨٩)؛ بِقَوْلِهِ: (إِنْ أَرَادَ كُلُّ الْأُمَّةِ، فَلَا يَخْفَى فَسَادُهُ... وَأَيْضًا: فَإِنْ أَرَادَ أَنَّ كُلَّ حَدِيثٍ مِنْهَا: تَلَقَّوهُ بِالْقَبُولِ، فَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ، فَقَدْ تَكَلَّمَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَفَازِ فِي أَحَادِيثَ مِنْهَا، كَالدَّارِقُطِيِّ).

* وَقَدْ اتَّفَقَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَلَى إِخْرَاجِ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ بِنْدَارٍ، وَأَكْثَرًا مِنْ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ، وَتَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنَ الْحَفَازِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ رِجَالِهِمَا الَّذِينَ تَكَلَّمَ فِيهِمْ، فَتِلْكَ الْأَحَادِيثُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ لَا يَتَلَقَّوْنَهَا بِالْقَبُولِ). اهـ

* وَأَمَّا قِصَّةُ: تَصْحِيحِ الْأُمَّةِ «لِلْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» لِلْبُخَارِيِّ، فَهَذَا مِنْ كَذِبِ الْمُقَلِّدَةِ عَلَى الْأُمَّةِ فِي ثُبُوتِ جَمِيعِ الْأَحَادِيثِ، الَّتِي فِي «الصَّحِيحِ».

وَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٩ ص ٤٦): (قَالَ مَسْلَمَةٌ فِي «الصَّلَاةِ»: سَمِعْتُ بَعْضَ أَصْحَابِنَا يَقُولُ: سَمِعْتُ الْعُقَيْلِيَّ يَقُولُ: لَمَّا أَلَّفَ الْبُخَارِيُّ كِتَابَهُ «الصَّحِيحَ» عَرَضَهُ عَلَى: «ابْنِ الْمَدِينِيِّ»، وَ«يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ»، وَ«أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ»، وَغَيْرِهِمْ، فَاْمْتَحَنُوهُ [وَفِي رِوَايَةٍ: فَاسْتَحْسَنُوهُ]، وَكُلُّهُمْ قَالَ: كِتَابُكَ صَحِيحٌ، إِلَّا أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ، قَالَ الْعُقَيْلِيُّ: وَالْقَوْلُ فِيهَا، قَوْلُ الْبُخَارِيِّ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ).^(١)

وَهَذَا لَا يَثْبُتُ مِنْ نَاحِيَةِ الْإِسْنَادِ، وَلَا يَصِحُّ، فَإِنَّ فِي إِسْنَادِهِ رَجُلًا مَجْهُولًا، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ: (سَمِعْتُ بَعْضَ أَصْحَابِنَا).

وَمَسْلَمَةٌ: لَمْ يَلْتَزِمِ الصَّحَّةَ فِي كُلِّ مَا يَحْكِيهِ عَنِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، وَقَدْ أَنْكَرَتْ عَلَيْهِ حِكَايَاتُ أُخْرَى.

(١) وَهَذِهِ الْقِصَّةُ: أَخْرَجَهَا ابْنُ خَيْرٍ فِي «الْفَهْرَسَةِ مَا رَوَاهُ عَنْ شَيْوْخِهِ» (ص ٨٣).

* وَالْقِصَّةُ هَذِهِ تُشْعِرُ أَنَّ الْإِمَامَ الْعُقَيْلِيَّ يَقُولُ بِتَصْحِيحِ كُلِّ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»، وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَقَدْ ضَعَّفَ الْإِمَامُ الْعُقَيْلِيُّ عَدَدًا مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» لِلْبُخَارِيِّ.^(١)

* وَقَدْ زَعَمَ الْإِمَامُ الْبُلْقِينِيُّ رحمته الله فِي «مَحَاسِنِ الْأَصْطِلَاحِ» (ص ٣٨)، أَنَّ كُلَّ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»، قَدْ أَجْمَعَ عَلَيَّ صِحَّتِهِ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَالْإِمَامُ ابْنُ مَعِينٍ، وَغَيْرُهُمَا.

هَذِهِ الْأَقْوَالُ يَرُوجُونَهَا، وَهِيَ لَيْسَتْ بِصَحِيحَةٍ؛ بِسَبَبِ قِلَّةِ عِلْمِهِمْ بِالْحَدِيثِ. قُلْتُ: وَمِنْ هُنَا تَبَيَّنُ، أَنَّ جَمِيعَ مَا فِي: «الْصَّحِيحِ» لِلْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، لَا يَكُونُ مِنْ قَبِيلِ الصَّحِيحِ، لِأَنَّهُ وَقَعَ لَهُ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ اجْتِهَادِهِ، وَهُوَ عَلَى أَقْسَامٍ^(٢):
الْأَوَّلُ: مِنْهُ مَا هُوَ فِي: «الصَّحِيحِينَ»؛ يَعْنِي: اتَّفَقَ فِيهِ، مَعَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ، وَمَعَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ.

الثَّانِي: وَمِنْهُ عَلَى شَرْطِ الصَّحَّةِ، وَقَدْ انْفَرَدَ عَنِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ.
الثَّالِثُ: وَمِنْهُ مَا هُوَ مِنْ قَبِيلِ الصَّحِيحِ لِعَيْرِهِ، إِذَا اعْتَصَدَ بِعَاضِدٍ قَوِيٍّ.
الرَّابِعُ: وَمِنْهُ مَا هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْحَسَنِ لِذَاتِهِ، وَنَزَلَ عَنْ مَرْتَبَةِ الصَّحَّةِ، لِأَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ، جَعَلَهُ فِي مَرْتَبَةِ الصَّحَّةِ عَلَى حَسَبِ اجْتِهَادِهِ فِي تَأْصِيلِهِ لِلشَّرْطِ، وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ.

(١) وَانظُرْ: عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ «الضُّعْفَاءُ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٤ ص ٣٦٩).

(٢) فَإِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ، فَالْمَرْجِعُ إِلَى الْأَصْلِ، وَعَلَيْهِ الْمُعْتَمَدُ، وَلَا يُتَنَفَّتُ فِيمَا خَالَفَ الْأَصْلَ.

الْخَامِسُ: وَمِنْهُ مَا هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْحَسَنِ لِغَيْرِهِ، إِذَا اعْتَصَدَ بِالصَّحِيحِ، أَوْ الْحَسَنِ، مِنْ دُونِ نَكَارَةٍ فِي السَّنَدِ، أَوْ الْمَتْنِ.

السَّادِسُ: وَمِنْهُ مَا هُوَ ضَعِيفٌ، لَكِنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ مَنْ لَمْ يُجْمَعِ عَلَيْهِ تَرْكُهُ غَالِبًا، وَقَدْ انْتَقَدَهُ أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ فِي هَذَا الْقِسْمِ.

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رحمته الله فِي «التَّبَعِ» (ص ١): (ابْتِدَاءُ ذِكْرِ أَحَادِيثَ مَعْلُومَةٍ - يَعْنِي: ضَعِيفَةً - اشْتَمَلَ عَلَيْهَا: «كِتَابُ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ»، أَوْ أَحَدِهِمَا، بَيَّنْتُ عِلَلَهَا، وَالصَّوَابَ فِيهَا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ١٩): (مَعَ أَنَّ حُذَاقَ أَهْلِ الْحَدِيثِ: يُثَبِّتُونَ عِلَّةَ هَذَا الْحَدِيثِ، مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْجِهَةِ، وَأَنَّ رِوَايَةَ: فُلَانٍ غَلَطَ فِيهِ، لِأُمُورٍ يَذْكُرُونَهَا).

* وَهَذَا الَّذِي يُسَمَّى مَعْرِفَةَ عِلَلِ الْحَدِيثِ، بِكَوْنِ الْحَدِيثِ إِسْنَادُهُ فِي الظَّاهِرِ جَيِّدًا.

وَلَكِنْ عُرِفَ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ: أَنَّ رَاوِيَهُ غَلَطَ فَرَفَعَهُ، وَهُوَ مَوْقُوفٌ، أَوْ أَسْنَدَهُ، وَهُوَ مُرْسَلٌ، أَوْ دَخَلَ عَلَيْهِ حَدِيثٌ فِي حَدِيثٍ، وَهَذَا فَنُّ شَرِيفٌ.

* وَكَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ^(١)، ثُمَّ صَاحِبُهُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، ثُمَّ الْبُخَارِيُّ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِهِ.

* وَكَذَلِكَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَكَذَلِكَ النَّسَائِيُّ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، وَفِيهِ مُصَنَّفَاتٌ مَعْرُوفَةٌ. اهـ

(١) هَكَذَا وَقَعَ فِي «الْفَتَاوَى»، وَالصَّحِيحُ: هُوَ: «الْقَطَّانُ».

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ١٧): (وَمِمَّا قَدْ
يُسَمَّى صَحِيحًا، مَا يَصَحُّهُ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ، وَآخَرُونَ يُخَالِفُونَهُمْ فِي تَصْحِيحِهِ،
فَيَقُولُونَ: هُوَ ضَعِيفٌ لَيْسَ بِصَحِيحٍ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَاجِي رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيحِ» (ج ١ ص ٢٨٦): (وَكَمَا أَنَّهُ
قَدْ وُجِدَ فِي الْكِتَابَيْنِ -يَعْنِي: «الْبُخَارِيِّ»، وَ«مُسْلِمًا»- مَا فِيهِ مِنَ الْوَهْمِ). اهـ
* وَاعْلَمْ أَنَّكَ لَا تَعْلَمُ؛ مَعْنَى: أَصُولِ الْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ وَالْإِجْمَالِ،
قَبْلَ مَعْرِفَةِ عِلْمِ الْعِلَلِ وَالتَّجْرِيحِ، الَّذِي هُوَ أَصْلُ هَذَا الْعِلْمِ، لِأَنَّ إِدْرَاكَ الْعُقُولِ، لِهَذَا
الشَّأْنِ لَا يَكُونُ، إِلَّا عَلَى هَذَا الْأَصْلِ.^(١)

قُلْتُ: وَمِنْ عَادَةِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللهُ أَيْضًا فِي «صَحِيحِهِ»، أَنَّهُ: عِنْدَ سِيَاقِ
الرِّوَايَاتِ الْمُتَّفِقَةِ فِي الْجُمْلَةِ، يُقَدِّمُ الْأَصَحَّ، فَالْأَصَحَّ، فَقَدْ تَقَعَّ الرِّوَايَةُ الْمُؤَخَّرَةُ فِي
الْإِجْمَالِ، أَوْ فِي الْخَطِّ، لِيُسَيِّرَ الرِّوَايَةَ الْمُقَدَّمَةَ.

قُلْتُ: فَمِنْ عَادَةِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللهُ أَيْضًا، أَنْ يُرْتَّبَ الرِّوَايَاتِ فِي كُلِّ بَابٍ،
بِحَسَبِ صِحَّتِهَا، فَيَبْدَأُ، بِأَصَحِّ الْعِبَارَاتِ: لَفْظًا وَسَنَدًا، ثُمَّ يُتْبِعُهَا بِالرِّوَايَاتِ الْأُخْرَى
الَّتِي تَشْهَدُ لَهَا.

* وَقَدْ تَكُونُ تِلْكَ الشَّوَاهِدُ صَحِيحَةً، لَكِنْ مِنْ مَخَارِجِ أُخْرَى؛ كَ«اِخْتِلَافِ
الصَّحَابِيِّ»، أَوْ تَكُونُ حَسَنَةً الْإِسْنَادِ؛ كَ«رِوَايَةِ اللَّيْنِ»، أَوْ تَكُونُ ضَعِيفَةً؛ ذَكَرَهَا الْإِمَامُ

(١) وَأَنْظُرْ: «التَّغْلِيقُ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ج ١ ص ٣٧).

الْبُخَارِيُّ لِلتَّنْبِيهِ عَلَيْهَا، وَأَحْيَانًا يَذْكُرُ الْإِسْنَادَ فَقَطْ، وَيَكُونُ هُنَاكَ اخْتِلَافٌ فِي اللَّفْظِ، أَوْ يَكُونُ هُنَاكَ اخْتِصَارٌ، وَإِجْمَالٌ، لَكِنْ تَبَيَّنَ الرِّوَايَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ الصَّحِيحَةُ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ٤٢): (وَأَمَّا شَرْطُ الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ: فَلِهَذَا رَجَالَ يَرَوِي عَنْهُمْ يَخْتَصُّ بِهِمْ، وَلِهَذَا رَجَالَ يَرَوِي عَنْهُمْ يَخْتَصُّ بِهِمْ، وَهُمَا مُشْتَرِكَانِ فِي رَجَالٍ آخَرِينَ.

* وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ اتَّفَقَا عَلَيْهِمْ؛ عَلَيْهِمْ مَدَارُ الْحَدِيثِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ، وَقَدْ يَرَوِي أَحَدُهُمْ، عَنْ رَجُلٍ فِي الْمُتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ، دُونَ الْأَصْلِ.

* وَقَدْ يَرَوِي عَنْهُ مَا عَرَفَ مِنْ طَرِيقٍ غَيْرِهِ، وَلَا يَرَوِي مَا انفردَ بِهِ، وَقَدْ يَتْرُكُ مِنْ حَدِيثِ الثِّقَةِ مَا عَلِمَ أَنَّهُ أَخْطَأَ فِيهِ، فَيُظَنُّ مَنْ لَا خِبْرَةَ لَهُ أَنَّ كُلَّ مَا رَوَاهُ ذَلِكَ الشَّخْصُ يَحْتَجُّ بِهِ أَصْحَابُ الصَّحِيحِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ أَبِي الْوَفَاءِ الْحَنْفِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «ذَيْلِ الْجَوَاهِرِ الْمُضِيَّةِ» (ج ١ ص ٤٢٨): (وَمَا يَقُولُهُ النَّاسُ: أَنَّ مَنْ رَوَى لَهُ الشَّيْخَانِ، فَقَدْ جَاوَزَ الْقَنْطَرَةَ، هَذَا مِنَ النَّجْوَى، وَلَا يَقْوَى.

* فَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ فِي كِتَابِهِ، عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، وَغَيْرِهِ مِنَ الضُّعَفَاءِ. فَيَقُولُونَ: إِنَّمَا رَوَى عَنْهُمْ فِي كِتَابِهِ، لِلْإِعْتِبَارِ، وَالشَّوَاهِدِ، وَالْمُتَابَعَاتِ، وَهَذَا لَا يَقْوَى، لِأَنَّ الْحَافِظَ رَشِيدَ الدِّينِ الْعَطَّارَ قَالَ: الْإِعْتِبَارُ، وَالشَّوَاهِدُ، وَالْمُتَابَعَاتُ: أُمُورٌ

يَتَعَرَّفُونَ بِهَا حَالَ الْحَدِيثِ، وَكِتَابُ مُسْلِمٍ، التَّزَمَ فِيهِ: «الصَّحِيحُ»، فَكَيْفَ يَتَعَرَّفُ حَالَ
الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ بِطُرُقٍ ضَعِيفَةٍ^(١). اهـ

* فَهَذَا مَا تَأَوَّلَهُ: أَهْلُ الْعِلْمِ؛ مِنْهُمْ: الْحَافِظُ الْحَاكِمُ، وَالْحَافِظُ النَّوَوِيُّ، وَغَيْرُهُمَا.

* وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، لِأَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَمْ يَذْكُرْ فِي أُصُولِهِ، أَنَّ الرُّوَاةَ

فِي قِسْمِ: «طَبَقَةُ الْحُفَّاظِ»، قَدْ خَرَجَتْ أَحَادِيثُهُمْ فِي الْمُتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ، بَلْ أُطْلِقَ
ذَلِكَ، وَلَمْ يُبَيَّنْ^(٢).

وَهَذَا يَعْنِي: أَنَّهُ خَرَجَ لَهُمْ عَلَيَّ: «شَرْطُ الصَّحِيحِ»، وَفِي الْأُصُولِ.

قُلْتُ: لِذَلِكَ عَبَّ أئِمَّةُ الْحَدِيثِ، عَلَيَّ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي إِخْرَاجِهِ؛

لِبَعْضِ الضَّعْفَاءِ فِي الْمُتَابَعَاتِ، وَالشَّوَاهِدِ، لِأَنَّهُ أَدْخَلَهُمْ فِي «شَرْطِ الصَّحِيحِ»^(٣).

* وَيَبْقَى الْأَمْرُ فِي هَؤُلَاءِ الرُّوَاةِ، فِي خَارِجِ «شَرْطِ الصَّحِيحِ»، بِالنَّظَرِ فِيهِمْ عِنْدَ

الْبَحْثِ، فَمَنْ تَوَبَعَ: الْمُتَابَعَةَ الصَّحِيحَةَ، وَلَمْ يُوَجَدْ مَا يُنْكَرُ فِي الْإِسْنَادِ، أَوْ الْمَتْنِ، فَيُنْقَلُ

(١) وَهَذَا فِيهِ قَمْعٌ لَجَهْلِ الْمُقَلِّدَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ انْتَقَى مِنْ مَحْفُوظَاتِهِ لِلرِّجَالِ، وَأَدْخَلَهُمْ فِي

«الصَّحِيحِ»، وَكَذَلِكَ فَعَلَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ، عَلَيَّ أَنَّهُمْ مِنَ الثَّقَاتِ، وَفِيهِمْ مِنَ الضَّعْفَاءِ.

* وَهَذَا جَهْلٌ فَاضِحٌ، إِذْ لَا يَرَأَى أَهْلُ الْعِلْمِ يَنْتَقِدُونَ أَسَانِيدَ مِنْ: «الصَّحِيحِ» لِلْبُخَارِيِّ، وَ«الصَّحِيحِ» لِمُسْلِمٍ،

لِأَنَّهُمَا مِنَ الْبَشَرِ الَّذِينَ يَجْتَهِدُونَ، فَالْبَشَرُ مَرَّةً: يُصَيَّبُونَ، وَمَرَّةً: يُخْطِئُونَ.

(٢) وَهَذَا عَلَيَّ حَسَبِ اجْتِهَادِهِ فِي الْأُصُولِ، عَلَيَّ أَنَّهُمْ مِنْ قِسْمِ: الصَّحِيحِ.

قُلْتُ: وَلَوْ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ هَؤُلَاءِ ذَكَرْتُهُمْ، فِي الْمُتَابَعَةِ، وَالِاسْتِشْهَادِ، لَسَقَطَتْ أَحَادِيثُهُمْ فِي

«الصَّحِيحِ»، مِنْ أَصْلِهَا، وَلَمْ يُحْتَجَّ بِهَا.

(٣) وَلَوْ اسْتَشْنَى هَؤُلَاءِ الرُّوَاةَ مِنْ: قِسْمِ الصَّحِيحِ، وَجَعَلَهُمْ مِنْ قِسْمِ: الْمُتَابَعَاتِ، وَالشَّوَاهِدِ خَارِجِ الصَّحِيحِ، مَا

عَابُوا عَلَيْهِ ذَلِكَ.

فِي الْمَرْتَبَةِ: «الصَّحِيحِ لِغَيْرِهِ»، أَوْ الْمَرْتَبَةِ: «الْحَسَنِ لِدَاتِهِ»، أَوْ «الْحَسَنِ لِغَيْرِهِ»، عَلَى حَسَبِ الْمُتَابَعَةِ.^(١)

قُلْتُ: فَلَا بُدَّ أَنْ نُفَرِّقَ بَيْنَ مَا كَانَ عَلَى «شَرْطِ الصَّحِيحِ»؛ يَعْنِي: دَاخِلِ الصَّحِيحِ، وَبَيْنَ مَا لَيْسَ عَلَى: «شَرْطِ الصَّحِيحِ»، فَهُوَ: يُعْتَبَرُ خَارِجَ الصَّحِيحِ.

* فَالْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: لَمْ يَقُلْ أَنَّهُ يُخْرِجُ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ، الَّذِي يُعْتَبَرُ فِي الْمُتَابَعَةِ وَالِاسْتِشْهَادِ، إِذَا لَمْ يَجِدْ فِي الْبَابِ غَيْرَهُ، وَأَنَّهُ أَقْوَى عِنْدَهُ مِنْ غَيْرِهِ.

قُلْتُ: فَلَا يَنْبَغِي لِمَنْ يَحْتَاطُ لِدِينِهِ، أَنْ يُقْلِدَهُ فِي السُّكُوتِ عَلَى أَحَادِيثٍ، خَاصَّةً مِنْ: «طَبَقَةِ الضُّعَفَاءِ»، وَيَتَابَعَهُ فِي الْاِحْتِجَاجِ بِهِمْ.

بَلِ الصَّحِيحُ: أَنْ يَنْظَرَ فِي أَحَادِيثِ الصَّحِيحِ عَلَى أَصُولِ أئِمَّةِ الْحَدِيثِ.^(٢)

قَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْبَاعِثِ عَلَى الْخَلَاصِ» (ص ٩٦) عَنِ الْأئِمَّةِ الَّذِينَ يَتَوَقَّفُونَ عَنِ الْإِجَابَةِ فِي الدِّينِ: (فَإِذَا كَانَ مِثْلَ هَؤُلَاءِ الْأئِمَّةِ يَتَوَقَّفُ أَحَدُهُمْ عَنِ الْخَوْضِ فِي تَفْسِيرِ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، خِيفَةَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْهُ غَيْرَ ذَلِكَ، فَكَيْفَ بِمَنْ لَا يُعْرِفُ لَهُ تَعَلُّمَ شَيْءٍ مِنَ الْعِلْمِ عَنْ أَهْلِهِ؟! ^(٣)).

(١) وَأَمَّا إِذَا لَمْ تَصَحَّ الْمُتَابَعَةُ، وَوُجِدَ مَا يُنْكَرُ فِي الْإِسْنَادِ، أَوْ الْمَتْنِ، فَلَمْ يَثْبُتِ الْحَدِيثُ، وَلَا يَصِحُّ، فَهُوَ: مِنْ قِسْمِ: الْمُنْكَرِ، أَوْ الشَّاذِّ.

(٢) لَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ الرَّاوِي مُخَالِفًا؛ لِرَوَايَةِ مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ، فَإِنَّهُ يَنْحَطُّ إِلَى قَبِيلِ الْمُنْكَرِ، أَوْ الشَّاذِّ.

(٣) قُلْتُ: فَهَذَا يُوَفِّقُ النَّاسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَعْتِقَادَاتِ السَّيِّئَةِ، وَالْأَحْكَامِ الْبَاطِلَةِ بِسَبَبِ تَحْدِيثِهِ بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ وَسَلِّمْ. وَانظُرْ: «الْبَاعِثَ عَلَى الْخَلَاصِ مِنْ حَوَادِثِ الْقُصَاصِ» لِلْعِرَاقِيِّ (ص ٩٨).

* وَأَيْضًا: فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ مِمَّنْ هُوَ بِهَذَا الْوَصْفِ أَنْ يَنْقُلَ حَدِيثًا مِنَ الْكُتُبِ، بَلْ لَوْ مِنَ الصَّحِيحِينَ^(١) مَا لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى مَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ). اهـ
قُلْتُ: إِذَا الْكَلَامُ عَلَى أَصُولِ: «الصَّحِيحِينَ» بِدَاخِلِهِمَا، لَا بِخَارِجِهِمَا.
وَقَدْ وَجَدْنَا فِي «الصَّحِيحِينَ» مِنَ الرِّجَالِ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ التَّدْلِيسِ أَيْضًا.
* لِذَلِكَ وَجَدْنَا كَثِيرًا مِنَ الْحُفَاطِ يُعَلِّلُونَ أَحَادِيثَ وَقَعَتْ فِي: «الصَّحِيحِينَ»، أَوْ أَحَدِهِمَا، بِتَدْلِيسِ رُؤَاتِيهَا.^(٢)

مِثْلُ: تَدْلِيسِ أَبِي الزُّبَيْرِ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ فِي حَدِيثِ: جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، وَقَدْ بَيَّنَّ الْحُفَاطُ ذَلِكَ، فَمَا كَانَ بِصِيعَةِ الْعِنَعَةِ لَا يُقْبَلُ.^(٣)

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْكَاشِفِ» (ج ٣ ص ٨٤): «كَانَ مُدَلِّسًا وَاسِعَ الْعِلْمِ».
وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «تَذْكَرَةِ الْحُفَاطِ» (ج ١ ص ١١٣): «وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: هُوَ مُدَلِّسٌ، فَإِذَا صَرَّحَ فِي السَّمَاعِ، فَهُوَ حُجَّةٌ».
وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «المُحَلِّي بِالْآثَارِ» (ج ٧ ص ٣٩٦): «وَالْآخِرُ مِنْ رِوَايَةِ: أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ رضي الله عنه، وَلَمْ يَذْكَرْ فِيهِ سَمَاعًا».

(١) قُلْتُ: وَهَكَذَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رحمته الله، وَهَذَا الْقَوْلُ شَدِيدٌ عَلَى الْمُقَلِّدَةِ لِلصَّحِيحِينَ مُطْلَقًا، لِظَنِّهِمْ أَنَّ كُلَّ مَا فِي «الصَّحِيحِينَ» مِنْ قِسْمِ الصَّحِيحِ! وَهَذَا جَهْلٌ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، لِأَنَّ هَذِهِ الْكُتُبَ الْمُصَنَّفَةَ مِنَ الْمُخْلُوقِينَ، لَا تَفْلِتُ مِنَ الْخَطَا أَبَدًا، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ عَلَى بَنِي آدَمَ الْخَطَا، وَهُوَ مِنْ طَبِيعَتِهِمْ، وَلَا يَصِحُّ مُطْلَقًا؛ إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى.
(٢) بَلْ ادَّعَى الْبَعْضُ أَنَّ الْمُعْتَمَدَاتِ الَّتِي فِي «الصَّحِيحِينَ»، هِيَ مُنْرَلَةٌ: بِمَنْزِلَةِ السَّمَاعِ، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ.
وَأَنْظُرُ: «تَوْضِيحَ الْأَفْكَارِ» لِصُنْعَانِي (ج ١ ص ٣٥٥ و ٣٥٦)، وَ«هَدْيَ السَّارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٣٨٥)، وَ«النُّكْتَ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ» لَهُ (ج ٢ ص ٦٣٥).

(٣) وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى قِلَّةِ اطَّلَاعِ الْمُقَلِّدَةِ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ وَعِلَلِهِ.

(٤) وَأَنْظُرُ: «تَخْرِيجَ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ (ج ٢ ص ١٧٥)، وَ«مِيزَانَ الْأَعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٣٧)، وَ«جَامِعَ التَّحْصِيلِ» لِلْعَلَائِي (ص ١١٠)، وَ«النُّكْتَ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٦٣١).

* وَقَدْ أَقْرَأَ أَبُو الزُّبَيْرِ عَلَيَّ نَفْسَهُ بِالتَّدْلِيسِ، إِلَّا فِي رِوَايَةِ: اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْهُ.
فَعَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: (جِئْتُ أَبَا الزُّبَيْرِ، فَأَخْرَجَ إِلَيْنَا كُتُبًا، فَقُلْتُ: سَمَاعُكَ مِنْ
جَابِرٍ؟ قَالَ: وَمِنْ غَيْرِهِ، قُلْتُ: سَمَاعُكَ مِنْ جَابِرٍ، فَأَخْرَجَ إِلَيَّ هَذِهِ الصَّحِيفَةَ).

أَثَرُ صَحِيحٍ

أَخْرَجَهُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ١ ص ١٦٧)، وَ(ج ٢
ص ١٤٢ و ٤٤٣)، وَابْنُ دَرَسْتَوَيْهِ فِي «زِيَادَاتِهِ عَلَى الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّائِي» (ج ٢
ص ٢٠٥) مِنْ طَرِيقِ حُبَيْشِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: (أَتَيْتُ أَبَا الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ، فَدَفَعَ إِلَيَّ: «كِتَابَيْنِ»، قَالَ: فَلَمَّا
صَرْتُ إِلَى مَنْزِلِي، قُلْتُ: لَا أَكْتُبُهَا حَتَّى أَسْأَلَهُ، قَالَ: فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: هَذَا كُلُّهُ
سَمِعْتُهُ مِنْ جَابِرٍ رضي الله عنه، قَالَ: لَا، مِنْهُ مَا سَمِعْتُ، وَمِنْهُ مَا حَدَّثْتُ عَنْهُ^(١)، قُلْتُ: فَأَعْلَمَ لِي
عَلَيَّ مَا سَمِعْتُ، قَالَ: فَأَعْلَمَ لِي هَذَا الَّذِي كَتَبْتُهُ عَنْهُ).

وَفِي رِوَايَةٍ: (قَدِمْتُ مَكَّةَ، فَجِئْتُ أَبَا الزُّبَيْرِ، فَرَفَعَ إِلَيَّ كِتَابَيْنِ، وَأَنْقَلَبْتُ بِهِمَا، ثُمَّ
قُلْتُ فِي نَفْسِي: لَوْ عَاوَدْتُهُ، فَسَأَلْتُهُ: أَسْمِعْ هَذَا كُلُّهُ مِنْ جَابِرٍ رضي الله عنه? فَقَالَ: مِنْهُ مَا سَمِعْتُ،

(١) قُلْتُ: فَهَلْ يَنْشَبُ بَعْدَ هَذَا كُلِّهِ، بِقَوْلِهِ: أَنْ يَقُولَ، أَنْ عَنَعَنَ أَبِي الزُّبَيْرِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» تُقْبَلُ!

* إِذَا هَذِهِ مُعَالَطَةٌ مَكْشُوفَةٌ مِنَ الْمُقْلَدَةِ، لَيْسَ لَهَا أَدْنَى وَجْهِ مِنَ الْقَبُولِ، لِأَنَّهُ اسْتَسَجَّ سَيِّئًا، لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ فِي
أُصُولِ الْحَدِيثِ.

وَأَنْظُرِ: «التَّعْلِيقُ الْمُعْنِي» لِلْأَبَادِيِّ (ج ١ ص ٣٤)، وَ«التَّنْكِيلُ» لِلْمُعَلِّمِيِّ (ج ٢ ص ٣٠٨)، وَ«تَعْلِيقُهُ عَلَى الْفَوَائِدِ
الْمَجْمُوعَةِ» (ص ٣١٣).

وَمِنْهُ مَا حَدَّثَنَا عَنْهُ، فَقُلْتُ لَهُ: أَعْلَمَ لِي عَلَى مَا سَمِعْتَ، فَأَعْلَمَ لِي عَلَى هَذَا الَّذِي عِنْدِي).

أَخْرَجَهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» (ج ٤ ص ١٣٣)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمُحَلِّي بِالْآثَارِ» (ج ٧ ص ٣٩٦)، وَ(ج ١٠ ص ٩٩)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ٦ ص ٢١٣٦) مِنْ طَرِيقِ عَنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

* وَأُورِدَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِبْهَامِ» (ج ٤ ص ٣٢١)؛ مِنْ رِوَايَةِ: سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ بِهِ، وَفِيهِ: (فَقُلْتُ لَهُ: هَذَا كُلُّهُ سَمِعْتَهُ مِنْ جَابِرٍ رضي الله عنه؟ فَقَالَ: مِنْهُ مَا سَمِعْتُ، وَمِنْهُ مَا حَدَّثْتُ عَنْهُ).

وَأَخْرَجَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ النَّخْشَبِيُّ فِي «تَعْلِيْقِهِ عَلَى الْحِنَائِيَّاتِ» (ج ١ ص ٥٢٦)، وَ(ق / ٣٢ / ط)، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: (أَتَيْتُ أَبَا الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ، فَقُلْتُ: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تَرَوِيهَا عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه سَمِعْتَهَا مِنْهُ؟ فَقَالَ: مِنْهَا مَا سَمِعْتُهُ، وَمِنْهَا مَا حَدَّثَنَا أَصْحَابُنَا عَنْهُ، فَقُلْتُ لَهُ: حَدِّثْنِي، وَلَا تُحَدِّثْنِي إِلَّا مَا سَمِعْتَهُ مِنْهُ، فَجَعَلَ يَقُولُ: سَمِعْتُ، وَسَمِعْتُ حَتَّى كَتَبْتُ مَا كَانَ سَمِعَهُ مِنْهُ).

* وَأُورِدَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِبْهَامِ» (ج ٤ ص ٣٢١)؛ مِنْ رِوَايَةِ: أَبِي جَعْفَرِ الْوَرَّاقِ الْبَسْتِيِّ يَقُولُ: قَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: (أَتَيْتُ أَبَا الزُّبَيْرِ، فَقُلْتُ لَهُ: أَخْرِجْ إِلَيَّ كِتَابَ جَابِرٍ رضي الله عنه، فَأَخْرَجَ إِلَيَّ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه كِتَابَيْنِ، فَقُلْتُ لَهُ: سَمِعْتَهُمَا مِنْهُ؟ قَالَ: بَعْضُ سَمِعْتُ، وَبَعْضُ لَمْ أَسْمَعْ، فَقُلْتُ لَهُ: عَلَّمَ لِي عَلَى مَا سَمِعْتَ، فَعَلَّمَ لِي عَلَى شَيْءٍ، قَالَ

أَبُو جَعْفَرٍ؛ فَكَانَتْ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِينَ). وَفِي رِوَايَةٍ: (أَتَيْتُ أَبَا الزُّبَيْرِ، فَأَخْرَجَ لِي كِتَابَيْنِ، فَنَظَرْتُ فِيهِمَا، فَإِذَا عَنْ جَابِرٍ).

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِي قَالَ: قِيلَ، لَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ: (مَتَى يُتْرَكُ حَدِيثُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: إِذَا رَوَى عَنِ الْمَعْرُوفِينَ، مَا لَا يَعْرِفُهُ الْمَعْرُوفُونَ فَأَكْثَرَ، وَإِذَا أَكْثَرَ الْغَلَطَ، وَإِذَا أَتَاهُم بِالْكَذِبِ، وَإِذَا رَوَى حَدِيثَ غَلَطٍ مُجْتَمَعٍ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَتَّهَمُ نَفْسَهُ، فَيَتْرَكُهُ طَرِحَ حَدِيثُهُ، وَمَا كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَارْوِ عَنْهُ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الرَّامَهُرْمِزِيُّ فِي «الْمُحَدَّثِ الْفَاصِلِ» (٤٣١)، وَالْعَمَلِيُّ فِي «الصُّعْفَاءِ» (ج ١ ص ٣٠)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (١٣١)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْكِفَايَةِ» (ص ١٤٢)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (٨٥٤)، وَ(٨٥٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٧٧ و ٧٨)، وَابْنُ حَبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (١٧١) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ الدَّوْرَقِيِّ، وَنُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ؛ كِلَاهُمَا: عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: وَقَدْ جَمَعَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته الله؛ الْأَحَادِيثَ الْكَثِيرَةَ، أَخْطَأَ فِي بَعْضِهَا، وَهِيَ مُتَّفَقَةٌ عَلَيْهِ، مِنْ قِبَلِ أَيْمَّةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَأَصَابَ فِي الْبَعْضِ، الَّتِي عَلَى شَرْطِ الصَّحَّةِ^(١)، لِأَنَّ مِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ الْخَطَأُ، وَلَا بُدَّ.

(١) وَإِنْ ائْتَحَبَ مِنْهَا: مَا كَانَ عَلَى: «شَرْطِ الصَّحِيحِ» عِنْدَهُ، فَهِيَ أَيْضًا مُتَّفَقَةٌ عَلَيْهِ فِي بَعْضِهَا.

* وَعَلَى ذَلِكَ تَوَافَرَتِ الْقَرَائِنُ، وَالشَّوَاهِدُ، الْمَحْسُوسَةُ، الَّتِي ذَكَرَهَا غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنْ أَيْمَّةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، فَارْجِعِ الْبَصَرَ، وَكَّرِّرِ النَّظَرَ، وَابْحَثْ فِي أُصُولِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، حَتَّى يَتَجَلَّى لَكَ عَلَى النَّقْدِ الْعِلْمِيُّ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مِنَهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٧ ص ٢١٥): (وَهَذِهِ الْمَوَاضِعُ الْمُتَقَدِّدَةُ عَلَيْهَا فِي مُسْلِمٍ، وَقَدْ انْتَصَرَ طَائِفَةٌ لَهُمَا فِيهَا، وَطَائِفَةٌ قَرَّرَتْ قَوْلَ الْمُتَقَدِّدَةِ.

وَالصَّحِيحُ: التَّفْصِيلُ؛ فَإِنَّ فِيهَا مَوَاضِعَ مُتَقَدِّدَةً بِلَا رَيْبٍ.

وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ أَحَادِيثَهُمَا انْتَقَدَهَا الْأَيْمَةُ الْجَهَابِدَةُ، قَبْلَهُمْ، وَبَعْدَهُمْ، وَرَوَاهَا خَلَائِقٌ لَا يُحْصِي عَدَدَهُمْ؛ إِلَّا اللهُ، فَلَمْ يَنْفَرِدَا، لَا بِرِوَايَةٍ، وَلَا بِتَصْحِيحٍ. * وَاللَّهُ تَعَالَى، هُوَ الْكَفِيلُ بِحِفْظِ هَذَا الدِّينِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الْحَجَرُ: ٩]. اهـ

قُلْتُ: وَالْجَهْلُ؛ فَسَبِيلُ السَّلَامَةِ مِنْهُ: هُوَ أَخْذُ الْعِلْمِ مِنْ أَفْوَاهِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالضَّبْطِ، وَبِخَاصَّةٍ أَنَّ الْعُلَمَاءَ اتَّقَوْا عَلَى الرَّجُوعِ فِي كُلِّ فَنٍّ إِلَى أَهْلِهِ.^(١)

قَالَ الْمُحَدِّثُ الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «آدَابِ الزَّفَافِ» (ص ٥٤): (وَهَذَا الْقَوْلُ وَحْدَهُ مِنْهُ، يَكْفِي الْقَارِئَ اللَّيِّبَ، أَنْ يَقْنَعَ بِجَهْلِ هَذَا «الْمُتَعَالِمِ»، وَافْتِرَائِهِ عَلَى الْعُلَمَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْهُمْ، وَالْمُتَأَخِّرِينَ؛ فِي ادِّعَائِهِ: الْإِجْمَاعَ الْمَذْكُورَ، فَإِنَّهُمْ مَا زَالُوا إِلَى الْيَوْمِ يَنْتَقِدُ أَحَدَهُمْ بَعْضَ أَحَادِيثِ «الصَّحِيحِينَ»، مِمَّا يَبْدُو لَهُ أَنَّهُ مَوْضِعٌ

قُلْتُ: كُلُّ ذَلِكَ لِحِفْظِ الْوَحْيِ بِنَوْعِيهِ: بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ طَوِيلَةٌ الذَّلِيلِ، عَظِيمَةُ النَّيْلِ، مُسَبَّغَةُ الْأَرْجَاءِ، وَفِيهَا تَصَانِيفٌ كَثِيرَةٌ، قَدِيمَةٌ وَحَدِيثَةٌ.

(١) وَأَنْظَرُ: «فَتْحُ الْمُغِيثِ» لِلْسَّخَاوِيِّ (ص ٦٨).

لِلانْتِقَادِ، بَغْضِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِهِ أَخْطَأَ فِي ذَلِكَ، أَمْ أَصَابَ، وَانْتِقَادِ الدَّارِ قُطْنِيٍّ وَغَيْرِهِ لَهُمَا، أَشْهَرُ مِنْ أَنْ يُذَكَرَ).^(١) اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا أَيْضًا يَقْتَضِي النَّظَرَ فِي الْأَحَادِيثِ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» لِلْبُخَارِيِّ.^(٢)

وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ: أَنْ يُحْكَمَ عَلَى كُلِّ حَدِيثٍ بِمَا يَلِيْقُ بِهِ، بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ وُجُودِهِ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ».^(٣)

قُلْتُ: وَقَدْ بَيَّنَّ أَهْلُ الْعِلْمِ، فِيمَا يُورِدُهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي كِتَابِهِ، وَمَا فِيهَا مِنْ تَفْصِيلٍ فِي نَقْدِهَا.

(١) قُلْتُ: وَهَذَا الْإِجْمَاعُ فِيهِ عَسْرٌ، لِأَنَّ هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى إِنْبَاتِ الْإِجْمَاعِ الَّذِي يَمْتَنِعُ أَنْ يَقَعَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ خِلَافٌ مُقْتَضَاهُ. وَأَنْظُرُ: «النُّكْتِ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٢ ص ٦٣٥).

(٢) وَحِينَ يَخْفَى هَذَا الْأَصْلُ عَلَى الْمُقَلِّدِ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يُخْرَجُ الْحَدِيثُ مِنَ الْكِتَابِ، وَيُنْسَبُ لِلْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللهُ: تَقْوِيَّتَهُ، لِسُكُوتِهِ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فِي الصَّحِيحِ!

* وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ: أَنَّهُ صَادَقَ لِلْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي قَصْدِهِ، وَيَزِدَادُ الْأَمْرَ بُعْدًا حِينَمَا تَكُونُ طَرِيقَةُ الْمُصَنِّفِ فِي بَيَانِ الْحَدِيثِ الْمَعْلُولِ، طَرِيقَةً خَفِيَّةً.

* لَا يَتَنَبَّهُ لَهَا كُلُّ أَحَدٍ، وَإِنَّمَا يَتَنَبَّهُ لَهَا الْمُتَخَصِّصُونَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ.

* فَالْوَاجِبُ قَبْلَ نِسْبَةِ السُّكُوتِ إِلَى الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللهُ، النَّظَرُ فِي طَرِيقَتِهِ، وَمَنْهَجِهِ فِي إِبْرَادِ الْأَحَادِيثِ، فَلَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ تَقْوِيَّةُ حَدِيثٍ، إِلَّا إِذَا أُوْرِدَهُ عَلَى أَصُولِهِ فِي الْاِحْتِجَاجِ فَحَسَبُ.

(٣) وَالصَّوَابُ: أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللهُ، لَيْسَ لَهُ، أَيُّ: مَنْهَجٍ ثَابِتٍ فِي تَعْلِيلِهِ لِلْأَحَادِيثِ، بِالنَّسْبَةِ لِلتَّقْدِيمِ، وَالتَّأْخِيرِ.

* بَلْ يُقَدِّمُ، أَوْ يُؤَخِّرُ عَلَى حَسَبِ تَعْلِيلِهِ لِلْأَحَادِيثِ، فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ الْأَسَانِيدَ بِاِحْتِيَاجِهَا فِي الْمُتُونَ، أَوْ بِالْعَكْسِ عَلَى

حَسَبِ، لِأَنَّ طَرِيقَتَهُ خَفِيَّةً فِي بَيَانِ عِلَلِ الْأَحَادِيثِ فِي «صَحِيحِهِ»، فِي أَبْوَابِهِ، وَهَذَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الشَّانِ.

* فَبَجَاءِ مَنْ بَعْدِهِمْ: أَقْوَامٌ مَا فَهَمُوا؛ الْفَهْمُ الصَّحِيحُ، «لِلصَّحِيحِينَ»، فَزَعَمُوا أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ شَامِلٌ لِكُلِّ حَدِيثٍ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، بِسَبَبِ جَهْلِهِمْ، فَصَارُوا يَنْقِمُونَ عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي انْتِقَادِهِمْ أَحَادِيثَ فِي «الصَّحِيحِينَ»، رُغْمَ أَنَّ أَيْمَةَ الْحَدِيثِ اسْتَشَنُوا بَعْضَ الْأَحَادِيثِ، وَهِيَ مُتَّقَدَةٌ عَلَى الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، وَالْإِمَامِ مُسْلِمٍ، وَهَذَا مِنْ وَاجِبِهِمْ فِي الدِّينِ.

* نَعَمْ نَقَلَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ مُعْظَمَ الْأَحَادِيثِ^(١)، الَّتِي فِي «الصَّحِيحِينَ»: صَحِيحَةٌ، هَذَا الَّذِي نَقَلَهُ الْعُلَمَاءُ الْكِبَارُ، وَتَدَاوَلُوهُ فِي كُتُبِهِمْ.

قُلْتُ: فَأَهْلُ الْحَدِيثِ لَمْ يَنْتَقِدُوا حَدِيثًا، إِلَّا بَعْدَ التَّفَحُّصِ وَالتَّمْحِيصِ، وَهَذَا دَالٌّ عَلَى أَنَّ النَّقْدَ عِنْدَهُمْ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ.

* فَقَدْ اعْتَنَى الْمُحَدِّثُونَ، بِنَقْدِ الْمَتْنِ، وَبِنَقْدِ الْإِسْنَادِ مَعًا.

قُلْتُ: وَلِلْعِلْمِ أَنَّ الْهَجْمَةَ عَلَى السُّنَّةِ وَأَهْلِهَا لَيْسَتْ وَليدَةَ الْيَوْمِ، وَلَا حَدِيثَةَ الظُّهُورِ، بَلْ كَانَتْ مِنْ قَبْلِ عَلَى يَدِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ.^(٢)

(١) وَإِنْ زَعَمَ الْبَعْضُ، بِالنَّسْبَةِ لِلْأَحَادِيثِ الَّتِي فِي «الصَّحِيحِينَ» كُلِّهَا قَدْ أَجْمَعَ عَلَيْهَا عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ.

قُلْتُ: وَكَمْ مِنْ إِجْمَاعٍ نَقَلُوهُ، وَهُوَ لَا يَصِحُّ!

* وَاعْلَمْ أَنَّ هُنَاكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي «الصَّحِيحِينَ» ضَعْفَهَا عُلَمَاءُ كِبَارُ، وَمَا حَصَلَ إِجْمَاعٌ عَلَى صِحَّةِ كُلِّ حَدِيثٍ فِي «الصَّحِيحِينَ»، لَا قَبْلَ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، وَالْإِمَامِ مُسْلِمٍ، وَلَا بَعْدَهُمَا.

(٢) وَهَذَا الْجَاهِلُ لِمَاذَا يُسَمَّى الظَّنُّ، وَيُعَادِي أَهْلَ الْحَدِيثِ، وَهُمْ أُمَّنَاءُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى دِينِهِ، وَقَدْ نَقَلُوا الْعِلْمَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْمَعْصُومِ، الَّذِي تَبَتَّ الْحَدِيثُ عَنْهُ ﷺ بِدَلِيلٍ مَعْلُومٍ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٣٢٩ و ٣٣٠): (وَ الْعِلْمُ: إِذَا نَقَلَ مُصَدِّقٌ عَنْ مَعْصُومٍ، وَإِمَامًا قَوْلَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ مَعْلُومٌ، وَمَا سِوَى هَذَا؛ فَإِمَامًا مَرْتَبٌ مَرْدُودٌ، وَإِمَامًا مَوْقُوفٌ لَا يُعْلَمُ، أَنَّهُ بَهْرَجَ وَلَا مَنقُودٌ). اهـ

* حَيْثُ يُدَاوِلُ اللَّهُ تَعَالَى الْأَيَّامَ بَيْنَ النَّاسِ، فَتَذْهَبُ أَيَّامٌ، وَتَأْتِي أُخْرَى، وَيَتَقَلَّبُ فِيهَا أَهْلُ الْأَهْوَاءِ بَيْنَ قَدِيمٍ وَجَدِيدٍ، وَبَيْنَ طَارِفٍ وَتَلِيدٍ فِي عَدَاوَتِهِمْ، لِأَهْلِ الْحَدِيثِ مِنَ الْاعْتِرَاضِ، وَالتَّشْغِيبِ، وَلِكُلِّ قَوْمٍ وَارِثٌ، اللَّهُمَّ سَدِّدْ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٢ ص ٦٢): (وَالْمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ الْعِلْمَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ نَقْلِ مُصَدِّقٍ، وَنَظَرٍ مُحَقَّقٍ، وَأَمَّا التَّقُولُ: الضَّعِيفَةُ، لَا سِيَّمَا الْمَكْذُوبَةُ، فَلَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا.

* وَكَذَلِكَ النَّظَرِيَّاتُ الْفَاسِدَةُ، وَالْعَقْلِيَّاتُ الْجَهْلِيَّةُ الْبَاطِلَةُ، لَا يُحْتَجُّ بِهَا). اهـ
قُلْتُ: فَأَهْلُ الْحَدِيثِ بَحَّاثُونَ فِي الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، وَهَذِهِ كُتُبُهُمُ الْعِلْمِيَّةُ شَاهِدَةٌ عَلَيْهِمْ، فَأَيْنَ الْخَلَلُ فِيهَا؟

فَإِذَا إِيَّاكَ أَنْ تَلْقَى بِنَتَائِجِ عَجْزِكَ الْعِلْمِيِّ، وَخُمُولِكَ الْبَحْثِيِّ، فَتَفْتَضِحَ.^(١)
* وَكَذَلِكَ لَا بُدَّ أَنْ نَعْرِفَ، أَنَّهُ إِذَا اتَّفَقَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته، وَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته، عَلَى حَدِيثٍ فِي الْعَالِبِ يَكُونُ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ قِسْمِ الصَّحِيحِ، الَّذِي عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ فِي الْأُصُولِ.

* لَكِنْ إِذَا انْفَرَدَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته بِأَحَادِيثَ، قَدْ أَعْرَضَ عَنْهَا الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته، فَنَفِي هَذِهِ الْحَالِ مُمَكِّنٌ أَنْ يَتَطَرَّقَ إِلَيْهَا الضَّعْفُ، خَاصَّةً إِذَا نَقَدَهَا أَئِمَّةٌ

(١) فَكُلُّ حَصِيلَةٍ لَكَ، لَا تَقُومُ عَلَى سَبِيلِ صَحِيحٍ فِي تَلْقَى الْعِلْمِ، أَوْ أَدَاةٍ صَالِحَةٍ لِلنَّقْدِ، فَلَيْسَ عِنْدَكَ حَصِيلَةٌ عِلْمِيَّةٌ صَحِيحَةٌ فِي التَّلْقَى، لِأَنَّهَا تَجْعَلُ عِلْمَكَ عُرْضَةً لِلشَّكِّ، فَأَشْرَبَ قَلْبُكَ الْجَهْلَ الْمُرَكَّبُ فِي الْعِلْمِ، وَطَفِقْتَ تَجَادُلَ فِي الدِّينِ.

(٢) لِأَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ رحمته، أَحَدُكُمْ، وَأَخْبَرَ فِي هَذَا الْفَنِّ مِنَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمته، فَافْهَمْ لِهَذَا.

الْحَدِيثِ، وَقَدْ وُجِدَتْ أَحَادِيثُ فِي «الصَّحِيحِ» لِلْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَيْسَتْ بِالْيَسِيرَةِ، وَهِيَ مِنْ قِسْمِ الضَّعِيفِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ١٩): (وَلِهَذَا لَا يَتَّفِقَانِ عَلَى حَدِيثٍ، إِلَّا يَكُونُ صَاحِحًا لَا رَيْبَ فِيهِ، قَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى صِحَّتِهِ.^(١))
* ثُمَّ يَنْفَرِدُ مُسْلِمٌ فِيهِ بِالْفَاطِظِ يُعْرَضُ عَنْهَا الْبُخَارِيُّ، وَيَقُولُ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، إِنَّهَا ضَعِيفَةٌ، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ الصَّوَابُ: مَعَ مَنْ ضَعَّفَهَا). اهـ.

وَعَنِ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (مَنْ حَدَّثَكَ وَهُوَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْخَطَا وَالصَّوَابِ فَلَيْسَ بِأَهْلٍ أَنْ يُؤْخَذَ عَنْهُ).^(٢)

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ فِي التَّوَسُّلِ وَالْوَسِيلَةِ» (ص ٨٦): (وَلِهَذَا كَانَ جُمْهُورٌ مِمَّا أَنْكَرَ عَلَى الْبُخَارِيِّ مِمَّا صَحَّحَهُ، يَكُونُ قَوْلُهُ فِيهِ رَاجِحًا عَلَى قَوْلِ مَنْ نَازَعَهُ).

* بِخِلَافِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ؛ فَإِنَّهُ نُوزِعَ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثٍ مِمَّا خَرَّجَهَا، وَكَانَ الصَّوَابُ: فِيهَا مَعَ مَنْ نَازَعَهُ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ فِي التَّوَسُّلِ وَالْوَسِيلَةِ» (ص ٨٦): (وَلَا يَبْلُغُ تَصْحِيحُ مُسْلِمٍ، مَبْلَغَ تَصْحِيحِ الْبُخَارِيِّ).

(١) هَذَا فِي الْعَالِبِ.

(٢) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو أَحْمَدَ الْعَسْكَرِيُّ فِي «تَصْحِيفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ١ ص ١٤).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

* بَلْ كِتَابُ الْبُخَارِيِّ أَجَلٌ مَا صُنِّفَ فِي هَذَا الْبَابِ، وَالْبُخَارِيُّ مِنْ أَعْرَفِ خَلْقِ اللَّهِ بِالْحَدِيثِ وَعَلِيهِ، مَعَ فَقْهِ فِيهِ.

وَقَدْ ذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ: أَنَّهُ لَمْ يَرِ أَحَدًا أَعْلَمَ بِالْعِلَلِ مِنْهُ. اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته فِي «مِنْهَاجِ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ١ ص ١٢٠): (وَمِنْ أَخْصَرِ مَا تَرَجَّحَ بِهِ اتِّفَاقُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ: «الْبُخَارِيَّ» أَجَلٌ مِنْ «مُسْلِمٍ»، وَأَعْلَمُ بِصِنَاعَةِ الْحَدِيثِ مِنْهُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ١٩): قِسْمُ الْحَدِيثِ: (وَالْبُخَارِيُّ: أَحَدٌ، وَأَخْبِرُ بِالْفَنِّ مِنْ مُسْلِمٍ). اهـ

* وَلِذَلِكَ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ، وَالْإِمَامَ مُسْلِمًا، لَمْ يَتَّقِيَدَا، تَقْيِيدًا تَامًا، بِشَرْطِهِمَا فِي كِتَابَيْهِمَا، وَلَمْ يَسِيرَا فِي تَطْبِيقِ هَذِهِ الشُّرُوطِ عَلَى جَمِيعِ أَحَادِيثِ صَحِيحَيْهِمَا، لِإِتِّهَمَا فَعَلَا ذَلِكَ التَّصَرُّفَ، وَالْخُرُوجَ عَنِ الشُّرُوطِ، لَوَجْهَةٍ عِلْمِيَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ^(١)، وَهَذَا يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّعَامُلُ مَعَ كِتَابَيْهِمَا، بَأَنَاءِ بِالْغَةِ تُحَقِّقُ مَقْصُودَهُمَا فِي التَّأْلِيفِ فِي السُّنَّةِ، حَتَّى يَكُونَ الْقَارِئُ عَلَى بَصِيرَةٍ، فَلَا يَتَقَوَّلُ عَلَيْهِمَا مَا لَمْ يَقُولَاهُ، وَلَا يُلْزِمُهُمَا بِمَا لَمْ يَلْتَزِمَاهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا لَا يَقْدَحُ بِإِمَامَةِ: «الْبُخَارِيِّ»، وَ«مُسْلِمٍ»، وَلَا بِمَكَانَةِ صَحِيحَيْهِمَا، لَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَا بَنِي الْعِصْمَةِ لِكِتَابٍ، إِلَّا لِكِتَابِهِ الْكَرِيمِ.

(١) وَقَدْ مَيَّرَا بِذَلِكَ الطَّرُقَ فِي سِيَاقِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يُورِدَاهَا فِي كِتَابَيْهِمَا.

* وَهَذَا لَا يَتَحَقَّقُ، إِلَّا بِاسْتِفْرَاءِ تَامٍ، وَقِرَاءَةِ نَاقِدَةٍ، وَبَصَرِ نَاقِدٍ، وَلَا يَتَأْتِي، إِلَّا لِأَهْلِ الْحَدِيثِ فِي كُلِّ زَمَانٍ الَّذِينَ قَصَّوْا أَعْمَارَهُمْ فِي رِحَابِ السُّنَّةِ، وَدَوَّأَوْهَا.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته فِي «مِنْهَاجِ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ١ ص ١٣٧): (قَدْ اسْتَدْرَكَ جَمَاعَةٌ عَلَى: «الْبُخَارِيِّ»، وَ«مُسْلِمٍ» أَحَادِيثَ، أَخْلَا بِشَرْطِهِمَا فِيهَا، وَنَزَلَتْ عَنْ دَرَجَةِ مَا التَزَمَاهُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رحمته فِي «ذَيْلِ تَذَكُّرَةِ الْحَفَّازِ» (ص ٢٣١)؛ فِي تَرْجَمَةِ الْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ رحمته، فِي ضَمْنِ مُؤَلَّفَاتِهِ: (وَالْأَحَادِيثُ الْمَخْرَجَةُ فِي الصَّحِيحَيْنِ، الَّتِي تَكَلَّمَ فِيهَا بِضَعْفٍ وَانْقِطَاعٍ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ عَدَدًا مِنَ الْحَفَّازِ انْتَقَدُوا «الصَّحِيحَيْنِ»، وَاسْتَدْرَكُوا عَلَى «الْبُخَارِيِّ»، وَ«مُسْلِمٍ» أَحَادِيثَ؛ أَخْلَا بِشَرْطِهِمَا فِيهَا، وَنَزَلَتْ عَنْ دَرَجَةِ «الصَّحِيحِ»، وَكُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَاءٌ، وَلَا بُدَّ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ص ٣٤٦)؛ الْفَصْلُ الثَّامِنُ: فِي سِيَاقِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي انْتَقَدَهَا عَلَى الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، الْحَفَّازُ.

وَذَكَرَ الْحَافِظُ السُّبْكِيُّ رحمته فِي «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ١١٥)؛ أَنَّ الْحَافِظَ الْبُخَارِيَّ، فِي «جَامِعِهِ الصَّحِيحِ»، لَهُ أَوْهَامٌ.

قُلْتُ: فَوْجُودُ أَحَادِيثَ ضَعِيفَةٍ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» لَا يُؤَثِّرُ عَلَى مِصْدَاقِيَّتِهِمَا، وَلَا يَزْحَرُحُ رُبَّتَهُمَا بَيْنَ كُتُبِ السُّنَنِ الشَّرِيفَةِ، فَافْطَنُ لِهَذَا.^(١)

(١) وَالْقَوْمُ: طَفِقُوا يُقْلِدُونَ دُونَ أَدْنَى بَحْثٍ، أَوْ تَمْجِيسٍ، أَوْ سُؤَالٍ عَنِ «الصَّحِيحَيْنِ»، فَوَقَعُوا فِي التَّعَصُّبِ الْمَذْمُومِ، وَلَا بُدَّ.

* وَهَذَا الصَّنْفُ لَا قِيمَةَ لَهُ فِي الْعِلْمِ وَالدِّينِ مَعًا، وَلَكِنَّهُ عَقَبَةٌ أَمَامَ الْحَقِّ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ١٧): (وَمِثْلُ: مَا رَوَى مُسْلِمٌ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «صَلَّى الْكُسُوفَ ثَلَاثَ رُكُوعَاتٍ، وَأَرْبَعَ رُكُوعَاتٍ»، انْفَرَدَ بِذَلِكَ عَنِ «الْبُخَارِيِّ»، فَإِنَّ هَذَا ضَعَفَهُ حُذَّاقُ أَهْلِ الْحَدِيثِ). اهـ

قُلْتُ: وَالشَّيْخَانُ التَّرَمَّا تِلْكَ الْقَوَاعِدَ، وَالشَّرُوطَ فِي مُعْظَمِ الْأَحَادِيثِ، لَكِنَّهُمَا أَخْلَا بِهَا بُدُونِ قَصْدٍ، وَبِاجْتِهَادٍ مِنْهُمَا، وَخَالَفَا هَذِهِ الشَّرُوطَ فِي مَوَاضِعٍ مِنْ صَحِيحَيْهِمَا^(١)، وَهُمَا مِنَ الْبَشَرِ، وَمِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ الْخَطَأُ، وَالنِّسْيَانُ، وَالْوَهْمُ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٧ ص ٢١٦): عَنِ الْإِنْتِقَادَاتِ الَّتِي وَجَّهَهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى الصَّحِيحَيْنِ: (الْمَوَاضِعُ الْمُتَقَدَّةُ عَالِيَهَا فِي مُسْلِمٍ). اهـ

قُلْتُ: عَلَى الرَّغْمِ مِنْ اشْتِرَاكِ الْإِمَامَيْنِ فِي اشْتِرَاطِ تَوَافُرِ الْعَدَالَةِ، وَالضَّبْطِ فِي رِوَاةِ صَحِيحَيْهِمَا، إِلَّا أَنَّ الْبُخَارِيَّ كَانَ أَكْثَرَ تَشَدُّدًا مِنْ مُسْلِمٍ فِي هَذَا الشَّرْطِ.

* لِذَا فَإِنَّ مَا انْتَقَدَ عَلَى الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ مِنَ الْأَحَادِيثِ: أَقَلُّ عَدَدًا مِمَّا انْتَقَدَ عَلَى الْإِمَامِ مُسْلِمٍ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (ج ١٤ ص ٥٣٤): (وَشَرْطُهُ - يَعْنِي: الْبُخَارِيَّ - هَذَا أَعَزُّ مِنْ شَرْطِ كُلِّ كِتَابٍ صُنِّفَ فِي الصَّحِيحِ، لَا يُوَازِيهِ فِيهِ غَيْرُهُ، لَا صَحِيحٌ مُسْلِمٍ، وَلَا غَيْرُهُ). اهـ

(١) وَهَذَا خُرُوجٌ عَنِ شَرْطِ الصَّحِيحِ فِي الْجُمْلَةِ.

قُلْتُ: وَالْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ، فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ أَعْلَمُ بِالْحَدِيثِ وَالرِّجَالِ، وَأَفْقَهُ مِنَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللهُ، وَكِلَاهُمَا مِنْ أَيْمَةِ هَذَا الشَّأْنِ.
* وَمِنْ هُنَا تَعَلَّمَ أَنَّهُ إِذَا أَخْرَجَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ حَدِيثًا، وَلَمْ يُخْرِجْهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ، كَانَ ذَلِكَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى عِلَّةٍ قَدْ تَكُونُ غَالِبًا قَادِحَةً، وَقَدْ لَا تَكُونُ، وَالْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي الْغَالِبِ يُبَيِّنُ هَذِهِ الْعِلَلَ فِي كُتُبِهِ، لِأَنَّ شَرْطَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ غَالِبًا أَسْهَلُ مِنْ شَرْطِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، فَتَبَنَّهُ.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ» (ج ١ ص ٧١): (وَأَعْلَمَ أَنَّ وَصْفَ الْبُخَارِيِّ بِارْتِفَاعِ الْمَحَلِّ، وَالتَّقَدُّمِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، عَلَى الْأَمْثَالِ وَالْأَقْرَانِ). اهـ
وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «صَيَانَةِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ص ٨٦): (إِذَا عَرَفْتَ هَذَا: فَمَا أَخَذَ عَلَيْهِمَا مِنْ ذَلِكَ، وَقَدَحَ فِيهِ مُعْتَمِدًا مِنَ الْحِفَاطِ، فَهُوَ مُسْتَشْنَى مِمَّا ذَكَرْنَاهُ، لِعَدَمِ الْإِجْمَاعِ عَلَى تَلْقِيهِ بِالْقَبُولِ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا فِي مَوَاضِعٍ قَلِيلَةٍ سُنِبَتْ عَلَى مَا وَقَعَ مِنْهَا). اهـ

وَذَكَرَ هَذَا الْقَوْلَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ص ٣٤٦)؛ وَأَقْرَبُهُ؛ بِقَوْلِهِ: (وَهُوَ اخْتِرَازُ حَسَنٍ). اهـ

* لِذَلِكَ، فَتَعَدُّدُ الْاسْتِدْرَاكَاتِ عَلَى: «الصَّحِيحَيْنِ» لَا يَنْقُصُ مِنْ قَدْرِهِمَا.^(١)
قُلْتُ: فَهَذَا لَا يَنْقُصُ مِنْ قَدْرِ: «صَحِيحَيْهِمَا» شَيْئًا، فَصَحَّتْهُمَا لَا تَعْنِي: الْكَمَالَ وَالْعِصْمَةَ، وَنَفْيُ الْكَمَالِ وَالْعِصْمَةِ عَنْهُمَا، فَهَذَا يُتَطَلَّبُ بِالنَّقْدِ لِكِتَابَيْهِمَا.

(١) لِأَنَّ هَذَا النَّقْدَ: هُوَ مَنْهَجُ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، وَالْإِمَامِ مُسْلِمٍ وَشَرْطَيْهِمَا، وَنَحْنُ عَلَى هَذَا السَّبِيلِ، وَعَلَى ذَاتِ الشَّرْطِ، وَنَفْسِ الْمَنْهَجِ فِي النَّقْدِ الْعِلْمِيِّ.

* لِذَلِكَ وَصَلَ بِالْمُقَلَّدَةِ الْجَهْلَةَ فِي أَنْ اسْتَدْرَاكَاتِ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى «الصَّحِيحِينَ»
 مَنَقَصَةٌ لَهُمَا!؛ بَلْ هُوَ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ كُلِّ مَا فِيهِمَا.

* وَيَتَسَاءَلُونَ: إِذَا اعْتَبَرْنَا: «الصَّحِيحِينَ» كَامِلِينَ؛ فَإِنَّا بِذَلِكَ نَجْعَلُهُمَا يُضَاهِيَانِ:
 الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ، وَهَذَا مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ بِذَلِكَ، يُؤَدِّي إِلَى الْقَوْلِ بِعِصْمَةِ الْإِمَامِينَ:
 الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ^(١)، وَهُوَ مَرْدُودٌ أَيْضًا.

* وَعَلَى الرُّغْمِ مِنْ مَكَانَةِ: «الصَّحِيحِينَ» الْعَالِيَةِ، عِنْدَ الْأُمَّةِ عَامَّةً، وَعِنْدَ الْعُلَمَاءِ؛
 مِنْهُمْ: خَاصَّةً، إِلَّا أَنَّهُ لَا أَحَدَ مِنْهُمْ - عَلَى مَرِّ الْقُرُونِ - يَدَّعِي الْكَمَالَ «لِلصَّحِيحِينَ»،
 وَإِنْ شَهِدَ لَهُمَا؛ بِأَنَّهُمَا أَصَحُّ كُتُبِ السُّنَّةِ.

* إِنَّ الْمَكَانَةَ الْعَالِيَةَ الَّتِي تَبَوَّأَهَا كُلُّ مِنَ الْإِمَامِينَ: الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ فِي الْحَدِيثِ،
 وَعُلُومِهِ، لَا تَعْنِي بِحَالٍ عِصْمَتَهُمَا مِنَ الْخَطَأِ، وَالزَّلَلِ؛ فَإِنَّ الْعِصْمَةَ لِأَنْبِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى
 فَقَطُّ.



(١) إِذَا، فَالْقَوْلُ بِكَمَالِ: «الصَّحِيحِينَ»، وَعِصْمَةِ الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ يَشْعُرُ الْقَائِلُ، أَوْ لَمْ يَشْعُرْ، هُوَ قَوْلٌ بَاطِلٌ،
 لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْأُمَّةِ قَطُّ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى كَيْفِيَّةِ إِعْلَالِ الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ رحمته، لِلْحَادِيثِ فِي الْأَبْوَابِ مِنْ:

«الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»

(١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه، (حِينَ تَخَلَّفَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، يُرِيدُ غَزْوَةً إِلَّا وَرَى بِغَيْرِهَا).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمُخْتَصَرِ»، فِي كِتَابِ «الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ»، فِي بَابِ: «مَنْ أَرَادَ غَزْوَةً فَوَرَى بِغَيْرِهَا» (٢٩٤٧) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ كَعْبٍ، وَكَانَ قَائِدًا: كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ، مِنْ بَنِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ الْمُتَّصِلِ، لِلْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَهُ فِي هَذَا الْبَابِ. (١)

* ثُمَّ أَرَدَفَ عَلَيْهِ، الْإِسْنَادَ الْمَعْلُولَ، وَهُوَ مُحْتَمِلُ الْإِتِّصَالِ، لِيُعَلَّلَ بِهِ الْإِسْنَادَ الْمُتَّقَدِّمَ.

فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمُخْتَصَرِ»، فِي كِتَابِ «الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ»، فِي بَابِ: «مَنْ أَرَادَ غَزْوَةً فَوَرَى بِغَيْرِهَا» (٢٩٤٨) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ،

(١) انظُر: «التَّبَيُّهُ عَلَى الْأَوْهَامِ الْوَاقِعَةِ فِي الْمُسْنَدِ مِنَ الصَّحِيحِينَ» لِلْعَسَانِيِّ (ج ٢ ص ٦٣١).

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه يَقُولُ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، قَلَمًا يُرِيدُ غَزْوَةً يَغْزُوهَا إِلَّا وَرَى بِغَيْرِهَا...).

وَمُرَادُ: الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ بِذِكْرِهِ، لِهَذِهِ الرَّوَايَةِ، لِيُبَيِّنَ: الْوَهْمَ الَّذِي وَقَعَ فِي الْإِسْنَادِ بِقَوْلِهِ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ. فَقَوْلُهُ: سَمِعْتُ، كَعْبًا، هَذَا وَهْمٌ وَقَعَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ مُرْسَلٌ، عِنْدَ الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ. ^(١)

هَكَذَا؛ رَوِيَ هَذَا الْإِسْنَادُ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٩٤٨). وَيُؤَيِّدُهُ: أَنَّ الْحَافِظَ الْبُخَارِيَّ ذَكَرَهُ أَيْضًا فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ٣٠٤) ^(٢)؛ فِي تَرْجَمَةٍ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ، لِيُبَيِّنَ أَنَّ هَذَا الْإِسْنَادَ فِيهِ عِلَّةٌ، وَهَذِهِ الْعِلَّةُ: هِيَ: «الْإِزْسَالُ»، وَأَنَّ: «السَّمَاعَ» فِيهِ: وَهْمٌ. فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ٣٠٤) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا: يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبًا رضي الله عنه يَقُولُ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، قَلَمًا يُرِيدُ غَزْوَةً؛ إِلَّا وَرَى بِغَيْرِهَا).

(١) وَانظُرْ: «التَّنْبِيْهُ عَلَى الْأَوْهَامِ الْوَاقِعَةِ فِي الْمُسْنَدِ مِنَ الصَّحِيحَيْنِ» لِلْعَسَائِي (ج ٢ ص ٦٣١)، وَ«التَّسْبِيحُ» لِلدَّارِقُطَنِيِّ (ص ٣٨١)، وَ«تَهْدِيْبُ التَّهْدِيْبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٧ ص ٧٣١)، وَ«هَدْيِ السَّارِي» لَهُ (ج ٢ ص ٩٥٩)، وَ«عُمْدَةُ الْقَارِي» لِلْعَيْنِيِّ (ج ١٢ ص ٣٠)، وَ«التَّعْلِيْقُ عَلَى التَّسْبِيحِ» لِلشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ (ص ٣٨٢).
(٢) وَكِتَابُ: «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» أَلْفَهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ، فِي «مَعْرِفَةِ الْعِلَلِ وَالرَّجَالِ»؛ فِي الْأَحَادِيثِ.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥)، رِوَايَةً: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، لَيْبِنَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ كَعْبٍ، يَرُوي عَنْ أَبِيهِ، يَعْنِي: بِوَأَسْطَةِ عَنْ جَدِّهِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، فَافْطَنُ لَهُذَا.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَلِيٍّ الْغَسَّانِيُّ رحمته الله فِي «التَّنْبِيهِ عَلَى الْأَوْهَامِ» (ج ٢ ص ٦٣٢):
(كَذَا رُوِيَ هَذَا الْإِسْنَادُ، عَنْ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ مَرْدَوَيْهِ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ فِي «الْجَامِعِ الصَّحِيحِ».)

* وَكَذَلِكَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ سَمِعْتُ كَعْبًا.

* وَكَذَلِكَ: رِوَايَةُ ابْنِ السَّكَنِ، وَأَبِي زَيْدٍ، وَمَشَايخِ: أَبِي ذَرِّ الثَّلَاثَةِ ^(١)، لَهُذَا الْحَدِيثِ: الزُّهْرِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، سَمِعْتُ كَعْبًا. اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطِيُّ رحمته الله فِي «التَّسْبَعِ» (ص ٣٨١): (وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ؛ حَدِيثَ تَوْبَةَ: كَعْبِ رحمته الله، مِنْ طُرُقَاتِ صِحَاحٍ، عَنْ يُونُسَ، وَعُقَيْلٍ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاشِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ كَعْبِ رحمته الله، وَهُوَ الصَّوَابُ.

* وَأَخْرَجَهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ كَعْبِ رحمته الله، مُرْسَلًا.

* وَقَدْ رَوَاهُ سُؤَيْدٌ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، مُتَّصِلًا، مِثْلَ: مَا قَالَ ابْنُ وَهْبٍ، وَاللَّيْثُ عَنْ

يُونُسَ.

(١) وَهُمْ: الْمُسْتَمْلِيُّ، وَالْحَمَوِيُّ، وَالْكَشْمِيرِيُّ.

* وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طُرُقَاتِ صِحَاحٍ، عَنْ يُونُسَ، وَعُقَيْلٍ، وَابْنِ أُخِيهِ الزُّهْرِيِّ،
عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَلَى الصَّوَابِ. اهـ

قُلْتُ: فَذَهَبَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رحمته فِي هَذَا الْإِسْنَادِ: إِنَّهُ مُرْسَلٌ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ
إِلَى قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ: «سَمِعْتُ كَعْبًا»، لِأَنَّهُ عِنْدَهُ: وَهْمٌ، وَأَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ
بْنَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، لَمْ يَسْمَعْ مِنْ جَدِّهِ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسَانِيُّ رحمته فِي «التَّنْبِيهِ عَلَى الْأَوْهَامِ» (ج ٢ ص ٦٣٢): (قَالَ أَبُو
الْحَسَنِ الدَّارِقُطْنِيُّ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ، إِنَّهُ مُرْسَلٌ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ:
«سَمِعْتُ كَعْبًا»؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ وَهْمٌ). اهـ

قُلْتُ: وَمِمَّا يَشْهَدُ، لِقَوْلِ الْحَافِظِ الدَّارِقُطْنِيِّ رحمته، أَنَّ رِوَايَةَ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَلَى الْإِزْسَالِ، وَإِنَّمَا يَرُوي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ
أَبِيهِ، وَعَنْ عَمِّهِ: عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ.^(٢)

* مَا ذَكَرَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الدُّهْلِيُّ رحمته فِي «عِلَلِ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ» (ج ٢
ص ٦٣٣) حَيْثُ قَالَ: (سَمِعَ الزُّهْرِيُّ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ.
* وَسَمِعَ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ.

* وَمِنْ أَبِيهِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ، وَكَانَ قَائِدًا: كَعْبٌ مِنْ بَنِيهِ حِينَ عَمِّي، وَلَا أَظُنُّ
سَمِعَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ مِنْ جَدِّهِ شَيْئًا). اهـ

(١) وَأَنْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٧ ص ٧٣١)، وَ«عُمْدَةُ الْقَارِي» لِلْعَيْنِيِّ (ج ١٢ ص ٣٠)، وَ«التَّغْلِيقُ
عَلَى السَّبْعِ» لِلشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ (ص ٣٨٢).

(٢) وَأَنْظُرْ: «عُمْدَةُ الْقَارِي» لِلْعَيْنِيِّ (ج ١٢ ص ٣٠)، وَ«التَّغْلِيقُ عَلَى السَّبْعِ» لِلشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ (ص ٣٨٢).

* وَقَدْ أَقَرَّهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ج ٢ ص ٩٥٩).
قُلْتُ: وَهَذَا مِمَّا سَمِعَ الرَّهْرِيُّ، مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ،
وَهُوَ الصَّحِيحُ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّنْبِيهِ عَلَى الْأَوْهَامِ» (ج ٢ ص ٦٣٣): (وَمِمَّا
يَشْهَدُ؛ لِقَوْلِ: أَبِي الْحَسَنِ الدَّارِقُطِيِّ - أَنْ هَذَا عَلَى الْإِزْسَالِ - مَا ذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى
الذُّهَلِيُّ). اهـ

* وَقَدْ وَافَقَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ، الْحَافِظَ الدَّارِقُطِيَّ، عَلَى انْتِقَادِ طَرِيقِ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ جَدِّهِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ج ٢ ص ٩٥٩)؛ بَعْدَ ذِكْرِهِ كَلَامَ
الْحَافِظِ الدَّارِقُطِيِّ: (قُلْتُ: وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
كَعْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبًا.

* فَأَخْرَجَهُ عَلَى الْإِحْتِمَالِ؛ لِأَنَّ مِنَ الْجَائِزِ، أَنْ يَكُونَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ سَمِعَهُ مِنْ
جَدِّهِ، وَثَبَّتَهُ فِيهِ أَبُوهُ.

* فَكَانَ فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ: يَرْوِيهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَرُبَّمَا رَوَاهُ عَنْ جَدِّهِ.

* لَكِنَّ رِوَايَةَ: سُوَيْدِ بْنِ نَصْرِ، الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الدَّارِقُطِيُّ، تُوجِبُ أَنْ يَكُونَ
الْخِلَافُ فِيهَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ.

* وَحَيْثُ فَتَكُونُ رِوَايَةُ: أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ شاذَّةً، فَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَى تَخْرِيجِهَا كَبِيرُ
تَعْلِيلٍ، فَإِنَّ الْإِعْتِمَادَ، إِنَّمَا هُوَ عَلَى الرِّوَايَةِ الْمُتَّصِلَةِ). اهـ

(١) وَأَنْظُرْ: «الْمُنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١٧ ص ٩٨ و ٩٩).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٧ ص ٧٣١): (وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: رَوَيْتُهُ عَنْ جَدِّهِ مُرْسَلَةً).

قُلْتُ: وَالْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رحمته فِي «الْمَنْهَاجِ»؛ يُوَافِقُ الْحَافِظَ الدَّارَقُطْنِيَّ.

قُلْتُ: إِذَنْ الْغَرَضُ مِنَ الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ، فِي ذِكْرِهِ، رِوَايَةَ: الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ جَدِّهِ: كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، فِي هَذَا الْبَابِ، لِيُعِلَّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ، وَهِيَ: الْمُرْسَلَةُ، بِرِوَايَةِ: الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، فَحَرَجَهَا عَلَى الْإِتِّصَالِ.

* فَذَكَرَ أَوَّلًا، الرَّوَايَةَ؛ الْمُتَّصِلَةَ، ثُمَّ أَرَدَفَ بَعْدَهَا، الرَّوَايَةَ: الْمُرْسَلَةَ، لِيُبَيِّنَ عِلَّتَهَا

فِي هَذَا الْبَابِ.

قُلْتُ: وَالْغَرَضُ مِنْ هَذَا الْبَابِ كُلِّهِ، أَنْ مَنْ اسْتَدْرَكَ عَلَى الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ رحمته، فِي حَدِيثِ: أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، الَّذِي فِي أَوَّلِ الْبَابِ، فَقَدْ أَخْطَأَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ مُرَادَ الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ رحمته، إِعْلَالُ الْحَدِيثِ الْمُرْسَلِ، بِالْحَدِيثِ الْمُتَّصِلِ، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرَشُّدًا.^(١)

(٢) عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: (فَتَلْتُ قَلَائِدَ بُدْنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؛ بِيَدِي، ثُمَّ قَلَدَهَا وَأَشَعَرَهَا، وَأَهْدَاهَا، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ أَحِلَّ لَهُ).

حَدِيثٌ مَعْلُولٌ بِزِيَادَةٍ: «وَأَشَعَرَهَا».

(١) فَلَمْ يَخْتَجْ: بِحَدِيثِ، عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ جَدِّهِ، عَلَى شَرْطِ: «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، فَتَقَطَّنْ لِهَذَا.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦٩٦) مِنْ طَرِيقِ أَبِي نُعَيْمٍ: الْفَضْلِ بْنِ دُكَيْنِ الْكُوفِيِّ حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.
وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦٩٩) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيِّ عَنْ أَفْلَحِ بْنِ حُمَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (فَتَلْتُ قَلَائِدَ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ أَشْعَرَهَا، وَقَلَدَهَا، أَوْ قَلَدْتُهَا، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ، وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ، فَمَا حَرَمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ حِلٌّ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مَعْلُولٌ، بِزِيَادَةِ: «ثُمَّ أَشْعَرَهَا، وَقَلَدَهَا»، فِيهِ أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعِ الْأَنْصَارِيِّ، وَهُوَ مِنْ رِجَالِ: «الْبُخَارِيِّ»، وَ«مُسْلِمٍ»^(١)، وَقَدْ أَخْطَأَ فِي ذِكْرِهِ لِزِيَادَةِ: «ثُمَّ أَشْعَرَهَا»، وَخَالَفَ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ، فَإِنَّهُمْ؛ لَمْ يَذْكُرُوا: «الْإِشْعَارَ»^(٢).
هَكَذَا: قَالَ أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «أَشْعَرَ هَدْيَهُ»، مَعَ ذِكْرِهِ لِلْحَدِيثِ بِالشَّكِّ فِي قَوْلِهِ: «ثُمَّ أَشْعَرَهَا، وَقَلَدَهَا، أَوْ قَلَدْتُهَا». وَخَالَفَهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ، وَلَمْ يَذْكُرِ: «الْإِشْعَارَ»، وَلَا الشَّكَّ، فَزَوَاهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (فَتَلْتُ قَلَائِدَهَا مِنْ عِهْدِي).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١) مِنْ طَرِيقِ حُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ، وَمُعَاذِ بْنِ مُعَاذٍ، كِلَاهُمَا: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْنٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

(١) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٥٢)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٣ ص ٧٦).

(٢) وَانظر: «الْمَسَائِلُ» لِأَبِي دَاوُدَ (ص ٣٠٤)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٧٨)، وَ«إِكْمَالَ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِْمُعْطَايَ (ج ٢ ص ٢٦٢).

* فَذَكَرْتُ ﷺ، أَنَّ التَّقْلِيدَ مِنْهَا لِلْهَدْيِ، لَيْسَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى شُدُودِ رَوَايَةٍ: «الْإِشْعَارِ»، وَ«الشَّكِّ».

وَخَالَفَهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ، وَلَمْ يَذْكُرِ: «الْإِشْعَارَ»، وَلَا الشَّكَّ، فَرواهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كُنْتُ أَقْتُلُ قَلَانِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِيَدَيَّ هَاتَيْنِ، ثُمَّ لَا يَعْتَزِلُ شَيْئًا، وَلَا يَتْرُكُهُ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ بِهِ.

وَخَالَفَهُ: أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، وَلَمْ يَذْكُرِ: «الْإِشْعَارَ»، وَلَا الشَّكَّ، فَرواهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَبْعَثُ بِالْهَدْيِ، أَقْتُلُ قَلَانِدَهَا بِيَدَيَّ، ثُمَّ لَا يُمَسِّكُ عَنْ شَيْءٍ، لَا يُمَسِّكُ عَنْهُ الْحَلَالُ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ، وَأَبِي قِلَابَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

* فَكُلُّ هَؤُلَاءِ لَمْ يَذْكُرُوا: «الْإِشْعَارَ»، وَهُمْ: أَثَبْتُ مِنْ أَفْلَحَ بْنِ حُمَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ فِي الْحَدِيثِ، وَهُمْ: جَمَاعَةٌ، وَهُوَ فَرْدٌ، وَالْفَرْدُ أَقْرَبُ إِلَى الْخَطَأِ، مِنَ الْجَمَاعَةِ.

* وَقَدْ رَوَى: عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، جَمَاعَةٌ: وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ: «الْإِشْعَارَ»:

* مِنْهُمْ: عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ، فَأَقْتُلُ قَلَانِدَ هَدْيِهِ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا، مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحْرِمُ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦٩٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١) مِنْ

طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ، وَهَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، كِلَاهُمَا: عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

* وَعَمْرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ، فَأَقْبَلُ قَلَائِدَ هَدْيِهِ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا، مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحْرِمُ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦٩٨)، وَ (١٧٠٠)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَالزُّهْرِيِّ، كِلَاهُمَا: عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِهِ. * وَالْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ النَّخَعِيُّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كُنْتُ أَقْبَلُ قَلَائِدَ الْغَنَمِ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَيَبِعْتُ بِهَا، ثُمَّ يَمُكُّ حَلَالًا).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٠١)، وَ (١٧٠٢)، وَ (١٧٠٣)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١) مِنْ طَرِيقِ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، وَالْأَعْمَشِ، وَالْحَكَمِ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ بِهِ.

* وَمَسْرُوقٌ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (فَتَلْتُ لِهَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ - تَعْنِي: الْقَلَائِدَ - قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٠٤)، وَ (٥٥٦٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١) مِنْ طَرِيقِ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ بِهِ.

* فَذَكَرُ: «الْإِشْعَارُ»، غَيْرَ مَحْفُوظٍ فِي حَدِيثِ: عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

* لَذَا أَنْكَرَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثَ: أَفْلَحَ بْنُ حُمَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ: هَذَا الَّذِي يَذْكُرُ

فِيهِ: «الْإِشْعَارُ»، وَقَدْ سَبَقَ.

* وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ: وَهُمْ، وَالْمَحْفُوظُ رَوَايَةُ: الْجَمَاعَةِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ: (لَمْ يُحَدِّثْ: يَحْيَى الْقَطَّانُ عَنْ: «أَفْلَحَ»، وَرَوَى: «أَفْلَحَ»، حَدِيثَيْنِ مُنْكَرَيْنِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «أَشْعَرَ»، وَحَدِيثٌ: «وَقَّتَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ»^(١)).

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٣٠٤)؛ قُلْتُ: لِأَحْمَدَ، أَفْلَحَ بِنُ حُمَيْدٍ؟ قَالَ: هَذَا شَيْخٌ قَدْ احْتَمَلُوهُ، وَجَعَلَ كَأَنَّهُ يَسْتَضَعِفُهُ).

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٣٠٤): قَالَ أَحْمَدُ، عَنْ أَفْلَحَ بِنِ حُمَيْدٍ: (رَوَى حَدِيثًا مُنْكَرًا، حَدِيثٌ: الْمَوَاقِيتِ).

وَهَذَا يُرْجَحُ أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَرَى أَنَّ زِيَادَةَ: «الْإِشْعَارِ» فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ، أَنَّهُ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، بِهِذِهِ الزِّيَادَةِ.

وَأَمَّا وَجْهُ إِخْرَاجِ الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ: لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنْ حَدِيثِ: أَفْلَحَ بِنِ حُمَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ، فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٢٧٤ و ٢٧٥)، لَيْسِنَ عِلَّتَهُ، وَقَدْ سَأَقَ قَبْلَهُ، وَبَعْدَهُ، أَحَادِيثَ صَحِيحَةً، مِنْ رَوَايَاتِ الْجَمَاعَةِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ذُونَ ذِكْرِ: «الْإِشْعَارِ»، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى عِلَّةِ رَوَايَةِ: أَفْلَحَ بِنِ حُمَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ؛ لِتَفَرُّدِهِ بِهَا.

وَلِذَلِكَ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «هَدْيِ السَّارِيِّ» (ج ١ ص ٣٩١)؛ عَنْ أَفْلَحَ بِنِ حُمَيْدٍ: (لَمْ يُخْرِجْ لَهُ الْبُخَارِيُّ شَيْئًا^(٢))، مِنْ هَذَا وَلِلَّهِ الْحَمْدُ). اهـ

(١) انظُرْ: «هَدْيِ السَّارِيِّ» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ١ ص ٣٩١)، وَ«تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ١ ص ٣٢٠)، وَ«إِكْمَالِ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُعَلِّطَايَ (ج ٢ ص ٢٦٢).

(٢) يَعْنِي: مِنْ حَدِيثِ: «الْإِشْعَارِ»، وَحَدِيثِ: «وَقَّتَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ».

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَافِظَ الْبُخَارِيَّ، لَمْ يُخْرِجْ لَهُ حَدِيثَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «أَشْعَرٌ»، عَلَى شَرْطِ: «الْمُسْتَدِّ الصَّحِيحِ»، بَلْ ذَكَرَهُ لِيُبَيِّنَ عِلَّتَهُ لِلنَّاسِ^(١)، فَافْهَمَ لَهُذَا تَرَشُدًا.

* وَكَذَا فَعَلَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٥٢٠)، حَيْثُ ذَكَرَ أَوَّلًا، الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، بِدُونِ ذِكْرِ: «الْإِشْعَارِ»، ثُمَّ ذَكَرَ رِوَايَةَ: أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ، فِي: «الْإِشْعَارِ»، ثُمَّ أَرَدَفَ بَعْدَهُ أَيْضًا، الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةَ الْأُخْرَى فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، لِيُبَيِّنَ عِلَّةَ رِوَايَةِ: أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ، فِي زِيَادَتِهِ: «لِلْإِشْعَارِ»، فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وَأَنَّهُ تَفَرَّدَ عَنِ الْجَمَاعَةِ فِي ذِكْرِهِ: «لِلْإِشْعَارِ»، وَلَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهِ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

* فَخَالَفَهُمْ: أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ، فَوَهَمَ: فِي لَفْظِهِ.

* فَوَهَمَ أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي ذِكْرِهِ: «الْإِشْعَارِ»، فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، فِي: «الْأَصَاحِي» الَّتِي بَعَثَهَا النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْحَرَمِ، وَهُوَ فِي الْمَدِينَةِ، فَلَمْ يَثْبُتْ: «الْإِشْعَارُ» فِي الْأُصْحِيَّةِ.^(٢)

وَإِلْإِشْعَارُ: ثَابِتٌ فِي: «الْهُدِيِّ»، فِي الْحَجِّ فَقَطُّ، كَمَا ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، وَعَبَّرَهُمَا مِنْ نَقْلِ عَدَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

(١) وَأَنْظَرُ: «تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٧٨).

(٢) وَيُطْلَقُ أحيانًا عَلَى: «الْأُصْحِيَّةِ»، بِ«الْهُدِيِّ»، وَكَانَتْ: «الْهُدَايَا» الَّتِي بَعَثَهَا النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْحَرَمِ، هِيَ فِي الْأَصْلِ: «ضَحَايَا»، كَمَا بَيَّنَّتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، فَتَنَّبَهُ.

* وَقَدْ وَرَدَ فِي رِوَايَةٍ: لِعَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ذَكَرُ: «الْإِشْعَارِ»،

إِلَّا أَنَّهَا: وَهُمْ مِنْ عُمَانَ بْنِ عُمَرَ الْعَبْدِيِّ، وَهُوَ مِنْ رِجَالِ: «الْبُخَارِيِّ»، وَ«مُسْلِمٍ». (١)
فَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: (قَلَّدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، هَدِيَهُ، وَأَشْعَرَهَا، وَبَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ لَمْ يَدَعْ شَيْئًا أَحَلَّهُ اللَّهُ حَتَّى نُحْرَ الْهَدْيُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، بَلْفَظٍ: «الْإِشْعَارِ»

أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٤٨٣٣) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا
عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ، إِلَّا أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عُمَرَ، وَهُمْ فِيهِ
عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، بِذِكْرِ: «الْإِشْعَارِ»، إِذْ هُوَ لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ فِي حَدِيثِ مَالِكٍ هَذَا.
* وَهُوَ شَادٌّ بِهَذَا اللَّفْظِ.

* وَقَدْ تَابَعَ: مُحَمَّدَ بْنَ الْمُثَنَّى، فِي رِوَايَتِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ:
يَعْقُوبُ الدَّورَقِيُّ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٥٧٤)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧
ص ٢٢٠).

* فَظَهَرَ بِهَذِهِ الْمُتَابَعَةِ، أَنَّ الْوَهْمَ مِنْ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ الْعَبْدِيِّ، وَلَيْسَ مِمَّنْ دُونَهُ فِي
هَذَا الْإِسْنَادِ.

* وَقَدْ رَوَاهُ الثَّقَاتُ: مِنْ أَصْحَابِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، بِدُونِ لَفْظِ: «الْإِشْعَارِ».

(١) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْدِيدِ» لِابْنِ حَجَرَ (ص ٦٦٧).

مِنْهُمْ: رُؤَاةُ «الْمَوْطَأِ»؛ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى اللَّيْثِيُّ (ج ١ ص ٣٤٠ و ٣٤١)، وَمِنْ طَرِيقِ
 يَحْيَى بْنِ يَحْيَى اللَّيْثِيِّ: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١).
 * وَأَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (١٠٩٦)، وَمِنْ طَرِيقِهِ: أَخْرَجَهُ الْبَغَوِيُّ فِي
 «شَرْحِ السُّنَنِ» (١٨٩١).

* وَمُحَمَّدُ بْنُ حَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٣٩٧).
 * وَرَوَاهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ؛ كَذَلِكَ بِدُونِ: «الْإِشْعَارِ»:
 * عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٠٠).
 * وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٣١٧).
 * وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٣٧٧٤)، وَفِي
 «السُّنَنِ الصَّغْرَى» (ج ٥ ص ١٧٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ١٨٠).
 * وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٤
 و ٢٦٦).

* وَرَوْحٌ، أَخْرَجَهُ ابْنُ رَاهَوَيْهَ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٠١١).
 قُلْتُ: فَخَالَفَهُمْ: عُمَانُ بْنُ عُمَرَ الْعَبْدِيُّ، فَوَهَمَ فِي لَفْظِهِ، وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ: وَهُمْ،
 وَالْمَحْفُوظُ رِوَايَةُ: الْجَمَاعَةِ مِنْ أَصْحَابِ: «الْمَوْطَأِ»، وَغَيْرِهِمْ، حَيْثُ اجْتَمَعُوا عَلَيَّ
 عَدَمِ ذِكْرِ: «الْإِشْعَارِ» فِي حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَهُمْ: أَثَبْتُ مِنْ عُمَانَ بْنِ عُمَرَ الْعَبْدِيِّ.
 قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٠): (هَكَذَا: هَذَا
 الْحَدِيثُ فِي «الْمَوْطَأِ»، عِنْدَ جَمِيعِ رُؤَاتِهِ فِيمَا عَلِمْتُ).

* وَرَوَاهُ عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ عَنْ مَالِكٍ، بِخِلَافِ بَعْضِ مَعَانِيهِ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ: «الإِشْعَارَ»، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ رِوَايَةِ غَيْرِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، عَنْ مَالِكٍ: فِيمَا عَلِمَتْ. اهـ
وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٠): (هَذَا اللَّفْظُ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ، فِي حَدِيثِ: مَالِكٍ هَذَا، وَإِنَّمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي حَدِيثِ أَفْلَحَ بْنِ حُمَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها). اهـ

قُلْتُ: فَلَا يُحْفَظُ هَذَا الْحَدِيثُ، بِلَفْظِ: «الإِشْعَارِ»، مِنْ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، تَفَرَّدَ بِهِ: عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ الْعَبْدِيُّ، دُونَ أَصْحَابِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، فَوَهُم.

* فَلَا يُرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مَالِكٍ، إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ: عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ الْعَبْدِيُّ عَنْهُ، فَهُوَ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَدْ أَطْلَقَ أَيْمَةُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ عَلَى عَدَدٍ مِنَ الثَّقَاتِ، لِرِوَايَتِهِمْ لِلْحَادِيثِ الْمَنَاكِيرِ أَحْيَانًا، بِسَبَبِ التَّفَرُّدِ، أَوْ بِمُجَرَّدِ التَّفَرُّدِ. ^(١)

* فَقَدْ أَطْلَقَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَيْمَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ: «النِّكَارَةَ» فِي الْحَدِيثِ، عَلَى مُجَرَّدِ تَفَرُّدِ الرَّاويِ.

* فَمِنْ هَؤُلَاءِ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ رحمته الله، فَقَدْ أَنْكَرَ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الرُّوَاةِ الْمُحْتَجِّ بِهِمْ فِي: «الصَّحِيحَيْنِ»، مَا تَفَرَّدُوا بِهِ.

(١) وَأَنْظُرْ: «فَتْحَ الْمُغِيثِ» لِلْسَّخَاوِيِّ (ص ٣٧٤ و ٣٧٥)، وَ«شَرَحَ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١ ص ٤٥٤)، وَ«الْجَرْحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٩ ص ١٠٨)، وَ«الْعِلَلِ» لِأَحْمَدَ (ج ١ ص ٢٠٥)، وَ«هَدْيِ السَّارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٣٩٣ و ٥٣٧)، وَ«النُّكَّتَ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لَهُ (ج ٢ ص ٦٧٤).

فَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ: فِي «الْعِلَالِ» (ج ١ ص ٢٠٥):
(يُرْوَى أَحَادِيثَ مَنَاقِيرَ، أَوْ مُنْكَرَةً).

* فَعَلَّقَ عَلَيَّ ذَلِكَ: الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «هَدْيِ السَّارِيِّ» (ص ٤٣٧)؛ فِي تَرْجَمَةِ التَّمِيمِيِّ، بِقَوْلِهِ: (الْمُنْكَرُ أَطْلَقَهُ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَجَمَاعَةٌ عَلَيَّ الْحَدِيثِ: الْفَرْدُ الَّذِي لَا مُتَابِعَ لَهُ، فَيَحْمَلُ هَذَا عَلَيَّ ذَلِكَ، وَقَدْ احْتَجَّ بِهِ الْجَمَاعَةُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْعِلَالِ» (ج ١ ص ٢١٠)، فِي بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ:
(يُرْوَى أَحَادِيثَ مَنَاقِيرَ).

فَعَلَّقَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «هَدْيِ السَّارِيِّ» (ص ٣٩٢)؛ فِي تَرْجَمَةِ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ بِقَوْلِهِ: (احْتَجَّ بِهِ الْأَيْمَةُ كُلُّهُمْ، وَأَحْمَدُ، وَغَيْرُهُ: يُطْلِقُونَ الْمَنَاقِيرَ عَلَيَّ الْأَفْرَادِ الْمُطْلَقَةِ). اهـ

قُلْتُ: فَقَدْ أَطْلَقَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، هَذَا اللَّفْظَ عَلَيَّ جَمَاعَةً مِنَ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ، الْمُحْتَجِّ بِهِمْ فِي «الصَّحِيحِينَ».

* وَمِنْهُمْ: الْإِمَامُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، فَقَدْ أَنْكَرَ أَحَادِيثَ عَلَيَّ عَدَدٍ مِنَ الثَّقَاتِ، الْمُحْتَجِّ بِهِمْ فِي «الصَّحِيحِينَ»، مَا تَفَرَّدُوا بِهِ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «شَرْحِ الْعِلَالِ الصَّغِيرِ» (ج ١ ص ٤٥٤): (وَهَذَا الْكَلَامُ: يَدُلُّ عَلَيَّ أَنَّ النَّكَارَةَ، عِنْدَ: يَحْيَى الْقَطَّانِ، لَا تَزُولُ؛ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ، مِنْ وَجْهِ آخَرَ). اهـ.

(١) وَانظُرْ: «شَرْحِ الْعِلَالِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١ ص ٤٥٤)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٩ ص ١٠٨)، وَ«مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ (ص ١٨٠).

* وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، فِي يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُصَيْفَةَ: أَنَّهُ «مُنْكَرٌ الْحَدِيثِ».

مَعَ أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ قَالَ: عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُصَيْفَةَ: «ثِقَةٌ، ثِقَةٌ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ، عَنْهُ: «ثِقَةٌ حُجَّةٌ»^(١).

لِذَلِكَ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ص ٤٥٣)؛ فِي تَرْجَمَةِ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُصَيْفَةَ: (هَذِهِ اللَّفْظَةُ يُطْلَقُهَا: أَحْمَدُ، عَلَى مَنْ يُعْرَبُ عَلَى أَقْرَانِهِ بِالْحَدِيثِ، عُرِفَ ذَلِكَ بِالِاسْتِقْرَاءِ مِنْ حَالِهِ، وَقَدْ احْتَجَّ: بِابْنِ خُصَيْفَةَ: مَالِكٌ، وَالْأَيْمَةُ كُلُّهُمْ). اهـ * وَمِنْهُمْ: الْإِمَامُ الْبُرَيْدِيُّ، قَالَ فِي: يُونُسَ بْنِ الْقَاسِمِ الْحَنْفِيِّ، أَنَّهُ: «مُنْكَرٌ الْحَدِيثِ»^(٢).

فَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ص ٤٥٥): (أُورِدْتُ هَذَا لِئَلَّا يُسْتَدْرَكَ، وَإِلَّا فَمَذْهَبُ الْبُرَيْدِيِّ، أَنَّ الْمُنْكَرَ، هُوَ الْفَرْدُ، سَوَاءً تَفَرَّدَ بِهِ: «ثِقَةٌ»، أَوْ غَيْرُ: «ثِقَةٌ»، فَلَا يَكُونُ قَوْلُهُ: «مُنْكَرٌ الْحَدِيثِ» جَرْحًا بَيِّنًا، كَيْفَ، وَقَدْ وَثَّقَهُ: يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ). اهـ

وَهَكَذَا: يُقَالُ فِي مَنْ أُلْقِيَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ يَحْيَى الْقَطَّانُ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَغَيْرُهُمَا هَذِهِ الْأَلْفَاظَ، وَقَدْ اشْتَهَرَ بِالْعَدَالَةِ، وَالضَّبْطِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ جَرْحًا، بَيِّنًا فِيهِ، وَلَا يُرَدُّ بِهِ حَدِيثُهُ، إِلَّا مَا أَخْطَأَ فِيهِ، وَتَفَرَّدَ عَنِ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ، أَحْيَانًا.

(١) وَأَنْظُرْ: «تَهْدِيبَ الْكَمَالِ» لِلْبُرَيْدِيِّ (٣/ ق ١٥٣٦ / ط)، وَ«هَدْيِ السَّارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٤٥٣).

(٢) نَقَلَهُ عَنْهُ: ابْنُ حَجَرٍ فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ص ٤٥٥).

قَالَ الْعَلَامَةُ اللَّكْنَوِيُّ فِي «الرَّفْعِ وَالتَّكْمِيلِ» (ص ١٥٠): (يَجِبُ عَلَيْكَ: أَنْ تُفَرِّقَ

بَيْنَ قَوْلِ الْقَدَمَاءِ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَبَيْنَ قَوْلِ الْمُتَأَخِّرِينَ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

* فَإِنَّ الْقَدَمَاءَ كَثِيرًا مَا يُطْلِقُونَهُ عَلَى مُجَرَّدِ مَا تَفَرَّدَ بِهِ رَاوِيهِ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَثْبَاتِ.

* وَالْمُتَأَخِّرُونَ: يُطْلِقُونَهُ عَلَى رِوَايَةِ: رَاوٍ ضَعِيفٍ، خَالَفَ الثَّقَاتِ). اهـ

قُلْتُ: فَلَا يَكَادُ يَسْلَمُ مِنَ الْخَطَا أَحَدٌ، وَمِنْ الْوَهْمِ.

قَالَ الْحَافِظُ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ فِي «التَّمْيِيزِ» (ص ١٢٤): (لَيْسَ مِنْ نَاقِلِ خَبَرٍ،

وَحَامِلِ أَثَرٍ مِنَ السَّلَفِ الْمَاضِينَ إِلَى زَمَانِنَا، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحْفَظِ النَّاسِ، وَأَشَدَّهُمْ تَوَقُّيًّا،

وَإِتْقَانًا لِمَا يَحْفَظُ، وَيَنْقُلُ إِلَّا وَالْغَلَطُ، وَالسَّهْوُ مُمَكِّنٌ فِي حِفْظِهِ، وَنَقْلِهِ). اهـ

* فَرِوَايَةُ: عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ الْعَبْدِيِّ عَنِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، هَذِهِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، فَتَرَدُّ

رِوَايَتُهُ، بِسَبَبِ خَطِيئِهِ، وَتَفَرُّدِهِ، مِنْ دُونِ الرُّوَاةِ عَنِ مَالِكٍ، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرَشُّدُ.

٣) وَمِثَالٌ لِإِعْلَالِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ لِلْحَدِيثِ فِي الْأَبْوَابِ: مِثْلُ: حَدِيثِ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ: (ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ، وَأَمْسَكَ إِنْسَانٌ بِخَطَامِهِ،

أَوْ بِزِمَامِهِ، ثُمَّ قَالَ: أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ فَسَكَتْنَا حَتَّى ظَنْنَا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ، سِوَى اسْمِهِ، قَالَ: أَلَيْسَ

يَوْمَ النَّحْرِ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟ فَسَكَتْنَا حَتَّى ظَنْنَا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ،

فَقَالَ: أَلَيْسَ بِذِي الْحِجَّةِ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ: بَيْنَكُمْ،

حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ: الْغَائِبَ، فَإِنَّ

الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، فِي كِتَابِ: «الْعِلْمِ»، فِي بَابِ:

«قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: رَبُّ مَبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ» (٦٧) مِنْ طَرِيقِ مُسَدِّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ قَالَ:

حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ: ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ قَعَدَ عَلَيَّ بِعَيْرِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» فِي كِتَابِ: «الْعِلْمِ»، فِي بَابِ: «لِيُبْلَغَ الْعِلْمَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ» (١٠٥) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ - قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: وَأَحْسِبُهُ، قَالَ: وَأَعْرَاضَكُمْ - عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، أَلَا لِيُبْلَغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، وَكَانَ مُحَمَّدٌ يَقُولُ: صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، كَانَ ذَلِكَ: «أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟»، مَرَّتَيْنِ).

* وَفِي رِوَايَةٍ: أَبِي ذَرِّ الْهَرَوِيِّ، فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ﷺ. هَكَذَا قَيَّدَهُ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَمَوِيِّ، وَأَبِي الْهَيْثَمِ عَنِ الْفَرَبْرِِيِّ. * سَقَطَ لَهُمَا ذِكْرُ: ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ١٩٩): (كَذَا لِلْمُسْتَمَلِّي، وَالْكُشْمِيهَنِيِّ، وَسَقَطَ عَنْ: «ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ» لِلْبَاقِينَ.

* فَصَارَ مُنْقَطِعًا؛ لِأَنَّ مُحَمَّدًا، لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي بَكْرَةَ. * وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ: «مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ»، وَهِيَ خَطَأٌ، وَكَانَ: «عَنْ» سَقَطَتْ مِنْهَا. * وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ: «الْعِلْمِ» مِنْ طَرِيقِ أُخْرَى: «عَنْ مُحَمَّدٍ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ»، وَهُوَ الصَّوَابُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّنْبِيهِ عَلَى الْأَوْهَامِ» (ج ٢ ص ٥٧٠): (وَفِي نُسْخَةٍ: أَبِي ذَرِّ الْهَرَوِيِّ، فِي حَدِيثِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ.

* هَكَذَا: قَيَّدَهُ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَمُّوِيِّ، وَأَبِي الْهَيْثَمِ عَنِ الْفَرَبْرِِيِّ، سَقَطَ: لَهُمَا ذِكْرُ: ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْعِلَالِ» (ج ٧ ص ١٥٣): (وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَنْبَتُ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَنْ نَبَّأَهُ). اهـ

* وَرَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْمُسْتَمَلِيُّ، وَسَائِرُ: رِوَاةِ، الْفَرَبْرِِيِّ.

بِإِثْبَاتِ: ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، بَيْنَ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، وَأَبِي بَكْرَةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

* وَتَكَرَّرَ هَذَا الْحَدِيثُ: فِي «تَفْسِيرِ» سُورَةِ بَرَاءَةَ، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَهُ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، فِي كِتَابِ: «التَّفْسِيرِ»، فِي بَابِ: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التَّوْبَةُ: ٣٦]، (ص ٨٠٠).

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّنْبِيهِ عَلَى الْأَوْهَامِ» (ج ٢ ص ٥٧٠): (وَرَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْمُسْتَمَلِيُّ، وَسَائِرُ رِوَاةِ: الْفَرَبْرِِيِّ؛ بِإِثْبَاتِ: ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، بَيْنَ مُحَمَّدٍ، وَأَبِي

بَكْرَةَ، وَتَكَرَّرَ هَذَا الْحَدِيثُ، فِي «تَفْسِيرِ»، سُورَةِ بَرَاءَةَ، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ
 الْوَهَّابِ، أَيْضًا: عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، بِإِثْبَاتِ: ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ بَيْنَهُمَا^(١). اهـ
 * وَقَوْلُهُ: «وَسَائِرُ رُؤَاةِ الْفِرْبَرِيِّ»، وَقَعَ تَغَايُرٌ، بَيْنَ كَلَامِ الْحَافِظِ الْغَسَّانِيِّ،
 وَالْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ.

حَيْثُ يُثْبِتُ الْحَافِظُ الْغَسَّانِيُّ، أَنَّ الَّذِي سَقَطَ لَهُ: ابْنُ أَبِي بَكْرَةَ، مِنْ رُؤَاةِ الْفِرْبَرِيِّ،
 هُوَ أَبُو الْهَيْثَمِ، وَالْحَمُّوِيُّ، وَأَنَّ مَا سِوَاهُمَا: ثَبَتَ لَهُمْ ذَلِكَ.
 * بَيْنَمَا بَيْنَ الْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ، أَنَّ الَّذِي ثَبَتَ لَهُمْ: هُوَ الْمُسْتَمْلِي، وَالْكُشْمِيهَنِيُّ،
 وَسَقَطَ: لِلْبَاقِينَ.^(٢)

* وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
 سِيرِينَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه.

هَكَذَا ذَكَرَ الْحَافِظُ الْغَسَّانِيُّ فِي «التَّنْبِيهِ عَلَى الْأَوْهَامِ» (ج ٢ ص ٥٧٠)؛ بِرِوَايَةِ:
 الْأَصِيلِيِّ، «لِلْجَامِعِ الْمُسْتَدِّ الصَّحِيحِ»، فِي كِتَابِ: «بَدْءِ الْخَلْقِ»، فِي بَابِ: «مَا جَاءَ فِي
 سَبْعِ أَرْضِينَ»، فَلَمْ يَذْكَرْ بَيْنَ: مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، وَبَيْنَ أَبِي بَكْرَةَ: أَحَدًا.^(٣)
 * وَهَذَا وَهُمْ.

(١) هَذَا الْقَوْلُ مِنَ الْحَافِظِ الْغَسَّانِيِّ: يُوجِي بَعْدَمِ وُجُودِ اخْتِلَافٍ بَيْنَ الرُّؤَاةِ.

* لَكِنَّ الْحَافِظَ ابْنَ حَجْرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ١٩٩)؛ بَيَّنَّ أَنَّ بِهَذَا السَّنَدِ فِي «تَفْسِيرِ سُورَةِ بَرَاءَةَ»؛ بِإِسْقَاطِ
 عِنْدَ بَعْضِهِمْ، لَكِنَّهُ لَمْ يُثَبِّهْ عَنْهُ بِشَيْءٍ.

(٢) وَانظُرْ: «التَّنْبِيهِ عَلَى الْأَوْهَامِ» لِلْغَسَّانِيِّ (ج ٢ ص ٥٧٠)، وَ«فَتْحِ الْبَارِي» لِابْنِ حَجْرٍ (ج ١ ص ١٩٩).

(٣) لَمْ يَتَّفَرَّدِ الْأَصِيلِيُّ: بِهَذَا، بَلْ وَافَقَهُ النَّسْفِيُّ فِي رِوَايَتِهِ: عَنِ الْبُخَارِيِّ.

وَانظُرْ: «فَتْحِ الْبَارِي» لِابْنِ حَجْرٍ (ج ٦ ص ٢٩٤ و ٢٩٥).

وَسَائِرُ رُوَاةِ الْفِرْبَرِيِّ: يَقُولُونَ فِيهِ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، فِي كِتَابِ: «بَدَأِ الْخَلْقِ»، فِي بَابِ: «مَا جَاءَ فِي سَبْعِ أَرْضِينَ» (٢١٩٧).
* وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَيْنِيُّ رحمته الله فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (ج ٢ ص ١٤٥): (وَفِي نُسْخَةِ الْأَصِيلِيِّ: عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَلَى الصَّوَابِ) (١). اهـ.
* وَتَكَرَّرَ أَيْضًا عَلَى الصَّوَابِ؛ حَدِيثُ: مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (الزَّمَانُ قَدِ اسْتَدَارَ كَهَيْئَةِ يَوْمٍ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ: ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَاتٌ: ذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ، وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبُ مُضَرَ، الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ، أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: أَلَيْسَ الْبُلْدَةَ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: فَأَيُّ يَوْمٍ

(١) وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، لِأَنَّ الْحَافِظَ الْعَسَانِيَّ، لَمْ يَقُلْ هُنَا عَلَى الصَّوَابِ.

* وَهُوَ وَهْمٌ: إِذْ أَغْلَبَ الرُّوَاةَ عَنِ الْبُخَارِيِّ؛ بِإِثْبَاتِ: ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، بَيْنَ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، وَبَيْنَ أَبِي بَكْرَةَ.
* وَلَعَلَّ الَّذِي يَظْهَرُ: أَنَّهُ سَقَطَ عَلَى الْحَافِظِ الْعَيْنِيِّ، بَعْضُ كَلَامِ الْحَافِظِ الْعَسَانِيِّ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصِيلِيَّ: سَقَطَ عَلَيْهِ: ابْنُ أَبِي بَكْرَةَ، فِي كِتَابِ: «بَدَأِ الْخَلْقِ»، بَيْنَمَا، رَوَاهُ عَلَى الصَّوَابِ، فِي كِتَابِ: «الْمَغَازِي»، كَمَا بَيَّنَّ الْحَافِظُ الْعَسَانِيُّ نَفْسَهُ.

وَأَنْظُرِ: «التَّنْبِيْهِ عَلَى الْأَوْهَامِ» لِلْعَسَانِيِّ (ج ٢ ص ٥٧١)، وَ«فَتْحَ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ١٩٩).

هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى شِظْنَا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ، - قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ- وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ، فَسَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ، أَلَا فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي ضَلَالًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، أَلَا لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَلَعَلَّ بَعْضَ مَنْ يُبَلِّغُهُ أَنْ يَكُونَ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَنْ سَمِعَهُ. فَكَانَ مُحَمَّدٌ إِذَا ذَكَرَهُ يَقُولُ: صَدَقَ مُحَمَّدٌ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ» (مَرَّتَيْنِ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، فِي كِتَابِ: «الْمَعَارِزِ»، فِي بَابِ: «حَجَّةِ الْوَدَاعِ» (٤٤٠٦).

* وَفِي رِوَايَةٍ: الْقَابِسِيُّ، أَنَّ فِي نُسْخَةٍ: أَبِي زَيْدٍ الْمُرُوزِيِّ: عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه بِهِ، وَفِي نُسْخَةٍ: عَنْ أَبِي بَكْرَةَ.

ذَكَرَ ذَلِكَ: الْحَافِظُ الْغَسَّانِيُّ فِي «التَّنْبِيهِ عَلَى الْأَوْهَامِ» (ج ٢ ص ٥٧١).

* وَهَذَا وَهُمْ.

* وَوَقَعَ فِي رِوَايَةٍ: الْأَصِيلِيُّ، عَلَى الصَّوَابِ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

* وَهُوَ الصَّحِيحُ.

* وَكَرَّرَهُ أَيْضًا: الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، فِي كِتَابِ: «التَّوْحِيدِ»،

فِي بَابِ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ» [الْقِيَامَةُ: ٢٢ و ٢٣].

(٧٤٤٧)، فَقَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ

مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: (الزَّمَانُ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ، ثَلَاثُ مُتَوَالِيَاتٍ، ذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ، وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ، أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنْنَا أَنَّهُ يُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنْنَا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: أَلَيْسَ الْبَلَدَةَ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنْنَا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ - قَالَ مُحَمَّدٌ وَأَحْسِبُهُ قَالَ: وَأَعْرَاضُكُمْ - عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ، أَلَا فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي ضَلَالًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، أَلَا لِيُبْلِغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَلَعَلَّ بَعْضٌ مَنْ يَبْلُغُهُ أَنْ يَكُونَ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَنْ سَمِعَهُ. فَكَانَ مُحَمَّدٌ إِذَا ذَكَرَهُ قَالَ: صَدَقَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟ أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ».

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، فِي كِتَابِ: «الْأَضَاحِي»، وَفِي بَابِ: مَنْ قَالَ: «الْأَضْحَى يَوْمَ النَّحْرِ» (٥٥٥٠)، فَقَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ، ثَلَاثُ مُتَوَالِيَاتٍ: ذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ، وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ، أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنْنَا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟ قُلْنَا:

اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنْنَا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: أَلَيْسَ الْبَلَدَةَ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنْنَا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ - قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ - وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ، فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ، أَلَا فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي ضَلَالًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، أَلَا لِيَبْلُغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَلَعَلَّ بَعْضٌ مَنْ يُبْلَغُهُ أَنْ يَكُونَ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَنْ سَمِعَهُ، وَكَانَ مُحَمَّدٌ إِذَا ذَكَرَهُ قَالَ: صَدَقَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا هَلْ بَلَغْتُ، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ مَرَّتَيْنِ».

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسَائِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّسْبِيهِ عَلَى الْأَوْهَامِ» (ج ٢ ص ٥٧٠): (وَفِي نُسْخَةِ أَبِي ذَرِّ الْهَرَوِيِّ، فِي حَدِيثِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ.

* هَكَذَا قَيَّدَهُ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَمُّوِيِّ، وَأَبِي الْهَيْثَمِ^(١)، عَنْ الْفِرْبَرِيِّ، سَقَطَ لَهُمَا ذِكْرُ «ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ».

(١) لَكِنَّ الْحَافِظَ ابْنَ حَجَرَ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ٢٤٠)؛ جَعَلَ: أَبَا الْهَيْثَمِ الْكُشْمِيهَنِيَّ، مِمَّنْ نَبَتْ لَهُ: «ابْنُ أَبِي بَكْرَةَ».

* وَرَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْمُسْتَمْلِي، وَسَائِرُ^(١): رُوَاةِ الْفِرْبَرِيِّ بِإِثْبَاتٍ: «ابْنُ أَبِي بَكْرَةَ»
بَيْنَ مُحَمَّدٍ، وَأَبِي بَكْرَةَ، وَتَكَرَّرَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي «تَفْسِيرِ سُورَةِ بَرَاءَةَ»، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ - أَيْضًا - عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ؛ بِإِثْبَاتِ «ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ» بَيْنَهُمَا.
* وَفِي كِتَابِ: «بَدَأِ الْخَلْقِ»، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، نَا أَيُّوبُ،
عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ.

هَكَذَا فِي نُسْخَةِ الْأَصِيلِيِّ: عَنْ أَبِي أَحْمَدَ، لَمْ يَذْكَرْ بَيْنَ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، وَأَبِي
بَكْرَةَ: أَحَدًا.

وَسَائِرُ رُوَاةِ الْفِرْبَرِيِّ يَقُولُونَ فِيهِ: عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ فِي
هَذَا الْمَوْضِعِ^(٢)، غَيْرَ أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ الْقَابِسِيَّ: وَقَعَ فِي نُسْخَتِهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: أَيُّوبُ،
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ.

وَهَذَا وَهَمٌّ فَاحِشٌ^(٣)!، وَصَوَابُهُ: أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ - هُوَ ابْنُ سِيرِينَ - عَنْ ابْنِ أَبِي
بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ.

* وَتَكَرَّرَ - أَيْضًا - حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي بَابِ: «حَجَّةِ
الْوَدَاعِ»، مِنْ كِتَابِ: «الْمَغَازِي»؛ فَذَكَرَ الْقَابِسِيُّ: أَنَّ فِي نُسْخَةِ أَبِي زَيْدٍ: أَيُّوبُ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ.

(١) ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ٢٤٠)؛ أَنَّ الَّذِي نَبَتَ لَهُ: «ابْنُ أَبِي بَكْرَةَ»، مِنْ الرُّوَاةِ عَنِ
الْفِرْبَرِيِّ، وَالْمُسْتَمْلِي، وَالْكَشْمِيهَيَّيَّ، وَسَقَطَ لِلْبَاقِينَ.

(٢) وَكَذَا فِي رِوَاةِ النَّسْفِيِّ عَنِ الْبُخَارِيِّ، ذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٦ ص ٣٤٠).

(٣) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٦ ص ٣٤٠): «وَاقَفَ الْأَصِيلِيُّ، لَكِنْ صَحَّفَ «عَنْ» فَصَارَتْ «ابْنٌ»، فَلِذَلِكَ وَصَفَهُ بِفُحْشِ الْوَهْمِ». اهـ

وَوَقَعَ فِي نُسْخَةِ الْأَصِيلِيِّ هَذَا الْمَوْضِعُ: عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَلَيَّ

الصَّوَابِ). اهـ

* وَذَكَرَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَالِ» (ج ٧ ص ١٥٣)؛ أَنَّ ابْنَ عَلِيَّةَ^(١)، وَعَبْدَ

الْوَارِثِ؛ رَوِيَاهُ: عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ^(٢)، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، وَلَمْ يَذْكُرَا: بَيْنَهُمَا، أَحَدًا.

* وَكَذَلِكَ: رَوَاهُ يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه.

أُورِدَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَالِ» (ج ٧ ص ١٥٣).

وَرَوَاهُ: مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، وَعَنْ رَجُلٍ آخَرَ - هُوَ أَفْضَلُ فِي نَفْسِي مِنْ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ - عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: أَلَا

تَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ،

فَقَالَ: أَلَيْسَ بِيَوْمِ النَّحْرِ؟ قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: أَيُّ بَلَدٍ هَذَا، أَلَيْسَتْ بِالْبَلَدَةِ

الْحَرَامِ؟ قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ، وَأَبْشَارَكُمْ،

عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟ قُلْنَا:

نَعَمْ، قَالَ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ، فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَإِنَّهُ رَبٌّ مُبَلِّغٌ يُبَلِّغُهُ لِمَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ.

فَكَانَ كَذَلِكَ، قَالَ: لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ).

(١) رَوَاهُ: ابْنُ عَلِيَّةَ، أَخْرَجَهَا: أَحْمَدُ فِي «الْمُسْتَدِّ» (ج ٥ ص ٣٧).

(٢) قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَالِ» (ج ٧ ص ١٥٣): (وَرَوَاهُ: مُحَمَّدُ بْنُ حُسَيْنٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ عَنِ الْحَسَنِ، وَابْنِ سِيرِينَ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو

بَكْرَةَ، وَوَهْمَ فِي قَوْلِهِ: «أَبُو بَكْرَةَ»، لِأَنَّهُمَا: لَمْ يَسْمَعَا مِنْهُ). اهـ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، فِي كِتَابِ: «الْفِتَنِ»، فِي بَابِ:
 قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»: (٧٠٧٨).
 * وَرَوَاهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ
 مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، وَرَجُلٍ -أَفْضَلُ
 فِي نَفْسِي مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ-: حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ﷺ قَالَ: خَطَبَنَا
 النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ، فَذَكَرَهُ.^(١)

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، فِي كِتَابِ: «الْحَجِّ»، فِي بَابِ:
 «الْخُطْبَةِ أَيَّامَ مِنِّي»: (١٧٤١).

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٧ ص ١٥٢): (وَرَوَاهُ: قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ،
 عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ.
 * وَرَجُلٌ أَفْضَلُ فِي نَفْسِي مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ فَسَمَّاهُ: أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ^(٢)، عَنْ قُرَّةَ،
 فَقَالَ: وَعَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَمِيرِيِّ، وَلَمْ يُسَمِّهِ: يَحْيَى الْقَطَّانَ، فِي رِوَايَتِهِ عَنْ
 قُرَّةَ). اهـ

* وَهُوَ عَلَى الصَّوَابِ.

(١) وَهَذَا الْوَجْهُ عَلَى الصَّوَابِ أَيْضًا.

* وَرِوَايَةُ: أَبِي عَامِرٍ الْعَقَدِيِّ، أَخْرَجَهَا الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٤٠).

(٢) وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٤٣)؛ بِرِوَايَةِ: أَبِي عَامِرٍ الْعَقَدِيِّ، وَيَحْيَى الْقَطَّانِ.

* وَكَذَا: أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٣٩ و ٤٩) مِنْ طَرِيقِهِمَا.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْغَسَّانِيُّ رحمته فِي «التَّنْبِيهِ عَلَى الْأَوْهَامِ» (ج ٢ ص ٥٧٢): (وَإِتِّصَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ، وَصَوَابُهُ: أَنْ يَكُونَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ.

* وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ؛ أَيْضًا: عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ). اهـ

قُلْتُ: وَمَرَادُ الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ، فِي ذِكْرِهِ لِلرُّوَايَاتِ الْمُتَّصِلَةِ، وَالرُّوَايَاتِ الْمُتَقَطِّعَةِ، لِيُبَيِّنَ عِلَّةَ الرُّوَايَاتِ الْمُتَقَطِّعَةِ فِي الْأَبْوَابِ، كَمَا سَبَقَ ذِكْرُهَا فِي أَبْوَابِهَا، لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ؛ بِمِثْلِ: هَذِهِ الرُّوَايَاتِ الْمُرْسَلَةِ فِي الْأَسَانِيدِ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِعْلَالٌ، يَتَّفِقُ مَعَ الْقَوَاعِدِ الْحَدِيثِيَّةِ، وَلَا يُخَالَفُهَا أَلْبَتَّةَ.

* وَالْغَرَضُ مِنْ هَذَا الْبَابِ كُلِّهِ، أَنَّ مَنْ اسْتَدْرَكَ عَلَى الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ رحمته فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه، فَقَدْ أَخْطَأَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ مَرَادَهُ هُوَ إِعْلَالُ الْحَدِيثِ الْمُرْسَلِ، بِالْحَدِيثِ الْمُتَّصِلِ، وَقَدْ سَبَقَ تَفْصِيلُ ذَلِكَ.

* وَهَذَا يُظْهِرُ أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ، أوردَ: الْحَدِيثَ الْمُرْسَلِ، لِيَبَيِّنَ الْعِلَّةَ فِيهِ؛ كَمَا هِيَ عَادَتُهُ فِي: «صَحِيحِهِ»، فِي عَدَدٍ مِنَ الْأَبْوَابِ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ، يَذْكُرُ فِي أَبْوَابِ كِتَابِهِ، أَحَادِيثَ مَعْلُولَةً، لِيُمَيِّزَ فِي الْأَبْوَابِ، بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الثَّابِتَةِ، وَالْأَحَادِيثِ الْمَعْلُولَةِ؛ حِرْصًا مِنْهُ عَلَى تَنْقِيَةِ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ، مِمَّا أُدْخِلَ فِيهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ.

* وَهَذَا التَّعْلِيلُ مِنَ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رحمته، لَا يَعْرِفُهُ؛ إِلَّا أَهْلُ الشَّانِ.

قُلْتُ: وَهَذَا يُبَيِّنُ الْفَرْقَ بَيْنَ مَا سَأَلَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ فِي الْأُصُولِ
وَالِاحْتِجَاجِ بِهِ، وَمَا ذَكَرَهُ لِلْإِعْلَالِ! (١)

(٤) وَعَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّيَلِيِّ قَالَ: (أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ، فَجَلَسْتُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَمَرَّ بِجَنَازَةٍ، فَأَتَيْتُ عَلِيَّ صَاحِبَهَا خَيْرًا، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَجَبَتْ، ثُمَّ مَرَّ بِأُخْرَى،
فَأَتَيْتُ عَلِيَّ صَاحِبَهَا خَيْرًا، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَجَبَتْ، ثُمَّ مَرَّ بِالثَّالِثِ، فَأَتَيْتُ عَلِيَّ صَاحِبَهَا
شَرًّا، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَجَبَتْ، فَقُلْتُ: وَمَا وَجَبَتْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: قُلْتُ: كَمَا قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيَّمَا مُسْلِمٍ، شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ قَالُوا: خَيْرًا، أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ، قُلْنَا: أَوْ ثَلَاثَةٌ،
قَالَ: أَوْ ثَلَاثَةٌ، قُلْنَا: أَوْ قَالَ: أَوْ اثْنَانِ).

حَدِيثٌ مَعْلُومٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٣٦٨)، وَ(٢٦٤٣) حَدَّثَنَا (٢)
عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ الصَّفَّارُ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفَرَاتِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيْدَةَ، عَنْ أَبِي
الْأَسْوَدِ الدِّيَلِيِّ بِهِ.

- (١) فَإِذَا كُنْتَ أَيُّهَا الْمُقَلِّدُ الْمُتَعَالِمُ لَا تَسْتَطِيعُ التَّفْرِيقَ، وَلَا مَعْرِفَةَ هَذَا الْعِلْمِ، فَيَأْتِي حَقَّ تَتَطَاوَلُ عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ
فِي هَذَا الزَّمَانِ، إِذَا بَيَّنَّا عِلَّةَ حَدِيثٍ فِي «الصَّحِيحِينَ»، وَمُرَاعَاةَ لِأُصُولِ الْحَدِيثِ، وَحِفْظًا لِلْسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ.
* فَإِذَا عَرَضُوا لَكَ حَدِيثًا مَعْلُومًا فِي «الصَّحِيحِينَ»، أَوْ فِي غَيْرِهِمَا، وَلَمْ يَسْتَسْغِ عَقْلَكَ الشَّارِدُ، وَفَهْمُكَ
السَّقِيمُ، فَلِمَ تُبَادِرُ بِجَهْلِكَ الْفَاضِحِ فِي اتِّهَامِ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِتَضْعِيفِ الْأَحَادِيثِ.
(٢) هَكَذَا وَرَدَ فِي الْأَصْلِ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، كَذَا لِلْأَكْثَرِ، يَعْنِي: بِصِبْغَةِ التَّحْدِيثِ.
* وَذَكَرَ الْحَافِظُ الْمُرِّيُّ فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (ج ٨ ص ٣٣)؛ أَنَّهُ أَخْرَجَهُ، قَائِلًا فِيهِ: «قَالَ: عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ». *
* وَبَدَّلَكَ جَزَمَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٧٥).
وَقَدْ وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٤٩)، عَنْ عَفَّانَ بْنِ مُسْلِمٍ بِهِ.

ومن هَذَا الْوَجْهِ: أَخْرَجَهُ الطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْتَدْرِ» (٢٢)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْتَدْرِ» (ج ١ ص ٢١ و ٣٠ و ٤٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُمْتَصِرِ مِنَ السُّنَنِ» (١٠٥٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٣٦٨)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٠٢٧)، وَفِي «الْمُجْتَبَى مِنَ السُّنَنِ الْمُسْتَدْرَةِ» (ج ٤ ص ٥٠)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْتَدْرِ» (٣١٢)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْتَدْرِ» (١٤٥).

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْتَدْرِ» (ج ١ ص ٥٤) مِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ الْوَلِيدِ الشَّنِّيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، قَالَ: (جَلَسَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَجْلِسًا... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ).

* وَلَيْسَ فِيهِ: عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّيَلِيِّ، وَهَذِهِ عَلَّةٌ فِي الْحَدِيثِ.

فَفِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ: رَوَاهُ دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفُرَاتِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّيَلِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

وَفِي الْوَجْهِ الثَّانِي: رَوَاهُ وَكَيْعٌ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْوَلِيدِ الشَّنِّيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ١٤٠): (دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفُرَاتِ: أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ: عَنْهُ حَدِيثٌ: أَبِي الْأَسْوَدِ، وَخَالَفُوهُ فِيهِ، وَفِي النَّفْسِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ شَيْءٌ^(١)).

وَأَنْظُرْ: «فَتَحَ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٢٢٩).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «النُّكَبِ الظَّرَافِ» (ج ٨ ص ٣٣): (قَوْلُهُ: «وَقَالَ عَفَّانُ»، قُلْتُ: وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَرٍّ، عَنْ شَيْخِهِ الثَّلَاثَةِ: «حَدَّثَنَا عَفَّانُ»، وَكَذَا فِي سَمَاعِنَا مِنْ رِوَايَةِ: أَبِي الْوَقْتِ).

وَأَخْرَجَهُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٥٦-مُسْنَدُ الْفَارُوقِ) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي الْفَرَاتِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّيلِيِّ بِهِ.

وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: (لَا نَحْفَظُهُ: إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَفِي إِسْنَادِهِ بَعْضُ الْانْقِطَاعِ؛ لِأَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ بُرَيْدَةَ: يَدْخُلُ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ أَبِي الْأَسْوَدِ: يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ، وَقَدْ أَدْرَكَ: أَبَا الْأَسْوَدِ).

* وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ: سَمِعْتُ أَبَا الْأَسْوَدِ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنُ الْإِسْنَادِ؛ إِنْ كَانَ سَمِعَهُ: مِنْ أَبِي الْأَسْوَدِ).

قُلْتُ: وَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ، فَالْإِسْنَادُ مُنْقَطِعٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رحمته فِي «التَّبَعِ» (ص ٤١٧): (وَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ، حَدِيثَ: دَاوُدَ بْنِ أَبِي الْفَرَاتِ عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، وَقَدْ كَتَبْتُ عَلَيْهِ، فِي مَوْضِعٍ آخَرَ).
يَعْنِي: يَقْصِدُ أَنَّهُ ذَكَرَ الْعِلَّةَ؛ فِي «التَّبَعِ»، فِي (ص ٥٠٤)، حَيْثُ قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ رحمته: (وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ دَاوُدَ بْنِ أَبِي الْفَرَاتِ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُمَرَ: «مَرَّ بِجَنَازَةٍ، فَقَالَ: وَجَبَتْ»).

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ فِي «الْمُسْنَدِ»: ابْنُ بُرَيْدَةَ إِنَّمَا يَرُوي عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، وَلَمْ يَقُلْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: سَمِعْتُ أَبَا الْأَسْوَدِ فَيَكُونُ مُتَّصِلًا.
قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ وَكَيْعٌ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْوَلِيدِ الشَّنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، قَالَ: «جَلَسَ عُمَرُ»، مُرْسَلًا، وَرَفَعَهُ، وَلَمْ يَذْكَرْ بَيْنَ ابْنِ بُرَيْدَةَ، وَبَيْنَ عُمَرَ: أَحَدًا).

* وَرِوَايَةٌ: وَكَيْعِ هَذِهِ، أَخْرَجَهَا أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٥٤) مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ الْوَلِيدِ الشَّنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، قَالَ: (جَلَسَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، مَجْلِسًا، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، يَجْلِسُهُ تَمَرُّ عَلَيْهِ الْجَنَائِزُ... وَذَكَرَ الْحَدِيثَ).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «مُسْنَدِ الْفَارُوقِ» (ج ١ ص ٣٥٧): «هَكَذَا مُنْقَطِعًا».

* وَأَعْلَى هَذِهِ الطَّرِيقَ: الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَالِ» (ج ٢ ص ٢٤٨)؛ بِقَوْلِهِ: «رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، مُرْسَلًا، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، لَمْ يَذْكَرْ بَيْنَهُمَا، أَحَدًا».

* وَالْمَحْفُوظُ مِنْ ذَلِكَ: مَا رَوَاهُ عَفَّانُ، وَمَنْ تَابَعَهُ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي الْفُرَاتِ).

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤٥) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الصَّمَدِ، وَعَفَّانَ، قَالَا: ثنا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفُرَاتِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢١) مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ مُحَمَّدٍ، ثنا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفُرَاتِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ بِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٣ ص ٢٣): «قَوْلُهُ: «عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ»، هُوَ الدَّلِيلِيُّ التَّابِعِيُّ الْكَبِيرُ الْمَشْهُورُ، وَلَمْ أَرَهُ؛ مِنْ رِوَايَةِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْهُ؛ إِلَّا مُعْنَعًا».

قُلْتُ: وَلَمْ أَرَهُ إِلَّا إِلَى الْآنَ، مِنْ حَدِيثِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ؛ إِلَّا بِالْعَنْعَنَةِ، فَعَلْتُهُ: بِأَقْيَسِهِ^(١).

(١) وَأَنْظُرْ: «مُسْنَدُ الْفَارُوقِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ١ ص ٣٥٦ و ٣٥٧)، وَ«التَّبَعُ» لِلدَّارِقُطْنِيِّ (ص ٤١٧)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِلْحَاكِمِ (ص ١٤٠)، وَ«فَتْحِ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٢٣٠)، وَ«هَدْيِ السَّارِي» لَهُ (ص ٣٧٤).

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي «تَعْلِيْقِهِ عَلَى التَّبَعِ» (ص ٤١٩): (وَالرَّاجِحُ: هُوَ الْإِنْقِطَاعُ، كَمَا ذَكَرَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ).

وَسُئِلَ الْحَافِظُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٢ ص ٢٤٧): عَنْ حَدِيثِ أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّيَلِيِّ^(١)، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ مُسْلِمٍ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ مِنْ جِيرَانِهِ بِخَيْرٍ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ»؛ فَقَالَ: (هُوَ حَدِيثٌ رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ: * فَرَوَاهُ: دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفُرَاتِ^(٢) - وَهُوَ ثِقَةٌ - عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ.

وَاخْتَلَفَ عَنْ دَاوُدَ:

فَقَالَ يَعْقُوبُ الْحَضْرَمِيُّ^(٣): عَنْهُ عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ^(٤)، عَنْ أَبِي

الْأَسْوَدِ.

* وَوَهُمْ: فِي ذِكْرِ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ فِي إِسْنَادِهِ، لِكَثْرَةِ مَنْ خَالَفَهُ مِنَ الثَّقَاتِ الْحُفَاطِ

عَنْ دَاوُدَ.

(١) هُوَ: ظَالِمُ بْنُ عَمْرٍو، الدِّيَلِيُّ: بِكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ، وَسُكُونِ التَّحْتَانِيَّةِ، وَيُقَالُ: الدُّوَلِيُّ: بِالضَّمِّ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ مَفْتُوحَةٌ.

انظُرْ: «التَّقْرِيبُ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٢ ص ٣٩١).

(٢) هُوَ: الْكِنْدِيُّ.

(٣) هُوَ: ابْنُ إِسْحَاقَ.

(٤) يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ: يَفْتَحُ التَّحْتَانِيَّةَ وَالْمِيمَ، بَيْنَهُمَا مُهْمَلَةٌ سَاكِنَةٌ، الْبَصْرِيُّ، نَزِيلُ مَرَوْ، وَقَاضِيهَا، ثِقَةٌ فَصِيحٌ، وَكَانَ يُرْسِلُ، مَاتَ قَبْلَ الْمِائَةِ، وَقِيلَ: بَعْدَهَا.

انظُرْ: «التَّقْرِيبُ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٢ ص ٣٦١).

مِنْهُمْ: عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَعَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَزَيْدُ بْنُ الْحَبَّابِ، وَيُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُؤَدَّبُ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِي^(١)، وَأَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ^(٢)، وَشَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخٍ، وَغَيْرُهُمْ، فَإِنَّهُمْ رَوَوْهُ: عَنْ دَاوُدَ، عَنْ ابْنِ بَرِيدَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ^(٣).

* لَمْ يَذْكُرُوا بَيْنَهُمَا أَحَدًا.

* وَكَذَلِكَ: رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ رَزِينٍ^(٤)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، كَرِوَايَةٍ الْجَمَاعَةِ عَنْ دَاوُدَ.

* وَرَوَاهُ: عُمَرُ بْنُ الْوَلِيدِ الشَّنِّي^(٥)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ مُرْسَلًا، عَنْ عُمَرَ^(٦)، لَمْ يَذْكُرْ بَيْنَهُمَا أَحَدًا.

(١) هُوَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرِيدِ الْمُقْرِيِّ.

(٢) هُوَ: هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الطَّيَالِسِيُّ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «جَامِعِهِ الصَّحِيحِ»، فِي كِتَابِ «الْجَنَائِزِ»، بَابُ: «ثَنَاءِ النَّاسِ عَلَى الْمَيِّتِ»، عَنْ عَفَّانَ بْنِ مُسْلِمٍ (ج ٣ ص ٢٢٩)، (١٣٦٨).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا فِي «الشَّهَادَاتِ»، بَابُ: «تَعْدِيلِ كَمَّ يَجُوزُ»، عَنْ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ (ج ٥ ص ٢٥٢)، (٢٦٤٣).

(٤) لَمْ أَجِدْ تَرْجَمَتَهُ.

(٥) عُمَرُ بْنُ الْوَلِيدِ الشَّنِّي: يَفْتَحُ مُعْجَمَهُ، وَشَدَّةُ نُونِ، أَبُو سَلَمَةَ الْعَبْدِيُّ الْبَصْرِيُّ، قَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ يَحْيَى الْقَطَّانُ: «لَيْسَ هُوَ عِنْدِي مِمَّنْ اعْتَمَدَ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ»، وَثَقَّهُ: ابْنُ مَعِينٍ، وَأَحْمَدُ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «مَا أَرَى بِحَدِيثِهِ بَأْسًا»، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ».

انظُرْ: «الضُّعْفَاءُ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٣٠٠)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٣ ص ١٣٩)، وَ«اللسان المميزان» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ٤ ص ٣٣٧)، وَ«تَعْجِيلَ الْمَنْفَعَةِ» لَهُ (ص ٢٠٠ و ٢٠١)، وَ«المُعْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ص ١٤٨).

(٦) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»، فِي «مُسْنَدِ عُمَرَ» (ج ١ ص ٥٤).

* وَالْمَحْفُوظُ مِنْ ذَلِكَ: مَا رَوَاهُ عَفَّانُ، وَمَنْ تَابَعَهُ: عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي الْفَرَاتِ.
 وَقَدْ أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ»^(١)، مِثْلَ مَا رَوَاهُ عَفَّانُ، عَنْ دَاوُدَ،
 عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ
 * وَقَوْلُ الْحَافِظِ الدَّارِقُطْنِيِّ فِي «الْعِلَالِ» (ج ٢ ص ٢٤٧)؛ مُخَالَفٌ، لِقَوْلِهِ فِي
 «التَّبَعِ» (ص ٤١٧ و ٥٠٤)؛ حَيْثُ: أَعْلَهُ صِرَاحَةٌ، وَكَذَا فَعَلَ فِي «السُّؤَالَاتِ»
 (ص ١٤٠).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٣ ص ٢٣٠): (قَوْلُهُ: «عَنْ أَبِي
 الْأَسْوَدِ»، هُوَ الدَّلِيلِيُّ، التَّابِعِيُّ، الْكَبِيرُ، الْمَشْهُورُ.
 * وَلَمْ أَرَهُ مِنْ رِوَايَةِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْهُ؛ إِلَّا مُعْنَعًا.
 * وَقَدْ حَكَى الدَّارِقُطْنِيُّ فِي كِتَابِ: «التَّبَعِ»، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ: أَنَّ ابْنَ بُرَيْدَةَ،
 إِنَّمَا يَرَوِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، وَلَمْ يَقُلْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: سَمِعْتُ أَبَا
 الْأَسْوَدِ.

(١) بَلِ انْفَرَدَ الْبُخَارِيُّ بِتَخْرِيجِ رِوَايَةِ: دَاوُدَ بْنِ أَبِي الْفَرَاتِ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ
 الْخَطَّابِ.

وَمُسْلِمٌ لَمْ يُخْرِجْهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بَلْ أَخْرَجَهُ بِسَنَدٍ آخَرَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (ج ١ ص ٣٧٩).
 فَقَوْلُ الْحَافِظِ الدَّارِقُطْنِيِّ فِي «الْعِلَالِ» (ج ٢ ص ٣٤٩)، بِأَنَّهُ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَالْأَمْرُ: كَمَا يَقُولُ فِي «التَّبَعِ»
 (ص ٤١٧)، فَإِنِّي لَمْ أَجِدْهُ فِي مُسْلِمٍ فِي مِثْلِهِ.
 * وَهَكَذَا النَّابُلَسِيُّ، لَمْ يَعْزُهُ فِي «ذَخَائِرِ الْمَوَارِيثِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَوَاضِعِ الْحَدِيثِ» (ج ٣ ص ٤١)؛ إِلَى مُسْلِمٍ
 فِي «صَحِيحِهِ».

* وَكَذَا الْمَرْيُ فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (ج ٨ ص ٣٣).
 وَانظُرْ: «تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ١ ص ٤٥٦)، وَالتَّعْلِيْقَ عَلَى التَّبَعِ لِلشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ (ص ٤١٩).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: وَابْنُ بَرِيدَةَ، وَوُلِدَ فِي عَهْدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَدْ أَدْرَكَ: أَبَا الْأَسْوَدِ،
بِلَا رَيْبٍ، لَكِنَّ الْبُخَارِيَّ: لَا يَكْتَفِي بِالْمُعَاصِرَةِ^(١)، فَلَعَلَّهُ: أَخْرَجَهُ شَاهِدًا، وَكَتَفَى
لِلْأَصْلِ، بِحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ. اهـ.

قُلْتُ: بَلْ يُعْتَدَرُ لِلْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ، عَنْ تَخْرِيجِهِ، لِحَدِيثِ: أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّيَلِيِّ،
لِعَلَّةٍ فِيهِ، فَأُورِدَ هَذَا الْوَجْهَ، لِيُبَيِّنَ عِلَّتَهُ فِي كِتَابِهِ.

* وَمِمَّا يُعْلَلُ هَذَا الْحَدِيثَ، مَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ: عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ
صُهَيْبٍ: يَرَوِيهِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، الَّذِي قَبْلَهُ.

قَالَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٦٠): (بَابُ: ثَنَاءِ النَّاسِ عَلَى
الْمَيِّتِ، حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ
مَالِكٍ رضي الله عنه يَقُولُ: مَرُّوا بِجَنَازَةٍ فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «وَجَبَتْ»، ثُمَّ مَرُّوا
بِأُخْرَى فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا شَرًّا، فَقَالَ: «وَجَبَتْ»، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: مَا وَجَبَتْ؟ قَالَ
صلى الله عليه وسلم: هَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا، فَوَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَهَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا، فَوَجَبَتْ لَهُ النَّارُ،
أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ).^(٢)

(١) مَسْأَلَةُ الْمُعَاصِرَةِ بَيْنَ التَّلْمِيزِ، وَشَيْخِهِ، لَيْسَ لَهَا أَصْلٌ فِي «أُصُولِ الْحَدِيثِ».

* بَلْ هُنَاكَ عَدَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، طُنُوا أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا، يَقُولُ: بِالْمُعَاصِرَةِ، نَقَلُوا عَنْهُ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْهُ ذَلِكَ، وَقَدْ
قَلَّدَهُمُ النَّاسُ، وَقَدْ بَيَّنْتُ ذَلِكَ فِي مَوَاضِعٍ أُخْرَى.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» فِي «الْجَنَائِزِ»، بَابُ: «فِيمَنْ يُثْنَى عَلَيْهِ خَيْرٌ أَوْ شَرٌّ مِنَ الْمَوْتَى» (٩٤٩).

* «فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا خَيْرًا»: وَصَفُوهَا بِفِعْلِ الْخَيْرِ، «فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا شَرًّا»: وَصَفُوهَا بِفِعْلِ الشَّرِّ، «شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي
الْأَرْضِ»: أَيُّ: يُقْبَلُ قَوْلُكُمْ فِي حَقِّ مَنْ تَشْهَدُونَ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ.

* فَكَتَفَى الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ، لِلْأَصْلِ، بِحَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، الَّذِي قَبْلَ حَدِيثِ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، وَعَلَيْهِ اعْتِمَادُهُ فِي الْبَابِ، يَعْنِي: بِحَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، بِهَذِهِ الْقِصَّةِ سَوَاءً، وَقَدْ وَافَقَهُ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ عَلَى تَخْرِيجِهِ فِي «صَحِيحِهِ» (٩٤٩)، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى شُدُوزِ رِوَايَةِ: أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّبَلِيِّ.

* وَأَخْطَأَ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرَ فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ص ٢٧٤)؛ بِقَوْلِهِ: أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ ذَكَرَ حَدِيثَ: أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّبَلِيِّ، كَالْمُتَابِعَةِ، وَالشَّاهِدِ، لِحَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ.

* بَلْ ذَكَرَهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ، لِيُعَلِّهَ، كَمَا هِيَ عَادَتُهُ فِي مِثْلِ ذِكْرِهِ لِهَذَا الْاِخْتِلَافِ.
* فَأَخْرَجَ أَوْلَا؛ حَدِيثَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، مِنْ رِوَايَةِ: عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْهُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى الْأَصْلِ، بِأَنَّ اعْتِمَادَهُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَيْهِ، وَهُوَ عَلَى شَرْطِهِ فِي «الْمُسْتَدْرَجِ الصَّحِيحِ»؛ يَعْنِي: أَخْرَجَهُ فِي الْأُصُولِ.

فَقَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٦٠): (حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه يَقُولُ: مَرُّوا بِجَنَازَةٍ فَأَثْنُوا عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «وَجِبَتْ»، ثُمَّ مَرُّوا بِأُخْرَى فَأَثْنُوا عَلَيْهَا شَرًّا، فَقَالَ: «وَجِبَتْ»، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: مَا وَجِبَتْ؟ قَالَ صلى الله عليه وسلم: هَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا، فَوَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَهَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا، فَوَجِبَتْ لَهُ النَّارُ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ).^(١)

(١) وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٩٤٩)؛ فِي كِتَابِ: «الْجَنَائِزِ»، بَابِ: «فِيمَنْ يُثْنَى عَلَيْهِ خَيْرًا، أَوْ شَرًّا مِنْ الْمَوْتَى».

* ثُمَّ أَرَدَفَ بَعْدَهُ، حَدِيثَ: عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، مِنْ رِوَايَةِ: أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّيَلِيِّ، لِيُعَلِّمَهُ، بِحَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، مِنْ رِوَايَةِ: عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ.

فَقَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٦٠): (حَدَّثَنَا عَفَانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفُرَاتِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، وَقَدْ وَقَعَ بِهَا مَرَضٌ، فَجَلَسْتُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، فَمَرَّتْ بِهِمْ جَنَازَةٌ، فَأْتَنِي عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا، فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: وَجَبَتْ، ثُمَّ مَرَّ بِأُخْرَى فَأْتَنِي عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا، فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: وَجَبَتْ، ثُمَّ مَرَّ بِالثَّالِثَةِ فَأْتَنِي عَلَى صَاحِبِهَا شَرًّا، فَقَالَ: وَجَبَتْ، فَقَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ: فَقُلْتُ: وَمَا وَجَبَتْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: قُلْتُ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «أَيُّمَا مُسْلِمٍ، شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ بِخَيْرٍ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ»، فَقُلْنَا: وَثَلَاثَةٌ، قَالَ: «وَثَلَاثَةٌ»، فَقُلْنَا: وَاثْنَانِ، قَالَ: «وَاثْنَانِ» ثُمَّ لَمْ نَسْأَلْهُ عَنِ الْوَاحِدِ).

* وَذَكَرَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٩٣٤ و ٩٣٥)؛ هَذِهِ الْعِلَّةُ، أَيْضًا: فِي كِتَابِ: «الشَّهَادَاتِ»، فِي بَابِ: «تَعْدِيلِ كَمَّ يَجُوزُ»، مِنْ رِوَايَةِ: ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، عَنْهُ: حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، أَوَّلًا، ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِحَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ نَفْسِهِ، بِرِوَايَةِ، أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّيَلِيِّ، وَهَذَا أَيْضًا لِيُبَيِّنَ: شُدُودَهَا.

فَالصَّحِيحُ: رِوَايَةُ: عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

* وَرِوَايَةُ: ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

* وَقَدْ أَعْلَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ، لِلِاخْتِلَافِ فِيهِ، وَلِعِلَّةِ: الْانْقِطَاعِ، فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ، قَدْ اضْطَرَبَ فِيهِ الرَّوَاةُ.^(١)

وَسُئِلَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَالِ» (ج ٢ ص ٢٤٧): عَنْ حَدِيثِ أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّيَلِيِّ^(٢)، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ مُسْلِمٍ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ مِنْ جِيرَانِهِ بِخَيْرٍ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ»؛ فَقَالَ: (هُوَ حَدِيثٌ رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ: * فَرَوَاهُ: دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفُرَاتِ^(٣) - وَهُوَ ثِقَةٌ - عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ.

وَاخْتَلَفَ عَنْ دَاوُدَ:

فَقَالَ يَعْقُوبُ الْحَضْرَمِيُّ^(٤): عَنْهُ عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ^(٥)، عَنْ أَبِي

الْأَسْوَدِ.

* وَوَهُمَ: فِي ذِكْرِ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ فِي إِسْنَادِهِ، لِكَثْرَةِ مَنْ خَالَفَهُ مِنَ الثَّقَاتِ الْحُفَّازِ

عَنْ دَاوُدَ.

(١) وَأَنْظُرْ: «مُسْنَدُ الْفَارُوقِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ١ ص ٣٥٦ و ٣٥٧)، وَ«الْعِلَالِ» لِلدَّارِقُطْنِيِّ (ج ٢ ص ٢٤٧)، وَ«التَّبَعِ»

لَهُ (٥٠٤)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٢٣٠).

(٢) هُوَ: ظَالِمٌ بْنُ عَمْرٍو، الدِّيَلِيُّ: بِكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ، وَسُكُونِ التَّحْتَانِيَّةِ، وَيُقَالُ: الدُّوَلِيُّ: بِالضَّمِّ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ مَفْتُوحَةٌ.

أَنْظُرْ: «التَّقْرِيبَ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٣٩١).

(٣) هُوَ: الْكِنْدِيُّ.

(٤) هُوَ: ابْنُ إِسْحَاقَ.

(٥) يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ: بَفَتْحِ التَّحْتَانِيَّةِ وَالْمِيمِ، بَيْنَهُمَا مُهْمَلَةٌ سَاكِنَةٌ، الْبَصْرِيُّ، نَزِيلٌ مَرُّو وَقَاضِيهَا، ثِقَةٌ فَصِيحٌ، وَكَانَ يُرْسِلُ، مَاتَ قَبْلَ الْمِائَةِ، وَقِيلَ: بَعْدَهَا.

أَنْظُرْ: «التَّقْرِيبَ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٣٦١).

مِنْهُمْ: عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَعَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَزَيْدُ بْنُ الْحَبَّابِ، وَيُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُؤَدَّبُ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِي^(١)، وَأَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ^(٢)، وَشَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخٍ، وَغَيْرُهُمْ، فَإِنَّهُمْ رَوَوْهُ: عَنْ دَاوُدَ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ^(٣).

* لَمْ يَذْكُرُوا بَيْنَهُمَا أَحَدًا.

* وَكَذَلِكَ: رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ رَزِينٍ^(٤)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، كَرِوَايَةٍ الْجَمَاعَةِ عَنْ دَاوُدَ.

* وَرَوَاهُ: عُمَرُ بْنُ الْوَلِيدِ الشَّنِّي^(٥)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ مُرْسَلًا، عَنْ عُمَرَ^(٦)، لَمْ يَذْكُرْ بَيْنَهُمَا أَحَدًا.

(١) هُوَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرِيدِ الْمُقْرِيِّ.

(٢) هُوَ: هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الطَّيَالِسِيُّ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «جَامِعِهِ الصَّحِيحِ»، فِي كِتَابِ «الْجَنَائِزِ»، بَابُ: «ثَنَاءِ النَّاسِ عَلَى الْمَيِّتِ»، عَنْ عَفَّانَ بْنِ مُسْلِمٍ (ج ٣ ص ٢٢٩)، (١٣٦٨).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا فِي «الشَّهَادَاتِ»، بَابُ: «تَعْدِيلِ كَمَّ يَجُوزُ»، عَنْ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ (ج ٥ ص ٢٥٢)، (٢٦٤٣).

(٤) لَمْ أَجِدْ تَرْجَمَتَهُ.

(٥) عُمَرُ بْنُ الْوَلِيدِ الشَّنِّي: يَفْتَحُ مُعْجَمَهُ، وَشَدَّةُ نُونٍ، أَبُو سَلَمَةَ الْعَبْدِيُّ الْبَصْرِيُّ، قَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ يَحْيَى الْقَطَّانُ: «لَيْسَ هُوَ عِنْدِي مِمَّنْ اعْتَمَدَ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ»، وَثَقَّهُ: ابْنُ مَعِينٍ، وَأَحْمَدُ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «مَا أَرَى بِحَدِيثِهِ بَأْسًا»، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ».

انظُرْ: «الضُّعْفَاءُ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٣٠٠)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٣ ص ١٣٩)، وَ«اللسان المميزان» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ٤ ص ٣٣٧)، وَ«تَعْجِيلُ الْمَنْفَعَةِ» لَهُ (ص ٢٠٠ و ٢٠١)، وَ«المُعْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ص ١٤٨).

(٦) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْتَدِّ»، فِي «مُسْنَدِ عُمَرَ» (ج ١ ص ٥٤).

* وَالْمَحْفُوظُ مِنْ ذَلِكَ: مَا رَوَاهُ عَفَّانُ، وَمَنْ تَابَعَهُ: عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي الْفَرَاتِ.
 وَقَدْ أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ»^(١)، مِثْلَ مَا رَوَاهُ عَفَّانُ، عَنْ دَاوُدَ،
 عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ
 وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّبَعِ» (٥٠٤): (وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ مِنْ
 حَدِيثِ دَاوُدَ بْنِ أَبِي الْفَرَاتِ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُمَرَ: «مَرَّ بِجَنَازَةٍ،
 فَقَالَ: وَجَبَتْ».

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ فِي «الْمُسْنَدِ»: ابْنُ بُرَيْدَةَ إِنَّمَا يَرُوي عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ،
 عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، وَلَمْ يَقُلْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: سَمِعْتُ أَبَا الْأَسْوَدِ فَيَكُونُ مُتَّصِلًا.
 قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ وَكَيْعُ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْوَلِيدِ الشَّنْبِيِّ، عَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، قَالَ: «جَلَسَ عُمَرُ»، مُرْسَلًا، وَرَفَعَهُ، وَلَمْ يَذْكَرْ بَيْنَ ابْنِ بُرَيْدَةَ، وَبَيْنَ
 عُمَرَ: أَحَدًا).

(١) بَلِ انْفَرَدَ الْبُخَارِيُّ بِتَخْرِيجِ رَوَايَةِ: دَاوُدَ بْنِ أَبِي الْفَرَاتِ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ
 الْخَطَّابِ.

وَمُسْلِمٌ لَمْ يُخْرِجْهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بَلِ أَخْرَجَهُ بِسَنَدٍ آخَرَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (ج ١ ص ٣٧٩).
 فَقَوْلُ الْحَافِظِ الدَّارِقُطْنِيِّ فِي «الْعِلَالِ» (ج ٢ ص ٣٤٩)، بِأَنَّهُ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَالْأَمْرُ: كَمَا يَقُولُ فِي «التَّبَعِ»
 (ص ٤١٧)، فَإِنِّي لَمْ أَجِدْهُ فِي مُسْلِمٍ فِي مُطَّأَنَّهُ.

* وَهَكَذَا النَّبُلَسِيُّ، لَمْ يَعْزُهُ فِي «ذَخَائِرِ الْمَوَارِيثِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَوَاضِعِ الْحَدِيثِ» (ج ٣ ص ٤١)؛ إِلَى مُسْلِمٍ
 فِي «صَحِيحِهِ».

* وَكَذَا الْمَرْيِيُّ فِي «تُخْفَةِ الْأَشْرَافِ» (ج ٨ ص ٣٣).

وَأَنْظُرْ: «تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ١ ص ٤٥٦)، وَ«التَّلْعِيقَ عَلَى التَّبَعِ» لِلشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ (ص ٤١٩).

* وَاتَّضَحَ أَنَّ مِنْهَجَ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، فِي نَقْدِ الْحَدِيثِ الْمَعْلُولِ، فَإِنَّهُ يَعْتَمِدُ عَلَى تَلَمُّسِ الْقَرَائِنِ الَّتِي تَحْفُهُ، وَالنَّظَرَ إِلَى مَخْرَجِهِ، وَقَارَنَ هَذَا الْحَدِيثَ، بِالْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ الصَّحِيحَةِ، سَنَدًا، وَمَتْنًا.

* وَيَتَبَيَّنُ: بِأَنَّ مِنْ مِنْهَجِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، أَيضًا: أَنَّ قُوَّةَ ظَاهِرِ الْإِسْنَادِ، لَا تَكْفِي فِي: تَصْحِيحِ الْحَدِيثِ.

* حَتَّى لَوْ كَانَ إِسْنَادُهُ: مُتَّفَقًا عَلَى الْإِحْتِجَاجِ بِهِ، وَمِنْ هُنَا تَعَلَّمَ: أَنَّ الْإِسْنَادَ، قَدْ يَكُونُ، مُسْلَسَلًا: بِرِجَالِ الشَّيْخِينَ، وَمَعَ ذَلِكَ، لَا يَصِحُّ: مَا وَرَدَ مِنْهُ، مِنْ حَدِيثٍ، فَافْطَنُ لِهَذَا.

(٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه؛ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَرَدَّ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: عَلَيْهِ السَّلَامَ، فَقَالَ صلى الله عليه وسلم: (ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فَصَلِّ: ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ صلى الله عليه وسلم: ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، ثَلَاثًا، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، فَمَا أَحْسِنُ غَيْرَهُ، فَعَلَّمَنِي، قَالَ صلى الله عليه وسلم: إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ازْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ اَرْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ اَرْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٧٩٣) مِنْ طَرِيقِ مُسَدِّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْمَدَنِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

هَكَذَا: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْمَدَنِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.
فَرَادَ: «عَنْ أَبِيهِ».^(١)

وَمُرَادُ: الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ، بِذِكْرِهِ: لِهَذِهِ الرَّوَايَةِ، لِيُبَيِّنَ الْوَهْمَ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ؛ بِقَوْلِهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

* وَكَذَلِكَ: أَرَادَ أَنْ يُعَلَّ زِيَادَةَ: «ثُمَّ أَرْفَعُ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا»، فِي رِوَايَةِ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَهِيَ زِيَادَةٌ: غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ.

* وَهَذَا وَهْمٌ وَقَعَ فِي الْأَسْنَادِ، وَفِي الْمَتْنِ، وَالْخَطَأُ، وَالْوَهْمُ: مِنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، فَإِنَّهُ: لَمْ يُتَابِعْ.

خَالَفَهُ: عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، وَعَيْسَى بْنُ يُونُسَ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْأُمَوِيِّ، وَحَمَّادُ بْنُ أَسَامَةَ، وَأَنَسُ بْنُ عِيَّاضٍ، وَعَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، وَمُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ، وَأَبُو ضَمْرَةَ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْمَدَنِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه؛ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يُصَلِّي، وَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ، فَجَاءَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ صلى الله عليه وسلم: وَعَلَيْكَ، أَرْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ: فَأَعْلِمْنِي، فَقَالَ صلى الله عليه وسلم: إِذَا قُمْتَ إِلَى

(١) وَالْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ: «الْأَدَانِ»، مِنْ «صَحِيحِهِ» (٧٥٧)؛ فِي بَابِ: «وَجُوبِ الْقِرَاءَةِ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ»، وَ(٧٩٣)؛ وَفِي بَابِ: «أَمْرُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم الَّذِي لَا يُتَمُّ رُكُوعُهُ، بِالْإِعَادَةِ»، فِيهِ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ، لَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ، فَتَرَكَهَا، وَتَكَلَّمَ عَلَيْهَا فِي كِتَابِ «الْأَسْتِذَانِ» (ص ١٠٨٨)، بَابِ: «مَنْ رَدَّ، فَقَالَ: عَلَيْكَ السَّلَامُ».

الصَّلَاةِ، فَاسْبَغِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، فَكَبِّرْ، وَاقْرَأْ بِمَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ رَأْسَكَ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَسْتَوِيَ وَتَطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَسْتَوِيَ قَائِمًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٦٢٥١)، وَ(٦٦٦٧)، وَفِي «الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ» (١٢١)، وَ(١٢٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٣٩٧)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٨٥٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ السُّنَنِ» (٢٦٩٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٢٥٧)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٤٣٣)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (١٠٦٠)، وَ(٣٦٩٥)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٢ ص ٢٠)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «مُخْتَصَرِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٤٥٤)، وَأَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمِ فِي «شِعَارِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ» (٤٦)، وَالسَّرَّاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (٢٥٢٦)، وَ(٢٥٢٨)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٣ ص ٣)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ١٣ ص ٢٩٦)، وَأَبُو الْفَضْلِ الزُّهْرِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (٣٠٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ١٥ و ٦٢ و ١٢٦ و ٣٧٢)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٢٠٣)، وَالِدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٠ ص ٣٦١)، وَابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «الْمُخْتَصَرِ النَّصِيحِ فِي تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٤٠١).

* فَخَالَفَ يَحْيَى بْنَ سَعِيدِ الْقَطَّانُ، أَصْحَابَ: عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَلَمْ يَذْكُرُوا:

«أَبَاهُ».

وَالْمَحْفُوظُ رِوَايَةُ الْجَمَاعَةِ: «ثُمَّ اِرْفَعْ حَتَّى تَسْتَوِيَ قَائِمًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا»، مِنْ رِوَايَةِ: عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وَهِيَ الصَّحِيحَةُ.

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٠ ص ٣٦٠): (وَرَوَاهُ عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، وَأَبُو أُسَامَةَ، وَعَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، وَأَبُو ضَمْرَةَ، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْأُمَوِيِّ، عَنْ: عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

* وَكَذَلِكَ: رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ؛ أَخُو: عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ: الْمَحْفُوظُ).^(١)

* فَاِنْفَرَدَ عَنْ هَؤُلَاءِ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، فَرَوَاهُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَوَهَمَ: فِي زِيَادَةِ: «عَنْ أَبِيهِ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٩٩): (لَمْ يُقَلَّ أَحَدٌ، مِمَّنْ رَوَى هَذَا الْخَبَرَ: عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ: غَيْرُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، إِنَّمَا قَالُوا: عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ).

* وَهَذَا هُوَ الْمَحْفُوظُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

(١) هَكَذَا قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ: فَحَالَفَ نَفْسَهُ، حِينَ قَالَ فِي «التَّبَعِ» (ص ٢٢٤): (وَيَحْيَى حَافِظٌ، وَيُسَبِّهُ أَنْ يَكُونَ: عُبَيْدُ اللَّهِ، حَدَّثَ بِهِ عَلَى الْوَجْهِينِ).

* وَهَكَذَا: نَقَلَهُ عَنْهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ص ٣٥٢).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَدْرِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٢ ص ٢٠): (وَلَمْ يَقُلْ: سَعِيدُ
بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، غَيْرَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ).

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٣٠٨): (خُولِفَ: يَحْيَى بْنُ
سَعِيدِ الْقَطَّانِ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَقِيلَ: عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ).
* فَوَهُمَ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ فِي قَوْلِهِ فِي الْإِسْنَادِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ
سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَالصَّحِيحُ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، دُونَ ذِكْرِ:
«عَنْ أَبِيهِ»، وَهُوَ الْمَحْفُوظُ.

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «التَّبَعِ» (ص ٢٢٣): (وَقَدْ خَالَفَ يَحْيَى الْقَطَّانُ:
أَصْحَابَ عَبْدِ اللَّهِ، كُلَّهُمْ؛ مِنْهُمْ: أَبُو أُسَامَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، وَعَيْسَى بْنُ يُونُسَ،
وغيرهم؛ وَرَوَوْهُ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَلَمْ يَذْكُرُوا: «أَبَاهُ»).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْتَدْرِ» (ج ١٥ ص ١٢٠): (وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ: الَّتِي
رَوَاهَا، يَحْيَى الْقَطَّانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ، يَرَوِيهَا غَيْرُهُ:
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ).

فَتَمَرَّدَ بِهِ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، دُونَ أَصْحَابِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْمَدَنِيِّ، وَقَدْ
وَهُمْ فِيهِ: الْقَطَّانُ، بِقَوْلِهِ: «عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ».

وَعَلَيْهِ: فَالْمَحْفُوظُ، رِوَايَةُ الْجَمَاعَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ.

* وَخَالَفَ فِي لَفْظِهِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، فَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْمَدَنِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: (أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ، وَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم جَالِسٌ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ، فَصَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ، أَرْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فَرَجَعَ فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ، فَقَالَ صلى الله عليه وسلم: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ، فَارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فَقَالَ فِي الثَّانِيَةِ، أَوْ فِي الَّتِي بَعْدَهَا: عَلَّمَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ صلى الله عليه وسلم: إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ بِمَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَسْتَوِيَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا).

هَكَذَا: بِذِكْرِ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ، وَجِلْسَةِ الْاسْتِرَاحَةِ؛ بِقَوْلِهِ صلى الله عليه وسلم: «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ

جَالِسًا»^(١).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٦٢٥١) مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ؛ عَقِبَهُ: «وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ فِي الْأَخِيرِ: حَتَّى تَسْتَوِيَ قَائِمًا». فَأَعَلَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ، زِيَادَةً: «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا»، فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، بِرِوَايَةِ: أَبِي أُسَامَةَ، بِلَفْظٍ: «حَتَّى تَسْتَوِيَ قَائِمًا».

(١) وَهَكَذَا: أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «الْمُخْتَصَرِ النَّصِيحِ فِي تَهْدِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٤٠١)

قَالَ الْحَافِظُ الْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِيِّ» (ج ١٣ ص ٢٩٧): «وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ: «حَتَّى تَسْتَوِيَ قَائِمًا»؛ أَرَادَ الْمُؤَلَّفُ -يَعْنِي: الْبُخَارِيَّ- بِهَذَا، الْإِشَارَةَ إِلَى أَنَّ رَاوِيَ الْأَوَّلَ: خُولَفَ، وَأَنَّ الثَّانِيَةَ عِنْدَهُ: أَرْجَحُ».

فَأَعْلَمَهَا الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ: نَفْسَهُ، بِذِكْرِ: رِوَايَةِ: أَبِي أُسَامَةَ عَقِبَهَا.

* فَرِيَادَةٌ: «ثُمَّ أَرْفَعُ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا»، هِيَ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، مِنْ

رِوَايَةِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ.

وَالصَّحِيحُ: بِلَفْظِ: «حَتَّى تَسْتَوِيَ قَائِمًا»؛ مِنْ رِوَايَةِ: أَبِي أُسَامَةَ.

* وَرِوَايَةُ: أَبِي أُسَامَةَ هَذِهِ، أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»

(٦٦٦٧)، فَقَالَ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ،

عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: (أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى، وَرَسُولُ

اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ، فَجَاءَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فَارْجِعْ

فَصَلِّ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَالَ صلى الله عليه وسلم: وَعَلَيْكَ، ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ:

فَاعْلَمْنِي، قَالَ صلى الله عليه وسلم: إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَاسْبِغِ الوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، فَكَبِّرْ وَاقْرَأْ

بِمَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ أَرْفَعْ رَأْسَكَ حَتَّى تَعْتَدِلَ

قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ أَرْفَعْ حَتَّى تَسْتَوِيَ وَتَطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ

حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ أَرْفَعْ حَتَّى تَسْتَوِيَ قَائِمًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا).

* وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ: أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «الْمُحْتَصَرِ النَّصِيحِ فِي تَهْذِيبِ

الْكِتَابِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٤٠١).

* ثُمَّ اتَّبَعَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ، بَعْدَ رِوَايَةِ: أَبِي أُسَامَةَ، رِوَايَةَ: يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، لِيَبَيِّنَ أَيْضًا، عِلَّةَ: زِيَادَةَ: «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا»، فِي رِوَايَةِ: الْقَطَّانِ، وَأَنَّهُ وَهَمَ فِيهَا.

فَرِوَايَتُهُ: شَادَةٌ، سَنَدًا، وَمَتْنًا، وَرِوَايَةُ: الْجَمَاعَةِ، هِيَ الْمَحْفُوظَةُ.

فَقَالَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٦٢٥٢) حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنِي يَحْيَى الْقَطَّانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: (ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا).

* فَأَعْلَلَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ، الْأِسْنَادَ، فِي زِيَادَتِهِ: «عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ»، وَالْمَتْنَ فِي زِيَادَتِهِ: «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا».

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٢٧٩): (وَأَشَارَ الْبُخَارِيُّ، إِلَى أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ: وَهَمٌّ؛ فَإِنَّهُ عَقَبَهُ، بِأَنَّ قَالَ: قَالَ أَبُو أُسَامَةَ فِي الْأَخِيرِ: «حَتَّى تَسْتَوِيَ قَائِمًا»). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته الله فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ١٣ ص ٦٢٥): (وَقَوْلُهُ، بَعْدَ ذِكْرِ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ: «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا»، ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ: «وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ فِي الْأَخِيرِ: «حَتَّى تَسْتَوِيَ قَائِمًا»، كَأَنَّهُ رحمته الله: عَارَضَ اللَّفْظَ، الَّذِي سَأَقَهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، بِاللَّفْظِ الَّذِي سَأَقَهُ: أَبُو أُسَامَةَ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَرَجِّحُ، مَا رَوَاهُ أَبُو أُسَامَةَ).

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته الله فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ١٣ ص ٦٢٥): (وَعَلَى هَذَا: فَيُمْكِنُ مِنَ النَّاحِيَةِ الْأَصْطِلَاحِيَّةِ، أَنْ نَقُولَ:

إِنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ: شَادَّةٌ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ الَّذِينَ رَوَوْا الْحَدِيثَ، لَمْ يَأْتُوا بِهَا، وَمَعْرُوفٌ: أَنَّهُ إِذَا خَالَفَ الثَّقَةَ، مَنْ هُوَ أَرْجَحُ مِنْهُ فِي الْعَدَدِ، أَوْ فِي الْأَوْثَقِيَّةِ: صَارَ شَادًّا). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ١ ص ١٤٠): (وَرَوَاهُ أَبُو أُسَامَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، هَكَذَا: وَزَادَ فِيهِ ذِكْرُ: «السُّجُودِ الثَّانِي»، وَ«الْقِيَامِ مِنْهُ»، فَقَالَ: «ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَسْتَوِيَ قَائِمًا».)^(١)

* فَرِيَادَةٌ: «جِلْسَةُ الْاسْتِرَاحَةِ» فِي هَذَا الْحَدِيثِ، مَعْلُوقَةٌ.

وَخَالَفَ أَيْضًا: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، فِي لَفْظِهِ؛ فَلَمْ يَذْكُرْ: «السَّجْدَةَ الثَّانِيَةَ»، وَلَا: «جِلْسَةَ الْاسْتِرَاحَةِ».

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ مَاجَهَ فِي «السَّنَنِ» (ج ٢ ص ١٦٩): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: (أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ، فَجَاءَ فَسَلَّمَ، فَقَالَ ﷺ: وَعَلَيْكَ، فَارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فَارْجِعْ فَصَلِّ، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ ﷺ: وَعَلَيْكَ، فَارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ بَعْدُ، قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ: فَعَلَّمَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ ﷺ: إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ رَأْسَكَ حَتَّى تَسْتَوِيَ قَاعِدًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا).

(١) يَعْنِي: هَكَذَا: رَوَاهُ: «الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ»، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، بِدُونِ قَوْلِهِ: «عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ».

* هَكَذَا: فَلَمْ يَذْكُرْ: «السَّجْدَةَ الثَّانِيَةَ»، وَلَا: «جِلْسَةَ الْاِسْتِرَاحَةِ».

وَهَذَا الْوَهُمُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، فَمَرَّةً يَذْكُرُ: «السَّجْدَةَ الثَّانِيَةَ»، وَ«جِلْسَةَ

الْاِسْتِرَاحَةِ»، وَمَرَّةً لَا يَذْكُرُ: «السَّجْدَةَ الثَّانِيَةَ»، وَلَا: «جِلْسَةَ الْاِسْتِرَاحَةِ».

فَهُوَ: غَيْرٌ مَحْفُوظٌ.

* وَرِوَايَةٌ: مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، قَدْ أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ فِي

«الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٧٥٧)، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهَا: «السَّجْدَةَ الثَّانِيَةَ»، وَلَا: «جِلْسَةَ

الْاِسْتِرَاحَةِ»، فَقَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي

سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلَ

رَجُلٌ، فَصَلَّى، فَسَلَّمَ عَلَيَّ النَّبِيِّ ﷺ، فَرَدَّ وَقَالَ: ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فَارْجِعْ

يُصَلِّي كَمَا صَلَّيْتُ، ثُمَّ جَاءَ، فَسَلَّمَ عَلَيَّ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ،

ثَلَاثًا، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسِنُ غَيْرَهُ، فَعَلَّمَنِي، فَقَالَ ﷺ: إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ

فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْدِلَ

قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا، وَافْعَلْ ذَلِكَ فِي

صَلَاتِكَ كُلِّهَا).

هَكَذَا: فَلَمْ يَذْكُرْ: «السَّجْدَةَ الثَّانِيَةَ»، وَلَا: «جِلْسَةَ الْاِسْتِرَاحَةِ».

* فِيحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ هُنَا، وَافَقَ الْجَمَاعَةَ، فِي عَدَمِ ذِكْرِ زِيَادَةِ: «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى

تَطْمِئِنَّ جَالِسًا»، وَوَهُمٌ فِي قَوْلِهِ: «عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ»، فَزَادَ: «عَنْ أَبِيهِ»، فِي الْإِسْنَادِ.

* أَمَّا الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ٣٣٤)؛ فَقَدْ رَجَّحَ، رِوَايَةَ: يَحْيَى

الْقَطَّانِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ يَحْيَى بْنَ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، أَحْفَظُ، وَأَضْبَطُ، مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ.

* لَكِنْ رَوَاهُ، بِمِثْلِ: رِوَايَةِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، أَكْثَرَ الْحُفَاطِ الثَّقَاتِ، فَلَمْ يُصَبِّ فِي تَرْجِيحِهِ، لِرِوَايَةِ: يَحْيَى الْقَطَّانِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٢٧٧): (لِكُلِّ مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ: وَجْهٌ، مُرَجَّحٌ:

* أَمَّا رِوَايَةُ: يَحْيَى الْقَطَّانِ، فَلِلزِّيَادَةِ مِنَ الْحَافِظِ.

* وَأَمَّا الرِّوَايَةُ الْأُخْرَى، فَلِلْكَثْرَةِ، وَلِأَنَّ سَعِيدًا، لَمْ يُوصَفْ بِالتَّدْلِيسِ، وَقَدْ ثَبَتَ سَمَاعُهُ: مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمِنْ ثَمَّ أَخْرَجَ الشَّيْخَانِ الطَّرِيقَيْنِ).

* وَفِي قَوْلِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ، أَنَّ وَجْهَ تَرْجِيحِ رِوَايَةِ: يَحْيَى الْقَطَّانِ، لِلزِّيَادَةِ مِنَ الْحَافِظِ: نَظْرٌ، فَإِنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ زِيَادَةً، بَلْ هِيَ مُخَالَفَةٌ لِأَكْثَرِ، وَهِيَ مُخَالَفَةٌ، شَادَّةٌ. وَالْعَجِيبُ أَنَّ الْحَافِظَ النَّوَوِيَّ فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ٤ ص ١٠٩)؛ يَقُولُ: (الْحَدِيثُ صَحِيحٌ، لَا عِلَّةَ فِيهِ). وَفِيهِ نَظْرٌ.

* وَالْمَقْصُودُ: بِذِكْرِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ، أَنَّ لَا يُغْتَرَّ، بِذِكْرِ التِّرْمِذِيِّ، وَالنَّوَوِيِّ، وَابْنِ حَجَرٍ، وَغَيْرِهِمْ، لِلْحَدِيثِ هَذَا، فِي الصَّحَاحِ، وَهُوَ ذِكْرٌ فِي الْمَعْلُولَاتِ.

* وَحَدِيثُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٣٩٧)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٨٥٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٩٥٨)، وَفِي «الْمُجْتَبَى مِنَ السُّنَنِ الْمُسْنَدَةِ» (ج ٢ ص ١٢٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ السُّنَنِ» (٣٠٣)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤٣٧)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٦٠٩)، وَالطُّوسِيُّ فِي «مُخْتَصَرِ

الأحكام» (٢٨٥)، وابنُ خزيمة في «مختصر المختصر من المسند الصحيح» (٤٦١)،
 و(٥٩٠)، وأبو نعيم في «المسند المستخرج» (٨٨١)، وفي «حلية الأولياء» (ج ٨
 ص ٣٨٢)، وأبو يعلى في «المسند» (٦٦٢٢)، والبزار في «المسند» (ج ١٥ ص ١١٩)،
 وابنُ أبي صفرة في «المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح» (ج ١
 ص ٤٠١)، وابنُ عبد البر في «التمهيد» (ج ٧ ص ٨٦)، و(ج ٩ ص ١٨٣)، والبيهقي في
 «السنن الكبرى» (ج ٢ ص ٣٨)، وفي «معرفة السنن» (ج ٢ ص ٢٠٢)، وفي «الفراة
 خلف الإمام» (٣)، والسراج في «حديثه» (٢٥٢٥)، والثعلبي في «الكشف والبيان»
 (ج ١ ص ١٣٠)، والجصاص في «أحكام القرآن» (ج ١ ص ٢٢)، وابنُ حزم في
 «المحلى بالآثار» (ج ٣ ص ٢٣٣ و ٢٥٦)، وابنُ حبان في «الصلاة» (ج ١٥ ص ٤٧٠ -
 الإتحاف)، وابنُ الجوزي في «التحقيق في مسائل الخلاف» (ج ٢ ص ٢٨٣)، وفي
 «جامع المسانيد» (ج ٥ ص ٣٣٢)، والأصبهاني في «التَّوَضُّعُ وَالتَّوَضُّعُ» (ج ٢
 ص ٤٢٥)، والقسطلاني في «إرشاد الساري» (ج ٢ ص ٤٥٧ و ٤٥٨)، والطحاوي في
 «شرح معاني الآثار المختلفة الماثورة» (ج ١ ص ٢٣٣)، وفي «بيان مشكل أحاديث
 رسول الله ﷺ» (ج ٦ ص ٢٢) من طريق محمد بن بشر، ومحمد بن المثنى، وعبد
 الرحمن بن بشر، وأحمد بن عبدة، ويحيى بن الحكم، وغيرهم؛ جميعهم: عن يحيى
 بن سعيد القطان، عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة

ﷺ به .

(١) تصحَّف السند في «التحقيق» لابن الجوزي (ج ٢ ص ٢٨٣)؛ «عن يحيى بن عبيد الله»، والصواب: «عن
 يحيى عن عبيد الله»، ويحيى، هو ابن سعيد القطان، وعبيد الله، هو ابن عمر المدني، فتنبّه.

وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

فَالصَّوَابُ: رِوَايَةُ الْجَمَاعَةِ، لِكَثْرَتِهِمْ: لِأَنَّ الْوَهْمَ عَنِ الْجَمَاعَةِ، أَبْعَدُ، وَالْوَهْمُ:

إِلَى الْوَاحِدِ أَقْرَبُ.

* فَأَخْطَأَ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ، فِي إِسْنَادِهِ، وَمَتْنِهِ.

أَمَّا الْإِسْنَادُ، فَقَدْ زَادَ فِيهِ: «رَجُلًا»، فَقَالَ: «عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي

هُرَيْرَةَ»، وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

وَأَمَّا الْمَتْنُ: فَقَدْ زَادَ فِيهِ: «ثُمَّ أَرْفَعُ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا»، وَهِيَ جِلْسَةُ الْأَسْتِرَاحَةِ.

قُلْتُ: وَهَذَا التَّعْلِيلُ مِنَ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ: «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، لَا

يَعْرِفُهُ إِلَّا أَهْلُ الشَّانِ، وَلَا يَفْهَمُ هَذَا الْمَأْخَذَ الدَّقِيقَ، إِلَّا أَهْلُ الْحَدِيثِ، فِي كُلِّ زَمَانٍ.

* فَإِنَّ: «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، جَمَعَ فِيهِ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ، الْأَحَادِيثَ

الصَّحِيحَةَ، وَذَكَرَ أَحَادِيثَ ذَاتَ عِلَلٍ خَفِيَّةٍ؛ بِقَصْدِ إِعْلَالِهَا، وَتَضْعِيفِهَا، لَا يُدْرِكُهَا؛ إِلَّا

الْمُتَأَمِّلُ لَهَا مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، الْعَارِفُ بِطَرِيقَتِهِ، وَأَصُولِهِ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ

الصَّحِيحِ».

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٧ ص ٢١٦)؛ مُتَحَدِّثًا عَنْ

أَصُولِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ فِي ذَلِكَ: (لَا يَكَادُ يَرُوي لَفْظًا، فِيهِ انْتِقَادٌ؛ إِلَّا وَيَرُوي اللَّفْظَ

الْآخَرَ الَّذِي يُبَيِّنُ أَنَّهُ مُنْتَقَدٌ، فَمَا فِي كِتَابِهِ: لَفْظٌ مُنْتَقَدٌ، إِلَّا وَفِي كِتَابِهِ: مَا يُبَيِّنُ أَنَّهُ

مُنْتَقَدٌ). اهـ.

قُلْتُ: وَمِمَّا يَتَّصِلُ بِهَذَا؛ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللهُ:

تَارَةً: يَكُونُ سُكُوتُهُ عَنْ حَدِيثٍ، لِشِدَّةِ وَضُوحِ وَهْمِ الرَّاوي فِيهِ، وَاتِّفَاقِهِمْ عَلَى طَرَحِ رِوَايَتِهِ هَذِهِ.^(١)

وَتَارَةً: يَكُونُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَبَّمَا أوردَ الْحَدِيثَ لِنَقْدِهِ، وَبَيَانَ عِلَّتِهِ^(٢).

وَتَارَةً: يَكُونُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي سُكُوتِهِ عَنْ حَدِيثٍ مَا، لِأَنَّهُ سَبَقَ لَهُ الْكَلَامُ عَنْهُ

فِي مَوْضِعٍ آخَرَ.

وَتَارَةً: يُورِدُهُ لِأَنَّهُ صَالِحٌ، لِإِسْتِشْهَادِ بِهِ، وَحُجَّةٌ لِلْإِعْتِبَارِ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَكَيْسَ

حُجَّةٌ فِي الْأُصُولِ، فَلَا بُدَّ أَنْ تَفَرَّقَ بَيْنَ الَّذِي لِلْإِعْتِبَارِ، وَبَيْنَ الَّذِي فِي الْأُصُولِ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَقْتَضِي النَّظَرَ فِي أَحَادِيثِ «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ».

وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ: أَنْ يُحْكَمَ عَلَى كُلِّ حَدِيثٍ بِمَا يَلِيْقُ بِهِ، بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ وُجُودِهِ

فِي «الصَّحِيحِ».

وَكَذَلِكَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ قَدْ ذَكَرَ فِي «صَحِيحِهِ» أَحَادِيثَ غَرِيبَةً، وَشَاذَةً: مَتْنًا،

وَإِسْنَادًا، وَقَدْ تَعَرَّضَ لِعَدَدٍ مِنْهَا بِذِكْرِ غَرَابَتِهَا، وَاخْتِلَافِهَا، وَشُدُودِهَا فِي عِدَّةٍ مِنْ

أَبْوَابِ.

(١) وَقَدْ جَرَتْ عَادَةٌ كَثِيرٌ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ، لِدَوَائِنِ السُّنَّةِ عَلَى إِيرَادِ أَحَادِيثَ بِخِلَافِ الْقَصْدِ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ أَلْفَ هَذَا الْكِتَابِ.

فَرَبَّمَا سَأَلَ مَنْ أَلْفَ فِي «الصَّحِيحِ» مِثْلَ: الْإِمَامِ مُسْلِمٍ؛ حَدِيثًا، يَقْصِدُ نَقْدَهُ، وَبَيَانَ ضَعْفِهِ، وَهَذَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الصَّنْعَةِ.

(٢) فَكَذَلِكَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَّبَّمَا أوردَ الْحَدِيثَ لِنَقْدِهِ، وَبَيَانَ عِلَّتِهِ، وَاخْتِلَافِهِ فِي الْمَتْنِ، أَوِ الْإِسْنَادِ، فَافْتَهُمْ لِهَذَا تَرَشُّدًا.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ فِي التَّوَسُّلِ وَالْوَسِيلَةِ» (ص ٨٦): (وَلِهَذَا كَانَ مِنْ عَادَةِ الْبُخَارِيِّ، إِذَا رَوَى حَدِيثًا، اخْتَلَفَ فِي إِسْنَادِهِ، أَوْ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِهِ، أَنْ يَذْكَرَ الْاِخْتِلَافَ فِي ذَلِكَ، لِئَلَّا يُعْتَرَّ بِذِكْرِهِ لَهُ؛ بَأَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَهُ: مَقْرُونًا بِالْاِخْتِلَافِ فِيهِ). اهـ

وَقَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ إِلَى هَذِهِ الْعِلَلِ فِي «صَحِيحِهِ» فِي عِدَّةٍ مِنَ الْأَبْوَابِ، مِنْ نَاحِيَةِ الْإِسْنَادِ، أَوْ مِنْ نَاحِيَةِ الْمَنْنِ. قُلْتُ: وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يُورِدُ فِي «صَحِيحِهِ» أَحَادِيثَ مُعَلَّلَةً؛ أَي: ضَعِيفَةً، يَبِينُ ضَعْفَهَا فِي أَبْوَابِهَا.

وَقَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «صَحِيحِهِ»؛ إِلَى أَنَّهُ يُورِدُ أَخْبَارًا مُعَلَّلَةً فِي «صَحِيحِهِ» لِيَبِينَنَّ أَنَّهَا مُتَّقَدَةٌ.

* صَارَ - يَعْنِي: الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللهُ - أَحْيَانًا يُرْتَّبُ الْأَحَادِيثَ، فَيَذْكَرُ أَوَّلًا الْأَسَانِيدَ الْعَالِيَةَ فِي الصَّحَّةِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ مَا دُونَهَا، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ مَا دُونَهَا.^(١)

قَالَ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ اللَّاحِمُ فِي «مُقَارَنَةِ الْمَرْوِيَّاتِ» (ج ٢ ص ٤٨١): (فَإِنَّ بَعْضَ مَا اتَّقَدَ عَلَيْهِمَا - يَعْنِي: الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ، وَالْإِمَامَ مُسْلِمًا - لَا عَتَبَ عَلَيْهِمَا فِي إِخْرَاجِهِ. * إِذْ غَرَضُهُمَا تَعْلِيلُهُ فِيمَا يَظْهَرُ... وَيَظْهَرُ جِدًّا مِنْ سَوَقِ مُسْلِمٍ لِأَسَانِيدِهَا، وَثُبُونِهَا؛ أَنْ غَرَضُهُ كَانَ بَيَانًا مَا فِيهَا مِنْ عِلَلٍ). اهـ

(١) وَأَحْيَانًا بِالْعَكْسِ، فَيَذْكَرُ الْحَدِيثَ؛ مَثَلًا: ثُمَّ يَذْكَرُ الْاِخْتِلَافَ عَلَيْهِ، أَوْ الْعِلَّةَ، ثُمَّ يَذْكَرُ الْحَدِيثَ، أَوْ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ، الَّتِي تُعَلَّلُ هَذَا الْحَدِيثَ الْمُخْتَلَفَ فِيهِ.

* وَالْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَهُ طُرُقٌ فِي ذِكْرِ الرِّوَايَاتِ فِي «صَحِيحِهِ» عَلَى حَسَبِ الْبَابِ، فَمَثَلًا: أَحْيَانًا، يَرَوِي أَوَّلَ الْأَمْرِ أَصَحَّ حَدِيثٍ لَدَيْهِ فِي الْبَابِ، وَهُوَ الْمَرْوِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْحُقَاطِ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ.

* ثُمَّ يُخْرِجُ بَعْدَ الرِّوَايَةِ: الصَّحِيحَةَ، بِرِوَايَاتٍ أُخْرَى، فَيُظَنُّ أَنَّهَا تَزِيدُهَا بَيَانًا، وَهَذِهِ تُسَمَّى عِنْدَ الْبَعْضِ: بِالشَّوَاهِدِ، وَالْمُتَابَعَاتِ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ أَسَانِيدُهَا لِمُفْرَدَةٍ: وَضَعِيفَةٍ، لِكَوْنِهَا مِنْ طَرِيقِ رِجَالٍ ضَعَفَاءِ.

* إِذَا مَنْ ذَا الَّذِي لَا يُخْطِئُ، وَمَنْ ذَا يَسْلَمُ مِنَ الْوَهْمِ.^(١)

فَعَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (وَكَانَ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ^(٢))، يُخْطِئُ فِي أَسْمَاءِ

الرِّجَالِ).^(٣)

قَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْعَسْكَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَصْحِيفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ١ ص ١٠):

(وَبَدَأْتُ بِذِكْرِ جُمْلَةٍ مِنْ أَخْبَارِ الْمُصَحِّحِينَ، وَبَعْضِ مَا وَهَمَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ، غَيْرَ قَاصِدٍ:

(١) وَأَنْظُرْ: «شَرْحُ الْعِلَالِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١ ص ٤٣٦)، وَ «لِسَانَ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٢٦٤)، وَ «التَّمْهِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١ ص ٣٦٤ وَ ٣٦٦)، وَ «فَتْحُ الْمُعَيْثِ» لِلْسَّخَاوِيِّ (ج ٣ ص ٦٨)، وَ «تَصْحِيفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ» لِلْعَسْكَرِيِّ (ج ١ ص ١٠)، وَ «تَقْيِيدُ الْمُهْمَلِ» لِلْعَسَّانِيِّ (ج ١ ص ٨).

(٢) فَتَصْحِيفُ الْإِمَامِ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ ذَكَرَهُ غَيْرٌ وَاحِدٍ.

* وَاعْتَدَرَ لَهُ الْحَافِظُ الدَّارَقُطْنِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْعِلَالِ» (ج ١ ص ٢٧ وَ ٢٢٥ وَ ٣٩٩): بِأَنَّهُ تَشَاغَلَ بِحِفْظِ الْمُتُونِ

لِلْأَحَادِيثِ.

(٣) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْعَسْكَرِيُّ فِي «تَصْحِيفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ١ ص ١٢)، وَالْعَسَّانِيُّ فِي «تَقْيِيدِ الْمُهْمَلِ» (ج ١ ص ٨).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

لِلطَّعْنِ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا الْوَضْعِ مِنْهُ، وَمَا يَسْلِمُ أَحَدٌ مِنْ زَلَّةٍ، وَلَا خَطَأٍ؛ إِلَّا مَنْ عَصَمَ اللَّهُ تَعَالَى). اهـ

قُلْتُ: وَالسَّعِيدُ مَنْ عُدَّتْ غَلَطَاتُهُ، وَبَيَّنَّتْ لَهُ، وَصَحَّحَهَا، وَهُوَ فَرِحَ بِذَلِكَ!.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٣٥٢): (وَكَمَا أَنَّهُمْ يَسْتَشْهَدُونَ، وَيَعْتَبِرُونَ بِحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ سُوءٌ حِفْظٍ؛ فَإِنَّهُمْ أَيْضًا يُضَعِّفُونَ مِنْ حَدِيثِ الثَّقَةِ الصَّدُوقِ الضَّابِطِ أَشْيَاءَ تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ غَلَطَ فِيهَا، بِأُمُورٍ يَسْتَدِلُّونَ بِهَا، وَيُسَمُّونَ هَذَا: عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ٤٢): (وَقَدْ يُتْرَكُ مِنْ حَدِيثِ الثَّقَةِ مَا عَلِمَ أَنَّهُ أَحْطَأَ فِيهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْتَّمْهِيدِ» (ج ٩ ص ١٦١): (الْغَلَطُ لَا يَسْلَمُ مِنْهُ أَحَدٌ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ طَاهِرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ» (ص ٢): (فَلَيْسَ يَسْلَمُ أَحَدٌ مِنْ سَهْوٍ، وَخَطَأٍ). اهـ

فَائِدَةٌ:

* وَقَدْ أَعْلَاهُ الْحَافِظُ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ أَيْضًا، بِرِوَايَةٍ: أَبِي أُسَامَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

* بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ رِوَايَةَ: يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنِي

سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَأَعَقَبَهَا، بِقَوْلِهِ فِي «الْمُسْنَدِ

الصَّحِيحِ» (٣٩٧): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: «أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَصَلَّى وَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي نَاحِيَةٍ، وَسَاقَا الْحَدِيثَ، بِمِثْلِ هَذِهِ الْقِصَّةِ، وَزَادَ فِيهِ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ». ^(١)

٦) عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ لَكَ فِي بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ؟ قَالَ صلى الله عليه وسلم: فَأَفْعَلُ مَاذَا؟ قُلْتُ: تَنْكِحُ، قَالَ صلى الله عليه وسلم: أَتَحْبِبِينَ؟ قُلْتُ: لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيةٍ، وَأَحَبُّ مَنْ شَرِكَنِي فِيكَ أُخْتِي، قَالَ: إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، قُلْتُ: بَلِّغْنِي أَنَّكَ تَخْطُبُ، قَالَ صلى الله عليه وسلم: ابْنَةُ أُمِّ سَلَمَةَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ صلى الله عليه وسلم: لَوْ لَمْ تَكُنْ رَيْبِي مَا حَلَّتْ لِي، أَرْضَعْنِي وَأَبَاهَا: ثُوَيْبَةَ، فَلَا تَعْرِضَنِي عَلَيَّ بِنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٥ ص ١٩٦٤ و ١٩٦٥) مِنْ طَرِيقِ الْحُمَيْدِيِّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، رضي الله عنها بِهِ. وَوَجْهٌ: إِخْرَاجِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ لَهُ، فَإِنَّهُ: لِيُبَيِّنَ عِلَّتَهُ، وَالْوَهْمَ الَّذِي وَهَمَهُ: سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ فِي مَتْنِ الْحَدِيثِ.

(١) وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيَّ هَذَا الْحَدِيثِ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» فِي مَوْضِعِهِ.

(٢) أُمُّ حَبِيبَةَ: وَهِيَ «رَمْلَةُ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ حَرْبِ الْأُمَوِيِّ»، أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، مَشْهُورَةٌ بِكُنْيَتِهَا.

انظر: «التَّقْرِيبُ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٣٥٤).

حَيْثُ وَهَمَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ فِي ذِكْرِ اسْمِ: «دُرَّةُ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ»^(١)، وَالصَّحِيحُ: أَنَّهَُا: «دُرَّةُ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ».

* وَوَهُمَ: سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، فِي ذِكْرِهِ لِاسْمِ: «بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ»؛ فَسَمَّاهَا: «زَيْنَبُ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ».

وَالصَّحِيحُ: اسْمُهَا: «دُرَّةُ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ».

* هَكَذَا: قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهِ: «زَيْنَبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ»^(٢)، وَهَذَا وَهُمْ.

فَحَذَفَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ؛ اسْمَ: «ابْنَةِ أَبِي سُفْيَانَ»، وَحَذَفَ اسْمَ: «بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ»، عَمْدًا، لَوْهَمَ: سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ فِي ذَلِكَ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الْحُمَيْدِيُّ، هَذَا الْحَدِيثَ فِي «الْمُسْتَدِّ» (ج ١ ص ٣١٤): حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَُا قَالَتْ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ لَكَ فِي دُرَّةَ^(٣) بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ؟ قَالَ ﷺ: فَأَفْعَلُ مَاذَا؟ قَالَتْ: قُلْتُ: تَنكِحُهَا، قَالَ ﷺ: أَوْتَحِبِّينَ ذَلِكَ؟ قُلْتُ: لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِئَةٍ^(٤)، وَأَحَبُّ

(١) فَلَيْسَتْ؛ هِيَ: «بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ»، بَلْ هِيَ: «بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ»، فَتَنبَهُ.

(٢) وَهِيَ: «زَيْنَبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الْأَسَدِ الْمَخْرُومِيَّةِ»، رَبِيبَةُ النَّبِيِّ ﷺ.

انظُرْ: «التَّقْرِيبَ» لِابْنِ حَجَرَ (ص ١٣٥٦).

(٣) وَمِنْهُمْ سَمَّاهَا: حَمْنَةً، وَمِنْهُمْ مَنْ سَمَّاهَا: عُرَّةَ.

وَانظُرْ: «الإِصَابَةَ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١٢ ص ٢٠٣ و ٢٤٥)؛ وَقَدْ فَصَّلَ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرَ ذَلِكَ فِي «فَتْحِ الْبَارِي»

(ج ٩ ص ١٤٢ و ١٤٣)، وَبَيَّنَهُ بَيَانًا شَافِيًا.

(٤) بِمُخْلِئَةٍ: أَيُّ لَمْ أَجِدْكَ خَالِيًا مِنَ الرُّوَجَاتِ غَيْرِي؛ فَلَمْ تُكُنْ لِي دُونَ غَيْرِي.

مَنْ يُشْرِكُنِي فِيكَ أُخْتِي، قَالَ ﷺ: فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، قُلْتُ: فَإِنَّهُ قَدْ بَلَغَنِي أَنَّكَ تَخْطُبُ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ، فَقَالَ ﷺ: ابْنَتُ أُمِّ سَلَمَةَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ ﷺ: فَوَاللَّهِ لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبِي^(١) فِي حِجْرِي، مَا حَلَّتْ لِي لَقَدْ أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاهَا: ثُوْبِيَّةُ^(٢)، فَلَا تَعْرِضَنَّ عَلَيَّ بِنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ).

وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ: أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٧ ص ٤٥٣).
وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٥١٠٦) مِنْ طَرِيقِ الْحُمَيْدِيِّ،
حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ بِهِ، وَقَدْ سَبَقَ.

وَهُمَّ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: فِي اسْمِ: «بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ»، فَسَمَّاهَا: «زَيْنَبَ».
وَالصَّحِيحُ: هُوَ: «دُرَّةُ»، كَمَا فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ.

* وَلِذَا حَذَفَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ، هَذَا عَمْدًا، مَعَ أَنَّهُ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ، مِنْ طَرِيقِ
شَيْخِهِ الْحُمَيْدِيِّ، عَنِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ.

* ثُمَّ أَشَارَ عَقِبَ الْحَدِيثِ، أَنَّ الصَّحِيحَ: أَنَّ اسْمَهَا: «دُرَّةُ».

فَقَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٥ ص ١٩٦٥): «وَقَالَ
الَلَيْثُ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: دُرَّةُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ».

* فَوَقَعَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، فِي وَهْمَيْنِ:

(١) الرَّبِيبَةُ: هِيَ بِنْتُ الزَّوْجَةِ، مِنْ زَوْجٍ آخَرَ.

انظُرْ: «التَّلْعِيقَ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عَثِمِينَ (ج ٧ ص ١٨٨).

(٢) قِيلَ: هِيَ مَوْلَاةٌ لِأَبِي لَهَبٍ، أَعْتَقَهَا أَبُو لَهَبٍ، وَأَرْضَعَتْ النَّبِيَّ ﷺ.

الْوَهْمُ الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ: «زَيْنَبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ»، وَالصَّحِيحُ: أَنَّهَا: «دُرَّةُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ».

الْوَهْمُ الثَّانِي: قَوْلُهُ: «دُرَّةُ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ»، وَالصَّحِيحُ: أَنَّهَا: «دُرَّةُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ».

هَكَذَا قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.

خَالَفَهُ: حَمَّادُ بْنُ أَسَامَةَ، وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، وَأَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، وَيَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، وَاللِّثُّ بْنُ سَعْدٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ مَعَاوِيَةَ، وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ؛ جَمِيعُهُمْ^(١): عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ رضي الله عنها، فَقَالُوا: «دُرَّةُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ».^(٢)

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» تَعْلِيْقًا (ج ٥ ص ١٩٦٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٤٤٩)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْمُجْتَبَى مِنَ السُّنَنِ الْمُسْنَدَةِ» (ج ٦ ص ٩٦)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي «السُّنَنِ» (١٩٣٩)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٣٩٤٧)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٤٣٩٩)، وَ (٤٤٠٠)، وَ (٤٤٠١)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٤ ص ١٢٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٢٣ ص ٤١٨)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّقَاْسِيمِ وَالْأَنْوَاعِ» (٤١١١).

(١) وَانظُرْ: «الْعِلَالُ لِلدَّارِقُطِيِّ» (ج ١٥ ص ٢٧٢)، وَ«تُحْفَةُ الْأَشْرَافِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١١ ص ٩٧)، وَ«إِتْحَافَ الْمَهْرَةَ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١٦ ص ٩٥٩).

(٢) وَلَمْ يَقَعْ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ عَلَى عِلْتِهِ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٦ ص ٢٩٦ و ٢٩٧)، مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّفِيلِيِّ، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْنَبِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، فَصَحَّحَهُ، وَهُوَ مَعْلُومٌ، وَلَا دَخَلَ لِأُمِّ سَلَمَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ.

وَكَذَلِكَ: رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ بِهِ، فَقَالُوا: «دُرَّةُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ»، وَلَمْ يَخْتَلَفُوا عَلَيْهِ.

قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٥ ص ١٩٥٦): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ: أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، أَخْبَرَهُ أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ، أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ، قَالَتْ: (قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، انكح أختي بنتَ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَ ﷺ: وَنَحِيْبِيْنَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِئَةٍ، وَأَحَبُّ مَنْ شَارَكَنِي فِي خَيْرِ أُخْتِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِي، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَوَاللَّهِ إِنَّا لَتَتَحَدَّثُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ دُرَّةَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ ﷺ: بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ، فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ ﷺ: فَوَاللَّهِ لَوْ لَمْ تَكُنْ فِي حَجْرِي مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّهَا لِابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَرْضَعْتَنِي وَأَبَا سَلَمَةَ: ثَوْبِيَّةُ، فَلَا تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٥ ص ١٩٦١)، وَمُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٤٤٩)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٤ ص ١٢٢ و ١٢٣) مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، وَعُقَيْلِ بْنِ خَالِدٍ، وَيَعْقُوبَ بْنِ إِبرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ، وَشُعَيْبٍ، جَمِيعُهُمْ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ أُمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ وَفِيهِ: «دُرَّةُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ»، وَلَمْ يَقُولُوا: «دُرَّةُ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ»، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى: وَهْمٍ: سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ فِي مَتْنِ الْحَدِيثِ.

* وَأَيْضًا: رَوَاهُ عِرَاكُ بْنُ مَالِكٍ، عَنِ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ أُمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «دُرَّةُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ»، وَلَمْ تَقُلْ: «دُرَّةُ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ».

قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٥ ص ١٩٦٩): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، إِنَّا قَدْ تَحَدَّثْنَا أَنَّكَ نَاكِحٌ: دُرَّةَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَعْلَى أُمَّ سَلَمَةَ، لَوْ لَمْ أَنْكِحْ أُمَّ سَلَمَةَ مَا حَلَّتْ لِي، إِنْ أَبَاهَا أَحِي مِنَ الرِّضَاعَةِ).

فَأُمُّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ذَكَرَتْ: «دُرَّةَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ».

* فَوَهُمَ: سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، فِي اسْمِ: «بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ»، فَسَمَّاهَا: «زَيْنَبَ»، وَالصَّحِيحُ: هُوَ «دُرَّةُ»، كَمَا سَمَّاهَا: الْجَمَاعَةُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ. وَكَذَا فِي رِوَايَةِ: الزُّهْرِيِّ، وَعِرَاكِ.

* وَلِذَا حَذَفَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ، هَذَا عَمْدًا مِنْ مَتْنِ الْحَدِيثِ، لِلْوَهُمِ.

قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٥ ص ١٩٦٤): حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ لَكَ فِي بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ؟ قَالَ ﷺ: فَأَفْعَلُ مَاذَا؟ قُلْتُ: تَنْكِحُ، قَالَ ﷺ: أَتَحْبِبِينَ؟ قُلْتُ: لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيةٍ، وَأَحَبُّ مَنْ شَرِكَنِي فِيكَ أُخْتِي، قَالَ: إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، قُلْتُ: بَلَّغْنِي أَنَّكَ تَخْطُبُ، قَالَ ﷺ: ابْنَةُ أُمِّ سَلَمَةَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ ﷺ: لَوْ لَمْ تَكُنْ رَيْبِي مَا حَلَّتْ لِي، أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاهَا: ثُوْبِيَّةُ، فَلَا تَعْرِضَنَ عَلَيَّ بِنَاتِكُنَّ وَلَا أَحْوَاتِكُنَّ).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٩ ص ١٤٣): (حَذَفَ؛ -يَعْنِي:

الْبُخَارِيُّ - هَذَا الْاسْمَ عَمْدًا.

* وَكَذَا وَقَعَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ: «زَيْنَبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ»، وَحَدَفَهُ الْبُخَارِيُّ: أَيْضًا، مِنْهَا: ثُمَّ نَبَّهَ عَلَيَّ أَنَّ الصَّوَابَ: «دُرَّةٌ». اهـ

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٤٤٩) مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَقَالَ: قَالَتْ: «انكِحْ أُخْتِي عَزَّةً». قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ: «لَمْ يَسْمُ أَحَدٌ مِنْهُمْ، فِي حَدِيثِهِ: «عَزَّةً»، غَيْرَ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ».

وَذَلِكَ: لِأَنَّ بَقِيَّةَ الرَّوَايَاتِ، لَمْ تَذْكَرِ اسْمَهَا؛ إِنَّمَا قَالُوا: «انكِحْ أُخْتِي بِنْتَ أَبِي سُفْيَانَ».

قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٥ ص ١٩٦٥): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ: أَنَّ عُرْوَةَ بِنَ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، انكِحْ أُخْتِي بِنْتَ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَ ﷺ: وَتُحَيِّينَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِئَةٍ، وَأَحَبُّ مَنْ شَارَكَنِي فِي خَيْرِ أُخْتِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنْ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِي، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَوَاللَّهِ إِنَّا لَتَتَحَدَّثُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ: دُرَّةَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ ﷺ: بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ ﷺ: فَوَاللَّهِ لَوْ لَمْ تَكُنْ فِي حَجْرِي مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّهَا: لِابْنَةِ أُخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ، أَرْضَعْتَنِي وَأَبَا سَلَمَةَ: ثَوْبِي، فَلَا تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بِنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ).

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٤٤٩) مِنْ طَرِيقِ أَبِي أُسَامَةَ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ، وَفِيهِ: «هَلْ لَكَ فِي أُخْتِي بِنْتَ أَبِي سُفْيَانَ».

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٢٣ ص ٤١٥) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، أَنَّ اسْمَهَا: «حَمْنَةُ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ»، وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

وَذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «أُسْدِ الْغَابَةِ» (ج ٧ ص ١٠٢)؛ عَنْ أَبِي عُمَرَ قَوْلَهُ: الْأَشْهُرُ فِيهَا: «عَزَّةٌ»، وَلَا يَصِحُّ.^(١)

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ٤ ص ٦٣٤): (وَعَزَّةٌ: هَذِهِ لَا تُعْرَفُ فِي بَنَاتِ أَبِي سُفْيَانَ، وَلَا تُعَلَّمُ؛ إِلَّا مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْأُبَيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي «إِكْمَالِ إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ٥ ص ١٢٩): («عَزَّةٌ»، وَ«دُرَّةٌ»؛ وَعَزَّةٌ: هَذِهِ، لَمْ تُعْرَفْ فِي بَنَاتِ أَبِي سُفْيَانَ؛ إِلَّا مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ). اهـ

* وَقَدْ حَذَفَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ، اسْمَهَا: عَمْدًا، فِي رِوَايَتِهِ، عَنِ الْحَمِيدِيِّ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يُشِرْ إِلَى اسْمِهَا، لِلاِخْتِلَافِ فِي ذَلِكَ.

* وَتَابَعَ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ: حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، فَرَوَاهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ وَفِيهِ: «زَيْنَبُ بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّقَاسِيمِ وَالْأَنْوَاعِ» (٤١١٠). هَكَذَا رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، فَقَالَ: «زَيْنَبُ بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ»،

وَوَهُمَ.

(١) وَانظُرْ: «إِكْمَالِ إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» لِلْأُبَيِّ (ج ٥ ص ١٢٩)، وَ«مُكَمَّلِ إِكْمَالِ الإِكْمَالِ» لِلسَّنُوسِيِّ (ج ٥ ص ١٢٩).

وَحَالَفَهُ أَصْحَابُ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، فَقَالُوا: «دُرَّةُ بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَقَدْ سَبَقَ.

وَكَذَلِكَ: وَهَمَّ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، فِي اسْمِ: «بِنْتِ أُمِّ سُفْيَانَ»، فَقَالَ: «دُرَّةُ»، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ ذَلِكَ.

قُلْتُ: وَهَذَا التَّعْلِيلُ مِنَ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ: «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا أَهْلُ الشَّانِ، وَلَا يَفْهَمُ هَذَا الْمَأْخَذَ الدَّقِيقَ، إِلَّا أَهْلُ الْحَدِيثِ، فِي كُلِّ زَمَانٍ. * فَإِنَّ: «الْجَامِعَ الْمُسْنَدَ الصَّحِيحَ»، جَمَعَ فِيهِ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ، الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ، وَذَكَرَ أَحَادِيثَ ذَاتَ عِلَلٍ خَفِيَّةٍ؛ بِقَصْدِ إِعْلَالِهَا، وَتَضْعِيفِهَا، لَا يُدْرِكُهَا؛ إِلَّا الْمُتَأَمِّلُ لَهَا مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، الْعَارِفُ بِطَرِيقَتِهِ، وَأَصُولِهِ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ».

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٧ ص ٢١٦)؛ مُتَحَدِّثًا عَنْ أُصُولِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ فِي ذَلِكَ: (لَا يَكَادُ يَرْوِي لَفْظًا، فِيهِ انْتِقَادٌ؛ إِلَّا وَيَرْوِي اللَّفْظَ الْآخَرَ الَّذِي يُبَيِّنُ أَنَّهُ مُنْتَقَدٌ، فَمَا فِي كِتَابِهِ: لَفْظٌ مُنْتَقَدٌ، إِلَّا وَفِي كِتَابِهِ: مَا يُبَيِّنُ أَنَّهُ مُنْتَقَدٌ). اهـ.

قُلْتُ: وَمِمَّا يَتَّصِلُ بِهَذَا؛ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللهُ:

تَارَةً: يَكُونُ سُكُوتُهُ عَنْ حَدِيثٍ، لِشِدَّةِ وُضُوحِ وَهْمِ الرَّايِ فِيهِ، وَاتِّفَاقِهِمْ عَلَى طَرَحِ رَوَايَتِهِ هَذِهِ. ^(١)

وَتَارَةً: يَكُونُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَبَّمَا أُوْرَدَ الْحَدِيثَ لِنَقْدِهِ، وَبَيَانَ عِلَّتِهِ ^(٢). ^(٣)
وَتَارَةً: يَكُونُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي سُكُوتِهِ عَنْ حَدِيثٍ مَا، لِأَنَّهُ سَبَقَ لَهُ الْكَلَامُ عَنْهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ.

وَتَارَةً: يُورِدُهُ لِأَنَّهُ صَالِحٌ، لِإِسْتِشْهَادِهِ بِهِ، وَحُجَّةٌ لِلْإِعْتِبَارِ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَكَيْسَ حُجَّةٌ فِي الْأُصُولِ، فَلَا بُدَّ أَنْ تُفَرِّقَ بَيْنَ الَّذِي لِلْإِعْتِبَارِ، وَبَيْنَ الَّذِي فِي الْأُصُولِ. ^(٤)

(١) وَقَدْ جَرَتْ عَادَةٌ كَثِيرٌ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ، لِدَوَائِبِ السُّنَّةِ عَلَى إِيرَادِ أَحَادِيثٍ بِخِلَافِ الْقَصْدِ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ أَلْفَ هَذَا الْكِتَابِ.

فَرَبَّمَا سَأَلَ مَنْ أَلْفَ فِي «الصَّحَاحِ» مِثْلَ: الْإِمَامِ مُسْلِمٍ؛ حَدِيثًا، يَقْصِدُ نَقْدَهُ، وَبَيَانَ ضَعْفِهِ، وَهَذَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الصَّنْعَةِ.

(٢) فَكَذَلِكَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته، رَبَّمَا أُوْرَدَ الْحَدِيثَ لِنَقْدِهِ، وَبَيَانَ عِلَّتِهِ، وَاخْتِلَافِهِ فِي الْمَتَنِ، أَوِ الْإِسْنَادِ، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرَشُّدًا.

(٣) وَحِينَ يَخْفَى هَذَا الْأَصْلُ عَلَى الْمُقَلِّدِ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يُخْرِجُ الْحَدِيثَ مِنَ الْكِتَابِ، وَيُنْسِبُ إِلَى الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ تَقْوِيَّتَهُ، لِسُكُوتِهِ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ!

* وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ صَادَقَ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ فِي قَصْدِهِ، وَيَزِدَادُ الْأَمْرُ بَعْدًا حِينَمَا تَكُونُ طَرِيقَةُ الْمُصَنِّفِ فِي بَيَانِ الْحَدِيثِ الْمَعْلُولِ، طَرِيقَةً خَفِيَّةً، لَا يَتَّبِعُهَا كُلُّ أَحَدٍ، وَإِنَّمَا يَتَّبِعُهَا لَهَا الْمُتَخَصِّصُونَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ.

* فَالْوَاجِبُ قَبْلَ نِسْبَةِ السُّكُوتِ إِلَى الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، أَوِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ: النَّظَرُ فِي طَرِيقَتَيْهِمَا، وَمَنْهَجَيْهِمَا فِي إِيرَادِ الْأَحَادِيثِ، فَلَا يَنْسَبُ إِلَيْهِمَا تَقْوِيَّةَ حَدِيثٍ، إِلَّا إِذَا أُوْرَدَاهُ عَلَى أُصُولِهِمَا فِي الْاِحْتِجَاجِ فَحَسْبُ.

(٤) فَمَحَلُّ التَّنْبِيهِ فِي هَذَا الْإِيرَادِ: أَنَّ الْأَحَادِيثَ الَّتِي تُعْزَى إِلَى كِتَابِ مُصَنِّفٍ قَدْ اشْتَرَطَ إِخْرَاجَ مَا صَحَّ عَنْهُ، أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي أَخْرَجَهَا عَلَى جِهَةِ الْاِحْتِجَاجِ، وَالِاسْتِدْلَالِ بِهَا، وَهَذَا لَا يَكُونُ؛ إِلَّا بَعْدَ الْفَحْصِ، وَالتَّامُّلِ، وَالنَّظَرِ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّيَقُّظِ وَالتَّنْبِيهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَقْتَضِي النَّظَرَ فِي أَحَادِيثِ «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ». وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ: أَنْ يُحْكَمَ عَلَى كُلِّ حَدِيثٍ بِمَا يَلِيْقُ بِهِ، بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ وُجُودِهِ فِي «الصَّحِيحِ».

وَكَذَلِكَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ قَدْ ذَكَرَ فِي «صَحِيحِهِ» أَحَادِيثَ غَرِيبَةً، وَشَاذَةً: مَتْنًا، وَإِسْنَادًا، وَقَدْ تَعَرَّضَ لِعَدَدٍ مِنْهَا بِذِكْرِ غَرَابَتِهَا، وَاخْتِلَافِهَا، وَشُدُودِهَا فِي عِدَّةٍ مِنْ أَبْوَابٍ^(١).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ فِي التَّوَسُّلِ وَالْوَسِيلَةِ» (ص ٨٦): (وَلِهَذَا كَانَ مِنْ عَادَةِ الْبُخَارِيِّ، إِذَا رَوَى حَدِيثًا، اخْتَلَفَ فِي إِسْنَادِهِ، أَوْ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِهِ، أَنْ يَذْكَرَ الْاِخْتِلَافَ فِي ذَلِكَ، لِئَلَّا يُغْتَرَّ بِذِكْرِهِ لَهُ؛ بَأَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَهُ: مَقْرُونًا بِالْاِخْتِلَافِ فِيهِ). اهـ

وَقَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ إِلَى هَذِهِ الْعِلَلِ فِي «صَحِيحِهِ» فِي عِدَّةٍ مِنَ الْأَبْوَابِ، مِنْ نَاحِيَةِ الْإِسْنَادِ، أَوْ مِنْ نَاحِيَةِ الْمَتْنِ.

(١) وَمِنْ طَرُقِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ الْخَفِيَّةِ فِي بَيَانِ ضَعْفِ الْحَدِيثِ فِي «صَحِيحِهِ»، فَإِنَّهُ يُقَدِّمُهُ بِاِخْتِلَافِ أَسَانِيدِهِ، أَوْ مُتُونِهِ، أَوْ بِالْعَكْسِ عَلَى حَسَبِ.

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَمَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُنَيْنِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّلْغِيْقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١ ص ١٩): (إِذَنْ: فَهُوَ رَحِمَهُ اللهُ، يُرْتَّبُ الْأَحَادِيثَ، فَيَذْكَرُ أَوْلًا: الْأَسَانِيدَ الْعَايَةَ فِي الصَّحَّةِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ مَا دُونَهَا، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ مَا دُونَهَا، وَهَذِهِ فَائِدَةٌ نَسْتَفِيدُ مِنْهَا، بِحَيْثُ إِذَا جَاءَكَ حَدِيثٌ فِي بَابٍ مَعِيْنٍ، عَرَفْتَ: أَنَّ الْمُقَدَّمَ مِنْهَا مَنْ كَانَ رِجَالُهُ أَتَقَنَ وَأَضْبَطَ، ثُمَّ يَأْتِي مَنْ بَعْدَهُمْ؛ كَالْمَتَابِعِ، أَوْ الشَّاهِدِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يُورَدُ فِي «صَحِيحِهِ» أَحَادِيثٌ مُعَلَّلَةٌ؛ أَي: ضَعِيفَةٌ، يُبَيِّنُ ضَعْفَهَا فِي أَبْوَابِهَا.

* فَهَلْ نَصَدَّقُ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ، أَمْ نَصَدِّقُ الْمُتَقَلِّدَةَ الْمُتَعَصِّبَةَ فِي عِلَلِ الْأَحَادِيثِ فِي «صَحِيحِهِ».

قُلْتُ: وَهَذَا التَّغْلِيلُ مِنَ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَا يَعْرِفُهُ، إِلَّا أَهْلُ الشَّانِ، وَلَا يَفْهَمُ هَذَا الْمَأْخِذَ الدَّقِيقَ، إِلَّا أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي كُلِّ زَمَانٍ.

* فَكِتَابُ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، جَمَعَ فِيهِ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ، وَذَكَرَ أَحَادِيثَ ذَاتَ عِلَلٍ خَفِيَّةٍ؛ بِقَصْدِ إِعْلَالِهَا، لَا يُدْرِكُهَا؛ إِلَّا الْمُتَأَمِّلُ لَهَا مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، الْعَارِفُ بِطَرِيقَتِهِ فِي كِتَابِهِ.

وَقَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «صَحِيحِهِ»؛ إِلَى أَنَّهُ يُورَدُ أَخْبَارًا مُعَلَّلَةً فِي «صَحِيحِهِ» لِيُبَيِّنَ أَنَّهَا مُتَّقَدَةٌ.



